المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

تقرير
المجموعة الموضوعاتية المؤقتة
المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية
لتقييم
السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

يوليوز 2016

فهرس المواضيع

- مدخل
- محور المغرب الأخضر
- محور التسريع الصناعي
- محور إستراتيجية المغرب الرقمي
- محور الطاقات المتجددة
- محور المخطط الأزرق

مدخل

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون

السيدات والسادة المستشارون المحترمون

طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور والمواد من 264 إلى 269 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، أتشرف اليوم بتقديم الخطوط العريضة للتقرير الذي أعدته المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

إن تفعيل مجلس المستشارين لهذا المقتضى الدستوري للسنة الثانية على التوالي رغم الصعوبات المحيطة بهذه المهمة، لهو سعي من هذه المؤسسة إلى ملء كل الفضاء الدستوري المتاح للبرلمان للقيام بجميع الأدوار المنوطة به.

وبالرغم من حداثة التجربة وغياب التراكم الكافي في مجال تقييم السياسات العمومية سواء في الجانب التقني والتدبيري أو في الجانب المتعلق بالقواعد العامة التي يفترض أن تحكم علاقة التعامل والتعاون بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، فإن هذه العملية على قدر كبير من الأهمية، إذ يفعّل من خلالها البرلمان إحدى الآليات الموكولة إليه طبقا للدستور، مع ما يستلزمه ذلك من تنسيق وتعاون مع عدد من الهيئات والمؤسسات الدستورية والقطاعات الوزارية المعنية.

واسمحوا لي أن استعرض عليكم مختلف مراحل التحضير والإعداد لهذه المحطة، فاستنادا إلى الأحكام الدستورية وإلى مقتضيات النظام الداخلي، شرع المجلس في التحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية بمراسلة رئاسة المجلس لمختلف الفرق والمجموعات البرلمانية لايفائها بالمواضيع التي تقترح تقييمها.

وبعد مداولات مكتب المجلس في المواضيع المقترحة من مختلف الفرقاء، تم التوافق حول موضوع "**تقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة".** ليتم تشكيل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة من مستشارين ممثلين لجميع الفرق والمجموعات بالمجلس، وينعقد اجتماعها الأول برئاسة السيد رئيس مجلس المستشارين، يوم الثلاثاء 26 أبريل 2016، وقد تميّز هذا اللقاء بكلمة توجيهية ذكّر

فيها السيد الرئيس بالمقتضيات الدستورية والتنظيمية المؤطرة لهذه العملية، مقدّما لمحة عن تجربة السنة الماضية، حيث كان المجلس سبّاقا لتفعيل هذا المقتضى الدستوري لأول مرة، مشيرا بخصوص هذه السنة إلى مختلف المراحل الاعدادية التي قطعها المجلس والاكراهات التي حالت دون مباشرة هذه العملية مبكّرا.

وفي إطار هذا اللقاء، تم التوافق على هيكلة المجموعة الموضوعاتية على النحو التالي:

- الرئيس: المستشار مهدي عبد الكريم؛
- النائب الأول: المستشار فؤاد قديري؛
- النائب الثاني: المستشار رشيد المنياري؛
- المقرّر: المستشار عبد الصمد مريمي.

وضمّت المجموعة في عضويتها السادة:

- المستشار عبد السلام بلقشور؛
- المستشار عبد الرحمان الدريسي؛
- المستشار لحسن أدعي (عوّض السيد مُحَمَّد البكوري)؛
- المستشار عبد الحميد فاتحي؛
- المستشار مُحَمَّد عدال؛
- المستشار عبد اللطيف اوعمو (عوّض السيد مُحَمَّد ادعيدعة)؛
- عبد الحق حيسان (عوّض السيدة ثوريا لحرش).

وخلال اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ 3 ماي 2016، انكبت المجموعة على إقرار هندسة أرضية التقرير ووضع برنامج زمني لإنجاز مهمتها، حيث تم اعتماد منهجية تتمثل في :

أولا :

- تحديد المحاور التي ستشتغل عليها المجموعة الموضوعاتية، والتي حصرت في المخططات الوطنية التالية:

1. مخطط المغرب الأخضر؛

2. مخطط التسريع الصناعي؛
3. استراتيجية المغرب الرقمي؛
4. مخطط الطاقات المتجددة؛
5. المخطط الأزرق للسياحة.

ثانيا:

- توجيه مذكرة لرئاسة المجلس تتضمن القطاعات الوزارية المعنية، والهيئات والمؤسسات الوطنية، بغاية مدّ المجموعة بالآراء والدراسات الجاهزة لديها، بخصوص الاستراتيجيات الوطنية الكبرى المذكورة أعلاه.

ثالثا:

- تحديد عناصر التقييم، والمتمثلة في:
  - ✓ تحديد الإطار الزمني بكل مخطط؛
  - ✓ الخطوط العريضة للمخطط؛
  - ✓ الوسائل والإمكانيات المرصودة؛
  - ✓ أثر كل مخطط على التشغيل والتعليم واللوجيستيك والحكامة.
- تعيين طاقم الأطر الإدارية المواكب لعمل المجموعة الموضوعاتية؛
- تجميع ملف وثائقي حول مجالات التقييم.

رابعا:

- عقد الاجتماع الثالث للمجموعة يوم 10 ماي 2016 خصص لإطلاع أعضاء المجموعة الموضوعاتية على تقدم الأشغال.

خامسا:

- عقد الاجتماع الرابع للمجموعة يوم 24 ماي 2016 حيث تم فيه توزيع المسودة الأولية للتقرير على الأعضاء مع تحديد أجل لتقديم الملاحظات الشكلية وكذلك الإضافات التي يقترحونها حول مضامين المسودة.

سادسا:

- عقد الاجتماع الخامس للمجموعة يوم 14 يونيو 2016 خصص للاستماع إلى ملاحظات واقتراحات الأعضاء، كما قدّم فيه السيد رئيس المجموعة اقتراحا بدعوة مسؤولين مركزيين بالوزارات للاستماع إليهم بخصوص الاستراتيجيات موضوع التقييم، حيث تم في هذا الاجتماع إقرار برنامج زمني لهذه اللقاءات.

سابعا:

- عقد الاجتماع السادس للمجموعة يوم 12 يوليوز 2016 خصص لتقديم المسودة النهائية ومناقشتها.

ثامنا:

- اجتماع 19 يوليوز 2016 الذي تم فيه إقرار الصيغة النهائية للتقرير الذي قدّم لمكتب مجلس المستشارين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

عود على بدء، واستنادا إلى عناصر المنهجية المعتمدة، شرعت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة تحت الإشراف المباشر لرئيسها وبدعم من فريق عمل مشكل من الأطر الإدارية للمجلس، في إنجاز مهام البحث وتجميع العناصر اللازمة لإعداد مسودة التقرير.

وبهدف توضيح الرؤية، وجّه السيد رئيس المجموعة تطبيقا لمقتضيات المادة 266 من النظام الداخلي مذكرة إلى رئاسة المجلس بتاريخ 4 ماي 2016 يطلب فيها دعم عدد من القطاعات الوزارية والهيئات والمؤسسات الوطنية من خلال ايفائها بالدراسات أو الآراء ذات الصلة بالموضوع والمشاركة في لقاءات تروم تعميق النقاش بشأن القضايا المرتبطة بالاستراتيجيات موضوع التقييم.

ولنفس الغرض، طالبت المجموعة الموضوعاتية بعقد اجتماعات مع عدد من القطاعات الحكومية، ويتعلق الأمر بطلب عقد جلسات إنصات بحضور مجموعة من الوزراء لإلقاء عروض حول الموضوع، كل في اختصاصه، ويتعلق الأمر ب:

- وزير الاقتصاد والمالية؛
- وزير التجهيز والنقل واللوجستيك؛
- وزير الفلاحة والصيد البحري؛
- وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي؛
- وزير التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي؛
- وزير الشؤون العامة والحكامة؛
- وزير الطاقة والمعادن والبيئة؛
- وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية؛
- وزيرالسياحة.

بالإضافة إلى مراسلة عدد من المؤسسات الوطنية، لموافاة المجلس بالدراسات والتحاليل والتقارير الجاهزة المتعلقة بالاستراتيجيات المذكورة، وهي:

- المجلس الأعلى للحسابات؛
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
- بنك المغرب؛
- المندوبية السامية للتخطيط؛
- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

كما تم استثمار الرصيد الوثائقي المتوفر في هذه المادة، سواء تعلق الأمر بالدراسات الصادرة عن عدد من المؤسسات، أو بالتفاعل الحاصل بين الحكومة ومجلس المستشارين من خلال الجلسات الأسبوعية للأسئلة الشفهية، وتقارير اللجان الدائمة الخاصة بمناقشة الميزانيات الفرعية للوزارات المعنية.

ولقد تجاوبت بعض القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية مشكورة مع مطالب المجموعة، سواء بتزويدها بعدد من الوثائق أو من خلال لقاءات مباشرة مع مسؤوليها المركزيين، ومنها :

- المجلس الأعلى للحسابات، الذي زودها بتقارير عن:
  - مخطط المغرب الرقمي؛
  - صندوق التنمية الفلاحية؛
  - المخطط الأزرق للسياحة؛
- بنك المغرب، الذي أحال على المجموعة تقاريره السنوية خلال 2012 و2013 و2014؛
- المندوبية السامية للتخطيط، التي قدّم مسؤولوها عرضا حول مناهج ومقاربات تقييم السياسات العمومية؛
- وزارة الشؤون العامة والحكامة، التي وافت المجموعة بملف وثائقي حول السياسات العمومية؛

- وزارة الفلاحة والصيد البحري، التي بعثت بمذكرة حول مخطط المغرب الأخضر؛
- وزارة السياحة، التي قدم ممثلوها عرضا حول المخطط الأزرق؛
- وزارة الطاقة والمعادن، التي ساهمت بعرض حول الطاقات المتجددة؛
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، التي شاركت بعرض حول حصيلة قطاع اللوجستيك؛
- وزارة التشغيل، التي قدّم مسؤولوها عروضا حول سياسة التشغيل.

وانطلاقا من المعطيات التي تم تجميعها من الوثائق المتوصل بها وفي تلك التي كانت متوفرة وكذلك من اللقاءات المباشرة مع المسؤولين المركزيين للقطاعات المذكورة أعلاه، تم إعداد المسودة الأولية لتقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة الذي أحيل على السادة أعضائها قصد الاطلاع وإبداء الملاحظات والإضافات الضرورية حول المضامين الواردة فيها، وذلك قبل إحالته على مكتب المجلس.

مقرّر المجموعة الموضوعاتية:

السيد عبد الصمد مريمي

محور المخطط الأخضر

مقتطف من

الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى الأمة بمناسبة الذكرى ال61 لثورة الملك والشعب
20غشت 2014

".....وفي هذا الإطار، مكنت الاستراتيجيات القطاعية من تحقيق نتائج ملموسة، ساهمت في وضوح الرؤية، وفي إعادة تموقع الاقتصاد الوطني، على الصعيد الجهوي والدولي.

وعلى سبيل المثال، فقد ساهم مخطط المغرب الأخضر ومخطط أليوتيس، في حصول المغرب على جائزة المنظمة العالمية للأغذية والزراعة، لبلوغه أهداف الألفية، المتعلقة بمحاربة الفقر والمجاعة، سنتين قبل الموعد المحدد لها.

وذلك لما يقومان عليه من توازن بين المشاريع الكبرى، ذات المردودية العالية، وبين تشجيع الفلاحة المعاشية والتضامنية، والصيد التقليدي، واعتبارا لدورهما في تحسين الدخل بصفة دائمة.
....."

محور المخطط الأخضر

تفعيلا للتوجهات الملكية لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس،بتاريخ 21ابريل2008بمناسبة انطلاق الدورة الثانية للأيام الوطنية للقطاع الفلاحي، تبنى قطاع الفلاحة مخطط المغرب الأخضر كإستراتيجية متكاملة ومندمجة لتنمية القطاع الفلاحي، تمحورت هذه الإستراتيجية حول مقاربة شمولية وإدماجية لكل الفاعلين بمختلف توجهاتهم.

وينتظم إنجاز مخطط المغرب الأخضر على المستويين الوطني و الجهوي:

المستوى الوطني: يهم التعريف بالتوجهات الكبرى، تحديد نماذج الانجاز و كذلك تهييئ القوانين والمراسيم لتطبيقه، و كذلك تسخير الشركاء الدوليين و الوطنيين مع وضع عقد-برامج على المستوى الوطني والجهوي

المستوى الجهوي: يهم تخطيط مجالي للمشاركة في إنجاز المخطط، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية الجهوية المنسجمة مع التوجهات المحددة من قبل مخطط المغرب الأخضر، كذلك سيكون له هدف التشجيع ومراقبة الأنشطة على المستوى الإقليمي و المحلي.

وهكذا، فإن إنجاز مخطط المغرب الأخضر على أرض الواقع سيكون عبر المخططات الفلاحية الجهوية في إطار مجموعة من الاتفاقيات والشراكات .

أولا: السياق العام لاستراتيجية المخطط الاخضر[1]

إن ملامسة مخطط المغرب الأخضر بشكل عام يتطلب الوقوف على الأهداف المتوخاة والمبادئ الأساسية المعتمدة لتفعيله

❖ أهداف المخطط الأخضر

يهدف مخطط المغرب الأخضر إلى الاستفادة من الإمكانات التي يختزنها قطاع الفلاحة، ويروم بالتالي بلوغ أهداف طموحة في أفق 2020 ،تتعلق أساسا بما يلي:

[1] الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة
موقع وكالة التنمية الفلاحية http/www.adc.gov.ma
مجلة المالية عدد2011

- رفع حصة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام من خلال رفع القيمة المضافة المقدرة حاليا بحوالي 74 مليار درهم في المتوسط لتصل إلى ما بين 144 مليار درهم و174 مليار درهم ؛
- مضاعفة دخل الساكنة القروية؛
- إحداث1.500.000 فرصة عمل جديدة؛
- مضاعفة صادرات شعب الحوامض والزيتون والفواكه وهو ما سيمكن من رفع قيمة هذه الصادرات إلى حوالي 44 مليار درهم؛
- إعطاء القطاع الفلاحي دينامية متطورة متوازنة مع مراعاة الخصوصيات؛
- تثمين الإمكانات واستثمار هوامش التطور؛
- مواجهة الرهانات المعاصرة مع الحفاظ على التوازنات السوسيواقتصادية؛
- مواكبة التحولات العميقة التي يعرفها قطاع الصناعات الغذائية على المستوى العالمي.

❖ أهم الإجراءات المعتمدة لانجاز المخطط:

لقد تم اعتماد مجموعة من العمليات الأفقية والتي تهدف إلى ضمان نجاح المخطط في مراحله الاستثمارية وما بعد الاستثمار عبر العمليات الأساسية التالية:

➢ ملائمة الإطار القانوني والمؤسساتي المنظم للقطاع الفلاحي:

- إعادة تنظيم الوزارة المكلفة بالفلاحة على المستويات المركزية والجهوية والمحلية مع إحداث بنيات جهوية تتكلف بالتخطيط والتنفيذ من أجل التمكن من تأطير وتتبع تنفيذ المشاريع؛ ووضع آليات لتتبع تنفيذ وتقييم النتائج بالموازاة مع تقدم إنجاز المشاريع.
- إحداث مؤسسة خاصة،يتعلق الأمر بوكالة تنمية الفلاحة التي تتكلف بالإشراف على تفعيل هذا البرنامج؛
- إحداث مكتب وطني يتكلف بالسلامة الصحية للمواد الغدائية؛
- هيكلة الغرف الفلاحية وتأهيل الهيئات المهنية (القانون 08-27) هدفه تقوية وتدعيم مصداقية وإشعاع هذه المؤسسات بغية جعلها الحلقة الأساسية في مسلسل تنمية العالمين الفلاحي والقروي؛
- إحداث الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجرة أركان التي تتمثل مهامها الرئيسة في تطوير والنهوض بالتدبير والتنمية المستدامة للأنظمة الايكولوجية للواحات وشجرة أركان؛

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة مع الخصم على المعدات المصممة خصيصا للاستخدام الزراعي ، الأسمدة والمبيدات والمعدات الزراعية ومعدات الري؛
- فرض ضريبة منخفضة على القيمة المضافة نسبة 7٪ ،10٪أو 14٪ على بعض المنتجات المحددة؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على إيراد المنتجات والمعدات الزراعية والحيوانات الحية الأصيلة والأسمدة والمعدات النباتية؛
- وضع قواعد السلامة الصحية للمواد الغذائية؛
- الحرص على حماية صحة المستهلك والمحافظة على صحة الحيوانات والنباتات؛
- إخراج قانون رقم 10-39 يتعلق بالتجميع الفلاحي يهدف القانون إلى إقرار نظام قانوني يحدد العلاقات التعاقدية الناشئة في إطار التجميع الفلاحي ، بتحديد شروط إلزامية للانخراط في هذا النظام .

وضع آليات تمويل ملائمة

- يتعلق الأمر بالمواكبة البنكية لمخطط المغرب الأخضر عبر توفير تمويلات ملائمة لخصوصيات المشاريع الفلاحيفي هذا الصدد، تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات مع مؤسسات مالية نذكر منها على الخصوص الاتفاقية الموقعة بين الحكومة والشركة العامة لأبناك، بمناسبة الدورة الرابعة للأيام الوطنية للفلاحة، وتهدف إلى تعبئة غلاف مالي يقدر ب 3ملايير درهم على مدى 5 سنوات.

ثانيا: المرتكزات الأساسية للمخطط الأخضر:

يقوم مخطط المغرب الأخضر على مجموعة من المبادئ الرئيسة و التي تعتبر من أهم الركائز التي تقوم عليها هذه الإستراتيجية، وهي:

أولا : اعتبار الفلاحة قاطرة للتنمية خلال 10 إلى 15 سنة المقبلة:

- تعتبر الفلاحة أهم رافعة للتقدم وذلك عبر تدعيم حصة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام بتحقيق ناتج إضافي سنوي يتراوح من 70 إلى 100 مليار درهم مع العلم أن الناتج الداخلي الحالي يوازي 74 مليار درهم.

- خلق فرص العمل بزيادة 600 ألف منصب شغل قار محاربة الفقر بتحسين الدخل الفلاحي الحالي من 2 إلى 3 مرات لحوالي مليون ونصف قروي.

- الرفع من قيمة الصادرات من 8 إلى 44 مليار درهم لأهم السلاسل التي تتمتع فيها بلادنا بامتيازات تنافسية كالحوامض والزيتون والفواكه والخضروات.

- إطلاق موجة جديدة من الاستثمارات تصل قيمتها الإجمالية إلى 10 ملايير درهم سنويا عبر خلق حوالي 1500 مشروع.

ثانيا: اعتماد التجميع كنموذج لتنظيم الفلاحين:

- إن بناء مخطط المغرب الأخضر تم على أساس التجميع كآلية لتثمين القطاع الفلاحي وتطبيق هده الآلية سيمكن من خلق شراكات متنوعة .

- التجميع هي شراكة تطوعية بين المنتجين من جهة والمصنعين والموزعين من جهة أخرى. هذا النظام يعتمد على دمج مجموعة من الفلاحين (مُجَمعين) حول فاعل (مُجمِع) يتوفر على إمكانيات تدبيريه، مالية وتقنية تجعله قادر على تثمين إلى حد أقصى مراحل الإنتاج.

- يمكن للتجميع أن يكون حلا ناجعا لتجاوز إشكالية التجزيء المفرط وحجم الاستغلاليات الفلاحية وكذلك لمواجهة ضعف التنظيم في القطاع الفلاحي. وبالفعل فإن صغار الفلاحين والذين يكونون أغلبية الاستغلاليات الفلاحية في المغرب (70 % منها أقل من هكتارين) إمكانيتهم التدبيرية والتقنية جد ضعيفة وكذا إمكانيتهم المالية غير كافية لعصرنة نظام الإنتاج لديهم.

ثالثا: تنمية الفلاحة المغربية بشموليتها :[2]

تنقسم الفلاحة في المغرب إلى قسمين فلاحة عصرية متواجدة في المناطق السقوية والمناطق البورية الملائمة تشغل **20%** من جملة المساحة المزروعة، وتتميز باعتماد الأساليب العصرية وارتفاع المردودية، وفلاحة تضامنية صغيرة متواجدة في المناطق الجبلية والواحات والمناطق البورية الغير ملائمة، تعتمد على التساقطات المطرية ويتميز إنتاجها بالتدبدب. هذه الفلاحة تستوعب **80%** من الأراضي المزروعة.

نظرا لهذا التنوع الكبير للفلاحة المغربية ،فقد ارتكزت إستراتيجية مخطط المغرب الأخضر على دعامتين أساسيتين وهما :

- **الدعامة الأولى:** وتخص الفلاحة العصرية وتهدف إلى تنمية الفلاحة ذات القيمة المضافة والإنتاجية العالية والموجهة بالأساس نحو التصدير. و سُيشرع في هذا الصدد في إنجاز 961 مشروعا موزعا على 560الف ضيعة مبلغ استثماري يقارب 2.121 مليار درهم؛ ويمر ذلك عبر الإحداث الإرادي لأقطاب التنمية الفلاحية والصناعات الغذائية ذات القيمة المضافة العالية، والتي تستجيب بصورة كبيرة لمتطلبات السوق.

وستهم إجراءات هذه الدعامة 400 ألف استغلالية فلاحية، وستمكن من تعبئة استثمارات**تناهز 150 مليار درهم لإنجاز 900** مشروع فلاحي.

[2] الموقع الرسمي لوكالة التنمية الفلاحية http/www.adc.gov.ma

ومن بين الآليات الإستراتيجية التي اختيرت من أجل تفعيل الإستراتيجية، يمكن ذكر النموذج الاستراتيجي الجديد للتجميع، القائم على أساس :

- عقود تحدد شروطها مسبقا حسب كل سلسلة إنتاجية و حسب كل دائرة للتجميع؛
- إطار تحفيزي مبتكر (دعم هادف، سياسة جبائية ملائمة، دعم التكوين)؛
- ولوج تفضيلي للعقار؛
- ولوج تفضيلي للتمويل (مُجَمِّعون ومُجَمَّعون)؛
- ولوج تفضيلي للامتيازات المشتركة (التصدير واللوجستيك، العلامات التجارية وتدبير الجودة، التقنيات الفلاحية، البحث والتنمية).

● **الدعامة الثانية**: تخص الفلاحة التضامنية، وترمي إلى تطوير منهجية جديدة لمحاربة الفقر في صفوف الفلاحين الصغار، عبر الرفع من المدخول الفلاحي

إن مشاريع الدعامة الثانية هي مشاريع فلاحية ذات جدوى اقتصادية مستدامة تعتمد على التدخل المباشر للدولة من خلال 3 أصناف من المشاريع .

- **مشاريع تحويل**: تهدف إلى تحويل الفلاحين الأكثر هشاشة من زراعة الحبوب إلى فلاحة ذات قيمة مضافة عالية وأقل تأثرا بندرة وعدم انتظام التساقطات المطرية كالزيتون بنسبة 77% واللوز (9%)..... الهدف العام هو الوصول إلى تحويل 400 ألف هكتار موزعة على 200 ألف استغلالية

وتجدر الإشارة بأن الدولة ستتحمل النصيب الأكبر من الاستثمارات المتعلقة بالتشجير ومصاريف الصيانة خلال السنة الأولى والثانية حيث يستوجب على الفلاح استكمال صيانة المغروسات إلى حين مرحلة الإنتاج. وستعمل الدولة على إيجاد الحلول المناسبة لإعانة الفلاح على تغطية مصاريف الصيانة وكذا مصاريف العيش إلى غاية بلوغ الأشجار المثمرة للإنتاج.

-**مشاريع تكثيف وتثمين الإنتاج**: التي تهدف إلى تحسين المكتسبات الحالية في سلاسل الإنتاج الحيوانية (خاصة الأغنام عبر توسيع سلسلة الإنتاج. الجمعية الوطنية للأغنام و الماعز) وذلك بتأطير الفلاحين وكذلك تمكينهم من اكتساب التقنيات اللازمة وتحسين الإنتاجية وتثمين الإنتاج. وستهم مساحة إجمالية تقدر ب 400 ألف هكتار موزعة.

-**مشاريع التنويع** : و هي عبارة عن مشاريع تنويع صغرى، تهدف إلى خلق دخل إضافي للفلاحين الأكثر هشاشة بتنمية سريعة للمنتجات المحلية (الزعفران – العسل – الأعشاب الطبية) فعدد المشاريع المبرمجة في إطار الدعامة الثانية يصل إلى **545** مشروعا اجتماعيا، "في **إطار 16 مخططا جهويا قبل التقسيم الحالي"** ترتكز على نظام تمويل مبتكر، يتعامل مع الممولين الاجتماعيين باعتبارهم مستثمرين

وهذه المشاريع ستستهدف 855 ألف فلاح و تتطلب استثمارات إجمالية تقدر ب 20 مليار درهم سيتم استقطاب 70 إلى 80 % منها من طرف مستثمرين مغاربة و أجانب، أما 20 إلى 30 % المتبقية يتحملها الفلاحون المستهدفون، وسيغطي صندوق التنمية الفلاحية نسبة مهمة من مساهماتهم.

رابعا : تشجيع الاستثمار الخاص[3]

إن الاستثمار الضروري لإنجاز مخطط المغرب الأخضر يقدر ب **147 مليار درهم** موزعة كما يلي : غالبية الاستثمار هو للخواص **بنسبة 70 %** بواجب استثمار عمومي **بنسبة 30 %على أن 30 %** التي تمثل الحصة العمومية سيتم توفرها من قبل صندوق التنمية الفلاحية في صيغة مساعدات الاستثمار.

أما على مستوى الفلاحة التضامنية، فإن مساهمة الدولة ستتمثل **ما بين 70** إلى **80 %** من الاستثمار الإجمالي وتقتصر مساهمة المستفيدين من مشاريع الفلاحة التضامنية في **حدود 20 و 30 %.**

خامسا: المقاربة التعاقدية لإنجاز المخطط

إن إنجاز مخطط المغرب الأخضر تطلب تعبئة جميع المتدخلين في مختلف القطاعات خصوصا الإدارة، المنتجين الجهويين والمهنيين و الجمعيات. كل هؤلاء الفاعلين سيشتغلون في إطار شراكة تحدد مجال التدخل والمسؤولية لكل متدخل، وقد تم التوقيع على مجموعة من الشراكات بين الجهات، الغرف الفلاحية ووزارة الفلاحة و الصيد البحري **حول 16 برامج فلاحية جهوية**، وكذا إنشاء آلية مؤسساتية للسلاسل الفلاحية والاعتماد على إبرام اتفاقيات التمويل مع المصارف الشريكة (القرض الفلاحي – البنك الشعبي – والتجاري وفا بنك) . وتمثلت بعض المساهمات كالتالي :

- التجاري وفا بنك 25 مليار درهم؛
- صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 800 مليون د (2009-2012)؛
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مليون دولار لدعم الدعامة الأولى؛
- البنك الدولي هبة مالية 137 مليون دولار؛
- الوكالة الفرنسية للتنمية قرض 50 مليون دولار لتمويل المشاريع الجهوية لطنجة تطوان – تازة الحسيمة تاونات.

---

[3] الموقع الرسمي لوكالة التنمية الفلاحية
الموقع الرسمي لوكالة التنمية الفلاحية
مشروع قانون المالية 2016

ومن أجل الانخراط في هدا المخطط تم القيام بتعبئة وطنية ودولية حول مخطط المغرب الأخضر (الدولة – الممولين – وشركات التأمين والفاعلين)

سادسا : تنمية الفلاحة المغربية:[4]

من خلال الإجراءات التالية :

- الاندماج في منظور "التقلبات المناخية" على مستوى هندسة مشاريع مخطط المغرب الأخضر؛
- تحويل حوالي **مليون هكتار** من الحبوب إلى الأشجار المثمرة التي توفر حماية للمساحات الفلاحية؛
- تجربة "التدبير المباشر" قصد استعمال أوسع في التمويل؛
- الدعم لاستعمال أنظمة السقي المقتصد للمياه (من 154 ألف هكتار حاليا إلى 642 ألف هكتار في أفق 2020)؛
- دعم تنمية استعمال الطاقات المتجددة في الميدان الفلاحي (الشمسية – الريحية – بيو-غازية).

سابعا: إصلاح الإطار القطاعي للفلاحة:

إن تفعيل دعامتي الفلاحة العصرية والفلاحة التضامنية تطلب إصلاح الإطار القطاعي الذي هم 4 محاور:

- **العقار:** تعبئة أراضي الدولة والجموع قصد الاستثمار فيها من طرف الخواص وذلك بموافقة ذوي الحقوق،؛ وضع إطار محفز لتجميع الأراضي والاستئجار الفلاحي (اعتماد نماذج عقود موحدة، ووضع إطار قانوني ملائم) بالإضافة لخلق شراكات بين القطاع العمومي والخاص ومتابعة المجهودات والإصلاحات الهيكلية للتسجيل والتحفيظ.
- **الماء** : سياسة الماء الجديدة تميزت بتسخير موارد جديدة وصيانة وتوسيع المدارات السقوية، التدبير المفوض لمياه الري، تسعير تحفيزي للماء، التنسيق بين مختلف المتدخلين، تعميم استعمال تقنيات السقي العصري، استعمال الماء للزراعات ذات قيمة مضافة عالية أو ذات إنتاجية عالية الحبوب والسكر.
- **السياسة الجبائية:** وضع سياسة جبائية ملائمة مع الخصوصيات الجهوية والاقتصادية للقطاع الفلاحي

---

[4] الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والصيد البحري http/www.minuculture.gov.ma
الموقع الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط (الميزانية الاقتصادية التوقعية ل2013)
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي :"ادماج التغيرات المناخية في السياسات العمومية

■ **السوق الداخلية**: عصرنة مسالك التوزيع وتحسين الولوج إلى أسواق الجملة والمذابح، والإصلاح التدريجي للقوانين المرتبطة بها.

من خلال ماسبق يتضح أن تجسيد الإستراتيجية سيتم من خلال محورين متقاطعين وهما سلاسل الإنتاج والجهات من خلال إحداث أقطاب للتنمية على أساس استغلال المؤهلات والموارد المحلية لخلق فرص دينامية تنموية جهوية مع الحرص على الانسجام المجالي والاستراتيجيات القطاعية .

ثالثا: قراءة في آثار استراتيجية المخطط الأخضر

➢ على المستوى الجهوي:

لتحقيق الأهداف المحددة في خلق الثروة وفرص العمل، ومكافحة الفقر، أبرمت شراكات مع الجهات المستفيدة وتم تنفيذها على مختلف المستويات (سلاسل الإنتاج، الجهات ...) وتشمل هده الشراكات ما يلي:

- توقيع عشرة عقود برامج بين الدولة والمهنيين تهم مختلف سلاسل الإنتاج: الزراعات السكرية، الحوامض، زراعة الحبوب، الزراعات التسويقية، إنتاج التمور، إنتاج الحليب، إنتاج اللحوم الحمراء، تربية الدواجن، إنتاج البذور وزراعة الزيتون؛ كما تم وضع الآليات المؤسساتية من أجل تتبع وتقييم تنفيذ هده العقود سنويا (2008 ، 2009 و 2010)؛

- خلق تسعة تنظيمات بيمهنية؛

- وضع ستة عشر عقدا فلاحيا جهويا تمثل التكريس الخاص بكل جهة في مخطط المغرب الأخضر من حيث المشاريع والاستثمارات وفرص العمل وإمكانيات التصدير ويتم تنفيذ هده العقود مع الشركاء المحليين (الجماعات المحلية والغرف الفلاحية والقطاعات الوزارية المعنية).

- إطلاق أكثر من مائة مشروع ينتمي للدعامة الثانية من مخطط المغرب الأخضر خلال سنة 2010 و102 مشاريع في نفس الدعامة برسم سنة 2011. وتغطي هده المشاريع كامل التراب الوطني كما تهم سلاسل الإنتاج الرئيسية النباتية والحيوانية وكذا الإجراءات الأفقية ذات الفائدة الكبرى (الجودة، البيئة، ووضع العلامات).

- تم تأكيد دينامكية الاستثمار عن طريق مراجعة المنح والتشجيعات المقدمة في إطار صندوق التنمية الفلاحية وقد كان الهدف من هده المراجعة، المساهمة بفاعلية في تحقيق أهداف السياسة الفلاحية للبلاد وتحسين نجاعة صندوق التنمية الفلاحية كأداة لتشجيع الاستثمار.

- وضع نظام معلوماتي لإدارة العقود البرامج الموقعة بين الدولة والجمعيات المهنية..

• كما تم التوقيع على عقود للشراكة مع المؤسسات البنكية الوطنية لتوفير الدعم المالي، بما في ذلك إنشاء مؤسسة متخصصة لتمويل صغار الفلاحين. وقدتم الشروع في شراكات أخرى مع الفاعلين العموميين والخواص المعنيين (المزودين بالماء، المجمعين، الجهات الممولة وطنيا ودوليا، المجتمع المدني.

• إعطاء الانطلاقة الفعلية لقطبين متخصصين في الصناعات الفلاحية (أربعة أقطاب في طور الإعداد) من أجل رفع معدل تثمين المنتجات الفلاحية.

• مواصلة تحديث أربعة مكاتب جهوية للاستثمار الفلاحي نموذجية : دكالة اللوكوس تادلة والغرب.

• وضع برامج للاستثمار في مجال الري: البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري وبرنامج Résorption des Décalages (50 مليار درهم على مدى 10 سنوات).

• انطلاق التكوين عبر التلقين ل 60.000 من أبناء الفلاحين.

• إنشاء كلية للدراسات العليا في الزراعة في معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.

• إطلاق برنامج لتطوير المنتجات المحلية (البيان الجغرافي، ووضع العلامات، الجودة ...).

• تشجيع المنتجات ذات الجودة العالية والمصاحبة التقنية والتنظيمية.

• تقوية نظام التتبع والتقييم ونظم المعلومات المرتبطة به.

• تفعيل البرامج الجهوية للاستشارة الفلاحية التي تم إعدادها بمشاركة وبتنسيق وتشاور مع جميع المتدخلين والشركاء في منظومة الاستشارة الفلاحية على مستوى مختلف جهات المملكة وتنزيلها وإعداد برامج استشارة فلاحية لكل مستشار فلاحي حسب سلاسل الإنتاج

• انجاز حوالي 70000 عملية للاستشارة الفلاحية، همت جميع سلاسل الإنتاج لفائدة 530000 فلاح خلال سنة 2014 وحوالي 18000 عملية استشارة فلاحية لفائدة 180000 فلاح في ذلك ما يقارب 15000 امرأة خلال السداسي الأول من **سنة 2015.**

إضافة إلى ذلك، أعدت وزارة الفلاحة في إطار تحسين بيئة القطاع، قوانين جديدة خصوصا تلك المتعلقة بالجمعيات البيمهنية و نظام التجميع. ذلك إن الإطار القانوني الجديد الخاص بالجمعيات البيمهنية سيمكن من تحسين الحكامة واتخاذ القرار لدى مختلف المتدخلين في سلسلة إنتاجية معينة، وتعزيز دور هده الجمعيات باعتبارها المحاور الوحيد للسلطات العمومية. كما أنه سيسهل الحصول على موارد جديدة لتمويل وتنفيذ برامج عملها.

أما الإطار القانوني للتجميع فسيمكن من توضيح أدوار وحقوق جميع الأطراف المعنية بعملية التجميع (المجمِعون، الفلاحون المجمعون، الدولة) وضمان التنفيذ عن طريق مؤسسات التحكيم. كما سيمكن هذا القانون الجديد أيضا من وضع أشكال جديدة من التحفيزات لتشجيع ودعم تطوير عمليات التجميع.

وتم فتح مجموعة من الأوراش الإستراتيجية : مشروع التأمين الفلاحي، تشجيع المنتجات المحلية إستراتيجية البحث والتنمية ،لتنفيذ السياسة الفلاحية الجديدة التنموية التي تعرفها البلاد (الخدمات الاجتماعية، الخدمات اللوجستيكية، البنيات التحتية، إعداد التراب الوطني، المحافظة على البيئة ومشروع الجهوية).

وقد شهدت الاستثمارات بشقيها العمومي والخاص ارتفاعا ملحوظا، مما يدل على التعبئة والمساهمة الكبيرة للمتدخلين في القطاع. كما مكنت ظروف الإنتاج من تحقيق مستويات تعزز الأهداف المسطرة من حيث الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

كما تم دمج المخاطر المناخية بكيفية فعلية ضمن الدعامة الثانية للمخطط الأخضر بالنسبة للمخططات الفلاحية الجهوية: حيث اختار المخطط الأخضر تطوير المسالك التي تستجيب استجابة تامة لنوعية الأراضي الفلاحية في كل منطقة على حدة، وكدا تنويع الأنشطة الفلاحية واتخاذ تدابير مصاحبة، كالتكوين والتامين عن المخاطر المناخية المتعددة من شانها تمكين الفلاحين من الاستغلال الأفضل للموارد الطبيعة ،والتكيف الفعلي مع الظواهر المناخية القصوى،

كما أن الدعامة الثانية تتوخى تقليص مساحة زراعة الحبوب بنسبة 20٪ بحلول سنة 2020، أي ما مجموعة مليون هكتار تنتمي إلى جهات هامشية لا تتلاءم تربتها مع زراعة الحبوب، والتي سيتم تحويلها إلى زراعة الفواكه، وسوف تلعب هذه الزراعة دورا هاما فيما يخص التكيف مع تغير المناخ، وتحسين دخل الفلاحين (عبر استقرار الساكنة والتقليص من مخاطر الهشاشة) والتخفيف من تدهور التربة، لهذا عملت عدة جهات مانحة وفي مقدمتها صندوق البيئة العالمية، بفضل منحة قدرها 196 مليون درهم، على تمويل مشاريع تهدف إلى تكيف صغار الفلاحين مع التغير المناخي.[5]

[5] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي " إدماج التغيرات المناخية في السياسات العمومية

وبخصوص المخططات الفلاحة الجهوية[6]

يبين الجدول الآتي عدد المشاريع المتوقعة على مستوى الدعامتين 1 و2 في مخطط المغرب الأخضر حسب الجهات ويحدد الاستثمارات التي يتطلبها الانجاز وتنفيذ الأنشطة الأفقية المرتقبة :

الجهة	عدد المشاريع			الاستثمار (مليار درهم)			
	د1	د2	المجموع	د1	د2	انشطة أفقية	المجموع
الدار البيضاء الكبرى	20	15	35	1.8	0.2	0.1	2.1
الشاوية ورديغة	230	65	295	4.5	1.9	2.4	8.8
واد الذهب -الكويرة	19	3	22	1.6	0.1	--	1.7
دكالة–عبدة	83	13	96	4.4	0.4	5.7	10.5
فاس – بولمان	85	23	108	7.1	2.1	0.1	2.8
الغربالشراردة -بنيحسن	91	22	113	17.3	0.8	19.6	37.8
كلميم–السمارة	6	9	15	0.7	2.1	0.1	2.8
العيون -بوجدور- الساقيةالحمراء	4	10	14	0.2	0.7	--	0.9
مراكش -تانسيفت – الحوز	82	59	141	6.2	2.2	2.0	10.4
مكناس – تافيلالت	103	67	170	8.6	2.6	--	11.9
الجهة الشرقية	41	19	60	5.1	1.0	3.0	9.1
الرباط- سلا -زمورزعير	58	39	97	2.9	0.9	1.5	5.3
سوس -ماسة – درعة	24	56	80	4.9	1.5	4 .1	10.5
تادلة – ازيلال	38	32	70	5.0	0.6	6.3	11.9
طنجة – تطوان	43	72	115	2.4	1.3	4.5	8.2
تازة -تاونات–الحسيمة	34	41	75	2.1	1.9	1.2	5.2
المجموع الوطني	961	545	1506	75	20	52	147

يظهر الجدول عدد المشاريع المتوقعة على مستوى الدعامتين 1 و 2 في مخطط المغرب الأخضر حسب الجهات، احتلال كل من جهة الشاوية وردیغة مرتبة متقدمة من حيث عدد المشاريع المنتظر إنجازها على مستوى الدعامتين، حيث من المرتقب أن تعرف الدعامة الأولى إنجاز ما مجموعه 230 مشروع والدعامة الثانية 65 مشروع أي بمجموع 295 مشروعا، بكلفة استثمار تناهز 8.8 مليار الدرهم، ومكناس تافيلالت بما مجموعه 170 مشروعا موزعة على 103 مشروعا على مستوى الدعامة الأولى، و67 على الدعامة الثانية، بكلفة تقدر

[6] وكالة التنمية الفلاحية "دليل المستثمر في القطاع الفلاحي في المغرب " منشورات الوكالة

ب 11 مليار درهم، تم مراكش تانسيفت الحوز بما مجموعه 141 مشروعا بكلفة استثمار تقدر ب 10 مليار درهم، و طنجة تطوان ب115 مشروعا، وغلاف استثماري يبلغ 8,2 مليار درهم...

ملخص المخططات الفلاحية الجهوية

المساحة الصالحة للزراعية	المساحة المروية	إجمالي الساكنة	الساكنة القروية	عددالمزارع
9 217000	1 569000	29 993053	13 641232	1 659 775

الهدف		الوضع الحالي (2015)		توقعات 2020		نسبة التطور%	
		المساحة (هكتار)	الإنتاج 1000 (طن)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (1000 طن)	المساحة	الإنتاج
القطاعات النباتية	الحبوب	4 103 459	5 271	3 217 640	7 633	-22	45
	الزيتون	729 725	1 074	1 285 675	4 119	76	284
	حوامض	84 450	1 533	128 420	3 766	52	146
	الخضروات والفاكهة	356 790	4 440	500 534	10 729	40	142
		العدد (1000 رأس)	الإنتاج (1000 طن)	العدد (1000 رأس)	الإنتاج (1000 طن)	العدد	الإنتاج
القطاعات الحيوانية	الحليب	1 576	2 161	1 740	4 962	10	131
	بما فيها السلالة الأصلية	348		649		88	

			الدعامة الأولى	الدعامة الثانية	المجموع
عددالمشاريع			961	545	1508
الاستثمارات (مليون درهم)	الدعامات		75	20	95
	الإجراءات الشاملة				52
	المجموع				147
عددالمزارعين المستهدفين			562 798	854 856	1 417 656

التأثير	الوضع الحالي (2015)	توقعات 2020	نسبة التطور%
التشغيل	268	455	70
القيمة المضافة (ملايير الدراهم)	38	99	161
التصدير (1000 طن)	1 350	4 606	241
التحويل إلى الريب التنقيط (1000 هكتار)	154	692	349
استخدام الأسمدة (مليون طن)	0.9	1.6	78
استخدام بذور الحبوب(مليون قنطار)	0.7	1.8	157

يوضح ملخص المخططات الفلاحية الجهوية الإستراتيجية المعتمدة لتطوير القطاع الفلاحي والتي سطر لها مجال زماني افتراضي للعمل إلى حدود سنة 2020، وستعمل الإستراتيجية ضمن مجال مكاني للعمل يقدر ب 9217000 هكتار من الأراضي الصالحة لزراعة، تشكل المساحات المروية ضمنها 1569000، بإجمالي ساكنة يقدر عددها ب 29993053، تحتل ضمنها الساكنة القروية 13641232 نسمة، وبعدد مزارع يقدر ب 1659775.

حيث ستعمل المخططات الفلاحية الجهوية ضمن أهدافها المسطرة ضمن كل من القطاعات النباتية والحيوانية، على الوصول إلى الغايات والأهداف المسطرة والتي تسعى ضمن القطاعات النباتية إلى تقليص المساحات المزروعة من الحبوب إلى ناقص 22بالمائة، ورفع الإنتاج إلى ما يناهز 45 بالمائة، وزيادة المساحات المغروسة من الزيتون بنسبة 76 بالمائة، وزيادة إنتاجية تقدر ب 284 بالمائة، والحوامض ب 52 بالمائة، ونسبة إنتاج ب 146 بالمائة، والخضروات والحوامض والفاكهة بزيادة المساحات المغروسة ب40 بالمائة، ونسبة إنتاجية تقدر ب142 بالمائة، في أفق 2020.

أما فيما يتعلق بالقطاعات الحيوانية فمن المنتظر أن يعرف عدد رؤوس المواشي زيادة بنسبة 10 بالمائة، أي بزيادة إنتاجية تقدر ب131 بالمائة، كما ستعرف القطاعات الحيوانية بما فيها السلالة الأصيلة زيادة في عدد الرؤوس تقدر ب86 بالمائة.

أما الأهداف المسطرة على مستوى كل من القطاعات النباتية والقطاعات الحيوانية ستتم أجرأتها عبر خطة عمل ستحاول إنجاز ما مجموعه 1506 مشروعا، ستكلف غلاف ماليا يقدر بما مجموعه 147 مليون درهم، ستستهدف عدد من المزارعين يقدر عددهم بحوالي 1417656، مما سيمكن حسب خطة العمل من تحقيق تأثيرات تهم تشغيل ما يناهز 455 بحلول سنة 2020 أي بزيادة تقدر ب70 بالمائة عن الوضع الحالي والدي يشغل فقط 268 مليون شخص حاليا، كما سيساهم المخطط في الرفع من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 161 بالمائة، وتشجيع التصدير بنسبة تطور تقدر ب241 بالمائة [7]

➢ على مستوى التعليم والتكوين المهني الفلاحي [8]

يقوم مخطط المغرب الأخضر، الذي يهدف خلق ديناميكية منسجمة ومتوازنة بالقطاع الفلاحي، على تنمية العنصر البشري الذي يعتبر عاملا أساسيا لتنمية وتحديث القطاع.

---

[7] - وكالة التنمية الفلاحية "دليل المستثمر في القطاع الفلاحي في المغرب " منشورات الوكالة

- قطاع الفلاحة القانون المالي لسنة 2016"برنامج تنمية سلاسل الإنتاج

- برنامج التعليم والتكوين والبحث " القانون المالي 2015 " وزارة الفلاحة

[8] مشروع قانون المالي لسنة 2016 "برنامج التعليم والتكوين والبحث اكتوبر 2015"قطاع الفلاحة "

وتتلخص مهام نظام التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي المواكبة لتنفيذ السياسة الفلاحية ومختلف البرامج الجهوية المندرجة في إطار مخطط المغرب الأخضر، فيما يلي:

• التكوين المهني الفلاحي، الذي يهدف إلى تلبية حاجيات القطاع من الموارد البشرية المؤهلة ،وتحسين المستوى التقني وتنافسية المقاولات والاستغلاليات الفلاحية. وقد تمت مراجعة شعب التكوين مراعاة لسلاسل الإنتاج ضمن مخطط المغرب الأخضر ،ويرتكز التكوين المهني الفلاحي على شبكة من 45 مؤسسة موزعة على مختلف جهات المملكة. ويضم هذا الجهاز 8 معاهد تقنية فلاحية متخصصة في الفلاحة و11 معهدا تقنيا فلاحيا و26 مركزا للتأهيل الفلاحي توفر التكوين في أزيد من عشرين مهنة بالنسبة لمستويات التقني المتخصص والتقني والعمال المؤهلين..

• التعليم التقني الفلاحي، الذي يهدف تمكين التلاميذ من الانفتاح على الوسطين الفلاحي والقروي واستيعاب خصوصياته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والحصول على المعارف التقنية التي تمكنهم من مواصلة الدراسات العليا في الميدان الفلاحي. ويتم توفير التعليم التقني الفلاحي بواسطة 9 ثانويات لتحضير البكالوريا في العلوم الزراعية و30 إعدادية قروية تابعة لوزارة التربية الوطنية.

• دعم الاندماج الاجتماعي والمهني للشباب القروي عبر التكوين بواسطة التعليم بالتمرس لفائدة الشباب المنقطعين عن الدراسة أو الذين أنهوا دروس محو الأمية الوظيفية بهدف تمكينهم من تأهيل يساعدهم على الاندماج في سوق الشغل أو أخذ زمام المبادرة بالاستغلاليات الفلاحية. ويتم توفير التكوين بالتمرس بأزيد من 28 مهنة، الذي تقدمه مجموع مؤسسات جهاز التكوين المهني، حسب المشاريع الفلاحية المعتمدة بمختلف الجهات، ويحصل بمقتضاه أزيد من 10.000 شابة وشاب قروي على شواهدهم سنويا.

• وفي هدا الإطار تم التوقيع على اتفاقية بين وزير الفلاحة والتعليم العالي والبحث العلمي ووزير التربية الوطنية ورئيس فيدرالية غرف الفلاحة بالمغرب وتسعى هذه الاتفاقية إلى الرفع من عدد الباحثين البالغ عددهم حاليا 180 باحثا ليصل إلى 350 في أفق 2020 بدل 290 حاليا.

• وقد عملت مؤسسات التكوين المهني الفلاحي خلال الموسم الدراسي 2014-2015 على تكوين 4.162 متدرب ومتدربة في ميادين واختصاصات مختلفة موزعة حسب المستويات كما يلي

- 1.038 تقني متخصص
- 1.166 تقني
- 1.958 عامل مؤهل

كما بلغ عدد الخرجين ما مجموعه 1777 متدرب ومتدربة.

على مستوى حكامة القطاع:[9]

في إطار حكامة قطاع الفلاحة أعلنت وزارة الفلاحة والصيد البحري أنها ستطلق السجل الفلاحي الوطني، باعتباره قاعدة معطيات مفصلة للقطاع الفلاحي والفاعلين ضمنه،وأوضح بلاغ للوزارة أن هذا السجل الفلاحي، الذي يدخل إحداثه في إطار تحديث القطاع الفلاحي وأجهزة مواكبة مخطط "المغرب الأخضر"، يهدف إلى حماية وتأمين الأراضي الفلاحية، وتثمين مهنة الفلاح، فضلا عن كونه مسرعا لمسلسل تحديث الفلاحة الوطنية، باعتباره آلية للتدبير والتحليل، مما سيمكن من معرفة أفضل للنسيج الفلاحي وسيشكل قاعدة لاتخاذ القرارات في هذا المجال، خصوصا ما يتعلق باستهداف تحفيزات الدولة وتقوية قدرات الفاعلين، بالإضافة إلى تحسين حكامة المشاريع الفلاحية،كما سيمكن هذا المرجع من تحديد المسار وإصدار شهادات الجودة، ودعامة لتدبير الأزمات، خاصة في حالات الجفاف والفيضانات والأمراض المعدية الحيوانية والنباتية.

وسيكون السجل الوطني الفلاحي موضوع نص تنظيمي يتضمن إلزامية استعمال السجل بالنسبة لكل البرامج ومشاريع التنمية الفلاحية،وستسهر على حكامة هذا السجل عدة بنيات على المستويات المركزية والجهوية والإقليمية، وعلى رأسها اللجنة التنفيذية التي يترأسها وزير الفلاحة والصيد البحري ،وسيمكن هذا السجل الفلاحي من إحصاء مفصل للاستغلاليات الفلاحية وأربابها على المستوى الوطني مع تحديد مواقعهم بالاعتماد على الإحصاء العام الفلاح.

كما تم تعزيز دور صندوق التنمية الفلاحية الذي يشكل أداة رئيسية لتطبيق السياسة الحكومية في المجال الفلاحي ورافعة للاستثمار تساهم في النمو العام للاقتصاد الوطني وتحسين مداخيل الفلاحين عبر الفلاحي مساعدات موجهة نحو أنشطة تمكن من استغلال امثل للمؤهلات الفلاحية الوطنية

وتم تعزيز دور صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، حيث بلغت الاعتمادات المرصودة لهذا الصندوق خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2015 ما يناهز 3.837 مليون درهم، خصصت منها 19٪ لمشاريع الدعامة الثانية، و15 ٪ للتخفيف من اثار الجفاف، و5٪لمعالجة اثار الفيضانات، وما يناهز 58٪ من موارد الصندوق لعمليات دعم وتجهيز البنيات التحتية عبر برامج فك العزلة وتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان والإعداد الهيدروفلاحي .

وتم إرساء وتطوير نظام التامين ضد المخاطر المناخية من اجل حماية الاستثمارات الفلاحية وضمان الاستقرار المالي للفلاحين ، وبالتالي تشجيعهم على الاستثمار والمبادرة .[10]

[9] موقع وزارة الفلاحة
[10] المصدر وزارة الفلاحة والصيد البحري

رابعا: انجازات المخطط الأخضر:

لقد تمكن المخطط الأخضر خلال الخمس السنوات الأولى من تفعيله من النهوض بالفلاحة المغربية والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة : حيث مكن المغرب من أن يكون ثالث مصدر للمنتجات الغدائية في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط واحتلاله الرتبة الرابعة كأكبر مصدر لهذه المنتجات بالقارة الإفريقية.

وبحسب وزارة الفلاحة، فان حياة ومداخيل الفلاحين عرفت تحسنا بتخفيض نسبة الساكنة التي تعاني من سوء التغذية: إذ انتقلت هذه النسبة من 7.1٪ سنة 1990 إلى 4.9٪ خلال سنة 2015، بالإضافة إلى الاختفاء شبه الكامل لنسبة الساكنة التي تعاني من الجوع في المناطق القروية، بحيث تراجعت هذه النسبة بأربع نقاط لتمثل اليوم 0.5٪من الساكنة القروية مقابل 4.6٪سنة 1990.

وعرف حجم الاستثمار الفلاحي تضاعف بنسبة 1.7 ٪ ما بين 2008 و2014 ، إضافة إلى مساهمة المخطط في تثبيت علامة المغرب الأخضر في مجال التصدير، مما مكن المغرب حاليا من تبوء مرتبة أول مصدر عالمي ل(الكبار والفاصوليا الخضراء وزيوت أركان)، وثالث مصدر عالمي لمعلبات الزيتون ورابع مصدر عالمي للكليمونتين والطماطم.

كما تم الرفع من الزراعات ذات القيمة المضافة العالية بنسبة 37 ٪، إضافة إلى قيمة فلاحيه مثالية بارتفاع قدره 3500 درهم للهكتار فيما يتعلق بالمساحات المسقية.

أما على مستوى الفلاحة التضامنية، فقد أوضح السيد وزير الفلاحة في عرض قدّمه بين يدي صاحب الجلالة خلال ترؤس جلالته حفل افتتاح المناظرة السادسة للفلاحة، أن المشاريع التي تهم استبدال الزراعات بمنتجات تنافسية عالية لفائدة أزيد من 56 في المائة من الساكنة المستهدفة ، مشيرا في هذا الإطار إلى أن برنامج تحدي الألفية يمثل نموذجا ناجحا في تنمية هذه المناطق بانجازه عدة مشاريع تضامنية فلاحية همت 190 ألف هكتار لفائدة 136 ألف فلاح.

وعلى مستوى مناخ الاستثمار ومردودية وتنافسية سلاسل الإنتاج، فقد تم تسجيل ارتفاع الاستثمار بنسبة 11٪ بزيادة 750 ألف هكتار ونسبة استعمال المكننة الفلاحية من 5 إلى 7 جرار لكل ألف هكتار (بارتفاع 36٪).

وبالنسبة لسلاسل الإنتاج، فقد تراوحت ما بين 6٪ بالنسبة للحوامض و65 ٪ بالنسبة للحبوب وكذا قيمة المنتجات المصنعة المصدرة بحوالي 8٪، إلى جانب تحسن نصيب الفرد من المتوفرات الغذائية بحوالي 14٪، واستقرار نسبي لمؤشر أسعار الغذائية الفلاحية الذي لم يتعد 13٪ مقابل 31٪ على الصعيد العالمي (مؤشر الفاو).

كما حققت بعض السلاسل الإنتاجية تطورا مهما كالزراعات السكرية بفضل البرنامج التعاقدي الجديد الذي وقع سنة 2013، حيث مكن من زيادة إنتاج السكر بنسبة 28 في المائة خلال الموسم السابق، فيما حقق الزيتون بدوره إنتاجا قيّاسيا ب 57ر1 مليون طن ثم اللحوم الحمراء بإنتاج 495 مليون طن.

وهمّت ابرز الانجازات المتعلقة بالفلاحة التضامنية عمليات الغرس والإعداد الهيدروفلاحي وإنشاء وحداث التثمين وتهييئ المساحات الرعوية، حيث سجلت هاته الانجازات لغاية شتنبر 2015 الأرقام التالية: فيما يخص الغرس 70٪ مقارنة مع برنامج 2014. أما الإعداد الهيدرو فلاحي فقد تم انجاز ما يعادل 84٪من برنامج 2014.

وفيما يتعلق بإنشاء وحداث التثمين، فقد بلغت نسبة تقدم أشغال البناء 45٪ و 44٪، كما بلغ عدد الاتفاقيات المبرمة بين التنظيمات المهنية الحاملة للمشاريع والإدارة (مديرية إقليمية ووكالة التنمية الفلاحية) إلى غاية نهاية شتنبر 2015 ما مجموعة 455 اتفاقية، أي ما يعادل 84٪ من المشاريع قيد الانجاز خلال سنة 2015

وبالنسبة لإعداد المساحات الرعوية، فقد تم انجاز مساحة 12.114 هكتار أي ما يعادل 30٪من برنامج 2014 و 44٪من برنامج 2015 .

وبخصوص الانعكاسات السوسيواقتصادية، فقد سجل الناتج الداخلي الفلاحي الخام والتشغيل نسبتي 32 و23 في المائة على التوالي. فيما تم توقيع 17 عقد برنامج خاص بكل سلسلة بين الدولة والمهنيين، وتم إعداد 16 عقدا فلاحيا جهويا بشراكة مع الفاعلين المحليين. كما تم تعزيز هيكلة القطاع الفلاحي عبر إحداث 20 مجموعة ذات النفع الاقتصادي وأزيد من 430 تعاونية فلاحية. وفي إطار تشجيع الصادرات، فإن عددا من العقود الفلاحية توجد في طور المفاوضات (كندا واتحاد المغرب الكبير) أو في طور المراجعة (تركيا).

ويبرز تحليل حصيلة الانجازات التي حققها مخطط المغرب الأخضر، بخصوص المخاطر المناخية أن القطاع الفلاحي قطع أشواطا هامة على مستوى مراعاة البعد المناخي، سواء على مستوى التكيف أو على مستوى التخفيف، وان كان من المفيد إبداء الملاحظات الآتية التي جاء بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهي كالتالي :

- إن الدراسات المعمقة المنجزة حول الهشاشة المناخية، وحول إجراءات تكيف القطاع الفلاحي تركز بالأحرى على مناطق ومشاريع الدعامة الثانية " الفلاحة التضامنية "من مخطط المغرب الأخضر ؛
- إدراج اليقظة والرصد العلمي المناخي ضمن المغرب الأخضر لضمان تكيف مدروس ومستدام للقطاع الفلاحي مع الآثار المحتملة للتغير المناخي .

ومن جهة أخرى، أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في دراسته حول التغيّرات المناخية إلى أن المغرب معني كذلك بآفة التبذير الغذائي الذي تقدر خسائره (الفواكه والخضر) بعد جني المحاصيل ما بين

20 و40 ٪، مما يشكل خسارة اقتصادية بالنسبة للبلاد، ولكنه يمثل فرصة للمساهمة في الترشيد الأفضل لاستهلاك الموارد الطبيعية، والحد من انبعاثات الكربون في القطاع الفلاحي، وفي هذا الصدد تم الشروع في انجاز دراسة في المخطط المغرب الأخضر، في 10 يونيو 2015 حول الخسائر الغذائية والتبذير بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمعهد الوطني للبحث الزراعي، ومن المتوقع أن تساهم نتائج هذه الدراسة في وضع إستراتيجية وطنية وخطة عمل للحد من الخسائر الغذائية والتبذير الغذائي في المغرب .[11]

خامسا: الاكراهات:

- **ضعف استعمال وسائل الإنتاج:**

- ضعف استعمال الأسمدة مقارنة مع دول أخرى، 4 مرات أقل إذا قارناه مع فرنسا. وكذلك ضعف نسبة المكننة، 11 مرة أقل إذا قارناه مع إسبانيا؛

- ضعف مساهمة الأبناك في تمويل المشاريع الفلاحية بحيث لا تتعدى نسبة الفلاحين المستفيدين من القروض البنكية 18 في المائة؛

- ضعف دعم الفلاحة المغربية مقارنة مع مجموعة من الدول، حيث تمثل 8 في المائة من مداخيل الفلاحين بينما تتجاوز 30 في المائة لتصل إلى أكثر من 70 في المائة بمجموعة من الدول .

- **ضعف نسيج الصناعات الفلاحية:**

حيث لا يمثل إلا 24 في المائة من مجموع الوحدات الصناعية بالمغرب و33 في المائة من إنتاج الصناعات التحويلية. المغرب لا يستفيد سوى من نسبة تتراوح ما بين 60 و28 في المائة على التوالي من الحصص الجمركية المتاحة بالنسبة للمنتوجات الطرية والمنتوجات المحولة.

- **ضعف التنظيم:**

يتميز القطاع بتنظيم جد ضعيف مع غياب شبه تام للتنظيمات "البين مهنية"، التي تجمع المنتج والمصنع والمسوق.

- **ضعف التأطير:**

تعاني الفلاحة الوطنية من تدبير تقليدي للاستغلاليات مع اعتماد أنظمة للتأطير غير ملائمة.

---

[11] عرض قدمه بين يدي صاحب الجلالة خلال ترؤس جلالته حفل افتتاح المناظرة السادسة للفلاحة

*قطاع الفلاحة القانون المالي لسنة 2016"برنامج تنمية سلاسل الإنتاج "

*المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي "إدماج التغيرات المناخية في السياسات العمومية "

- **محدودية الموارد المائية:**

يعتبر الجفاف من أهم الاكراهات الطبيعية التي تواجه الفلاحة، حيث تعاني من تأثيرات المناخ وضعف التساقطات وتفاوت مقاديرها من سنة لأخرى، علاوة على الإفراط في استغلال المياه السطحية والجوفية وضعف تثمينها، كما يؤدي زحف التصحر واتساع المجال الجبلي إلى ضيق المساحات الصالحة للزراعة التي لا تتعدى 13 في المائة من مجموع الأراضي، بالإضافة إلى قلة الكلأ والعشب في الأراضي الرعوية.

- **تجزيء العقار:**

يتميز العقار الفلاحي بالتجزيء المفرط مع ضعف نسبة التسجيل والتحفيظ، حيث أن 70 في المائة من الاستغلاليات الفلاحية مساحتها أقل من هكتارين، مما يمنع أي إمكانية لضخ استثمارات في هذه الاستغلاليات، وأي محاولة للمكننة والعصرنة، وتحصر بالتالي عمل أغلب الفلاحين في زراعات معاشية كزراعة الحبوب التي لا تكاد تغطي حتى الحاجيات الأساسية، خاصة عندما يتعلق الأمر بموسم جاف.

- **هيمنة الحبوب على المناوبة الزراعية:**

زراعة الحبوب التي تهيمن على مجموع المساحات الفلاحية بالمغرب بنسبة 75 في المائة و لا تساهم إلا ب 10 إلى 15 في المائة من رقم المعاملات الفلاحية، و5 إلى 10 في المائة من مناصب الشغل في القطاع الفلاحي.

محور
المخطط الصناعي بالمغرب

مقتطف من خطاب العرش سنة 2013:

"..... وبنفس العزم، فإن التعاقد الاقتصادي الجديد، يقتضي الاهتمام بمنظومة الإنتاج الاقتصادي، وإذكاء روح المبادرة الحرة، خاصة من خلال تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، بما ينسجم مع روح الدستور الجديد، الذي يكرس دولة القانون في مجال الأعمال، ومجموعة من الحقوق والهيئات الاقتصادية، الضامنة لحرية المبادرة الخاصة، ولشروط المنافسة الشريفة، وآليات تخليق الحياة العامة، ولضوابط زجر الاحتكار والامتيازات غير المشروعة، واقتصاد الريع، والفساد والرشوة .."

محور المخطط الصناعي بالمغرب

السياق العام:

شكل موضوع النهوض بالصناعة، أولوية من أولويات مغرب الألفية الثالثة، حيث انخرط المغرب في اطلاق سلسلة من المخططات الصناعية الرامية للنهوض بهذا القطاع الحيوي في الإقتصاد الوطني، استهل بإطلاق مخطط الإقلاع الممتد من 2005 إلى 2009، هذا البرنامج الاقتصادي هدف الى خلق 440.000 منصب شغل على 10 سنوات، والرفع من نسبة النمو سنويا ب 1,6 من الناتج الداخلي الخام و إعادة تصنيع المغرب من خلال المهن العالمية للمغرب (تركيب السيارات، الإلكترونيك، الطيران، مراكز النداء، النسيج،).

واعتبر هذا البرنامج بمثابة أرضية لتثبيت مقومات اقتصاد مغربي مبني على الصناعة كمكون أساسي في المنظومة الإقتصادية عبر سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تشجيع الإستثمار، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مناطق صناعية، وإعادة النظر في المنظومة الجبائية كإجراء مواكب ومصاحب .

وتم ترسيخ مسار مخطط إقلاع من خلال الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي الذي رأى النور في فبراير 2009 والممتد لغاية 2014، لتنطلق مرحلة ثالثة لتثمينه عبر مخطط التسريع الصناعي الذي يمتد من أبريل 2014 لتمتد لغاية 2019 .

وقد استلهم المغرب هذه المخططات انطلاقا من دراسة منجزة من طرف مكتب الدراسات "ماكينزي"، التي استندت لنماذج مقارنة كالمكسيك. وتوخت هذه المخططات الإستجابة لثلاث هداف استرتيجية: أولا جلب استثمارات جديدة للمغرب، ثانيا : تطوير الصناعات التي تتماشى والمجالات التي تعرف تطورا كبيرا على المستوى الدولي (السيارات، أجزاء الطائرات، الإلكترونيك ....)، ثالثا: توجيه هذه التنمية الصناعية نحو التصدير والدخول لمعترك المنافسة الدولية. هذه الأهداف إجمالا تسعى بتحقيقها لنسبة نمو تصل إلى 6 % مع قيمة مضافة تصل ل 53 مليار درهم، وخلق 250000 منصب شغل مباشر، هذه المرامي حدد لها سقف زمني لا يتعدى 2015 [12].

ومن جملة الملاحظات التي يتوجب إدراجها، قبل الخوض في العرض المفصل لهذه المخططات هو الإمتداد الزمني للمخططات المذكورة، حيث يسجل عدم تزامنها مع الولايات الحكومية، مما صعب نسبيا، وضع تقييم يراعي الإعتبار السياسي للبرامج الحكومية، وفي محاولة للمقاربة الزمنية للولاية الحكومية لهذه المخططات، سوف يتم التركيز بشكل أساسي على الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009-2014 ، خاصة

[12] -Institut Royal des études stratégique ; « industrialisation et compétitivité globale du maroc » , septembre 2014 , p.19.

في النصف الأخير منه لتزامنه مع بداية الولاية الحكومية الحالية مع مطلع 2012، ثم الشطر الأول من مخطط التسريع الصناعي 2014-2016 .

كما ستشمل هذه القاعدة من المعطيات محاولة لبسط المرتكزات الأساسية للمخططات المذكورة والنتائج المحققة وفقا للإعتبار الزمني السالف الذكر من خلال حجم مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، وآثارها على مستوى سوق الشغل، وحجم الصادرات، والإستثمارات المرصودة، والبعد الجهوي لهذه المخططات إلى جانب ما يوازيها من مجهودات على مستوى اللوجستيك والبنيات التحتية، واستعراض لمجمل الإكراهات تواجه تنزيلها والفرص والإمكانات التي تشكل عامل إنجاحها.

ولقد سجلت الحصيلة الماكرو- اقتصادية لمخطط التسريع الصناعي على مستوى فرص الشغل 358677 منصب، و60173 مليون درهم بالنسبة للقيمة المضافة، و109306 مليون درهم على مستوى الميزان التجاري.

وبلغ حجم الإستثمارات المرصودة إلى حدود النصف الأول من 2016 ما مجموعه 13.7 مليار درهم من مجموع 20 مليار درهم المبرمجة للفترة من 2014 -2020 من صندوق التنمية الصناعية .

ومن المؤشرات العامة الأفقية هو تقدم ترتيب المغرب من المرتبة 80 إلى 75 برسم سنة 2016 في التقرير الذي تعده Doing Business من أصل 189 دولة[13] .

كما تجب الإشارة إلى ان المعطيات التي سيتم سردها تجد مرجعها في المعطيات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة والإقتصاد الرقمي، والمرصد الوطني للصناعة، مع إقرانها بالمعطيات التي رصدها في تقارير المندوبية السامية للتخطيط والوزراة المكلفة بالتشغيل، ووزارة النقل، والتي في مجملها جاءت محملة بأرقام عامة غير مؤطرة لنتائج المخططات المذكورة .

أولا : الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009-2014 :

1- مرتكزات المخطط :

هذا الميثاق شكل إطارا تعاقديا لتعبئة كل الفعاليات الحكومية والخاصة وتنسيق مبادراتها وتكثيف جهودها من أجل بناء قطاع صناعي قوي، من خلال تقديم رؤية مستقبلية واضحة للمستثمرين حول ما سيكون عليه القطاع الصناعي المغربي. هذا المخطط بمثابة خارطة طريق تروم الرفع من القدرات التصنيعية للمغرب في عدد من المهن التي اصطلح عليها (المهن العالمية)، وهي أساسا: صناعة السيارات، وصناعة الطيران، وصناعة الإلكترونيات، وترحيل الخدمات، وصناعة النسيج والجلد، والصناعات الغذائية، واضيفت إليها مع مطلع سنة 2012 الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية وصناعة الأدوية.

[13]- عرض السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي أمام لجنة الفلاحة بمناسبة تقديم الميزانية الفرعية للوزارة لسنة 2016.

وقد جاء هذا الميثاق بعد دراسات ومشاورات عميقة مع كل الفاعلين جرى في فبراير 2009 حيث تم التوقيع عليه أمام الملك مُحَمَّد السادس من طرف الحكومة وممثلي القطاع الخاص.

أ- الأهداف :

❖ - تطوير القطاعات (المهن العالمية) التي يملك فيها المغرب امتيازات تنافسية واضحة وقابلة للاستغلال من خلال برامج تنموية مخصصة صناعة السيارات، الطائرات، الإلكترونيك، ترحيل الخدمات، النسيج والصناعات الغذائية).

❖ تعبئة 2200 هكتار لإحداث جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة ؛

❖ تعزيز القدرات التنافسية للمقاولة الصغرى والمتوسطة وتحسين مناخ الأعمال وتكوين الموارد البشرية

❖ إحداث 16 منطقة صناعية في إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي في أفق 2015؛

❖ رفع الناتج الداخلي الخام ب 50 مليار درهم؛

❖ تحسين توازن الميزان التجاري عبر رفع رقم معاملات الصادرات ب95 مليار درهم؛

❖ إحداث 220.000 منصب شغل في أفق 2015؛

❖ تحقيق 120 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة.

ب- وسائل التنفيذ:

❖ إحداث هيئة تنفيذية ترمي إلى تنمية وتطوير الاستثمارات، ويتعلق الأمر بالوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات؛ تكلفة البرنامج: 12,4 مليار درهم على مدى الفترة 2009-2015؛

❖ 34 % من التكلفة الإجمالية مخصصة للتكوين والموارد البشرية؛

❖ 24% من التكلفة الإجمالية مخصصة للتحفيزات التي تستهدف المستثمرين.

ج - آليات الحكامة :

أُبرِم الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي بين الدولة، من جهة، ممثلة بـ:

❖ وزارة الداخلية؛

❖ وزارة الاقتصاد والمالية؛

❖ وزارة الفلاحة والصيد البحري؛

- وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي؛
- وزارة التشغيل والتكوين المهني؛
- وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة؛
- وزارة التجارة الخارجية؛
- الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالشؤون الاقتصادية والعامة.

وبين القطاع الخاص، من جهة أخرى، ممثلاً بـ:

- الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛
- التجمع المهني لبنوك المغرب ؛

2-2 - عرض للنتائج المحققة :

2– نتائج المخطط :

حيث يتوخى التقرير عرض النتائج المحققة بملامستها على مستوى حجم الصادرات وسوق الشغل، وهكذا ووفقا لعرض الوزير اعمارة الذي قدم بمناسبة المناظرة الوطنية الثالثة للصناعة بطنجة[14] عرف تنفيذ الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي تحقيق النتائج التالية :

2-1: النتائج بالنسبة لحجم الصادرات وسوق الشغل :

قطاع صناعة السيارات:

عرف هذا المجال نقلة مع تدشين مصنع «رونو» الضخم في طنجة في فبراير 2012، الذي تبلغ طلقته الإنتاجية 340 ألف سيارة في السنة. وبفضل هذا المشروع شكل المجمع الصناعي للسيارات في طنجة قطب جاذبية للشركات المتخصصة في تصنيع أجزاء وقطع غيار السيارات من أوروبا وأميركا، إذ فتحت نحو 20 شركة صناعية عالمية فروعا لها حول مشروع «رونو» الضخم. وبلغت مجموع الاتفاقيات التي وقعتها الحكومة حتى الآن مع هذه الشركات مكنت من خلق ما يفوق 3200 منصب شغل مباشر وإنجاز استثمارات تناهز 1.6 مليار درهم (188 مليون دولار). كما شكل مشروع «رونو» قاطرة للرقي بالصناعات المحلية لمكوّنات وأجزاء السيارات. وعرفت قيمة الصادرات السنوية لصناعة السيارات زيادة بنسبة 125 في المائة ما بين 2009 و 2012 .

[14] - العرض منشور بالفيديو مستخلص من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ، الأولى على موقع اليوتوب :
www.youtube.com/watch?v=2o6ZQBT1M7E

وفيما يلي بيانات تفصيلية حول القطاع فيما يتعلق بحجم الصادرات ومناصب الشغل المحدثة :

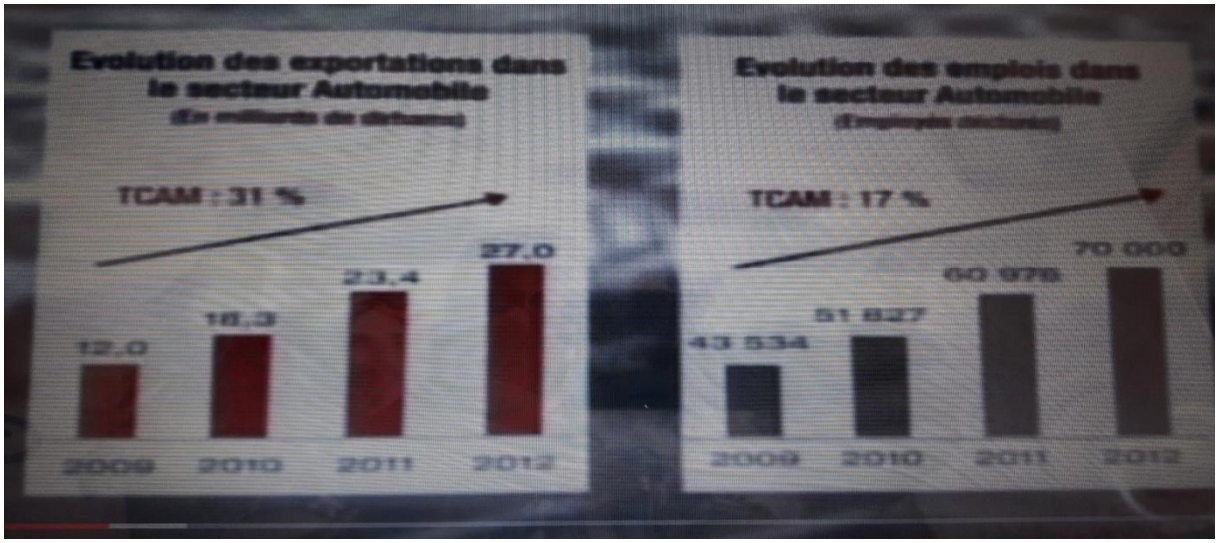

المصدر : عرض السيد الوزير في المناظرة الوطنية الثالثة للصناعة [15]

قطاع الطائرات :

أما صناعة الأجزاء والمكونات التي تدخل في صناعة الطيران، فعرفت بدورها توسعا قويا في سياق التحفيزات التي يوفرها مخطط الإقلاع الصناعي. وحسب المندوب العام لمجموعة سافران للصناعات الفضائية والطيران ورئيس الجمعية المغربية لصناعات الطيران والفضاء، فلقد «أصبح قطاع صناعة الطيران في المغرب يضم 106 شركات، تشغل أكثر من 10 آلاف شخص ذوي كفاءات عالية، وبلغت قيمة صادراته 6.5 مليار درهم (765 مليون دولار) عام 2012، بزيادة 56 في المائة مقارنة مع 2009 .

وفيما يلي بيانات تفصيلية حول القطاع فيما يتعلق بحجم الصادرات ومناصب الشغل المحدثة :

[15] - الفيديو المستخلص من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة ، الأولى على موقع اليوتوب الدقيقة 7 و 10 ثواني :
www.youtube.com/watch?v=2o6ZQBT1M7E

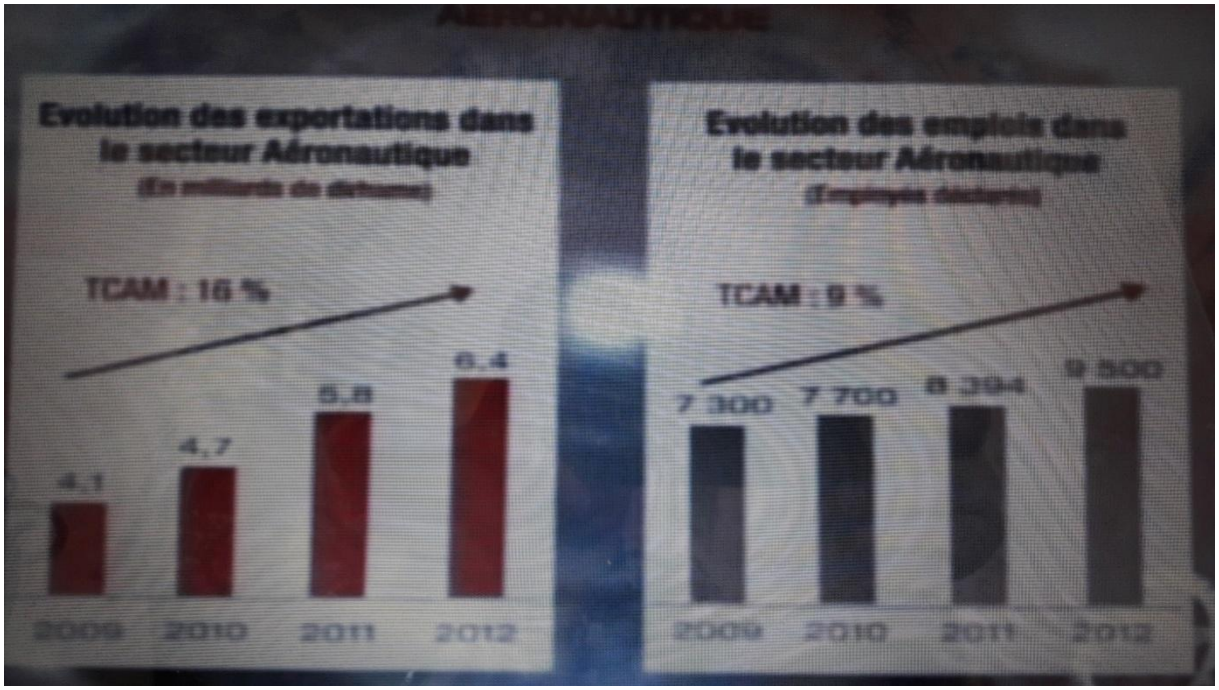

المصدر : عرض السيد الوزير في المناظرة الوطنية الثالثة للصناعة[16]

ووفق نفس المصدر، فلقد أصبح القطاع يغطي سلسلة واسعة من المنتجات والخدمات، مثل إنتاج معدّات وأجزاء ومكونات إلكترونية، خدمات الصيانة والتركيب والاستشارة، ويضم فروعا لمجموعات دولية كبرى مثل «بوينغ» و«سافران» و«بومبارديي»، بالإضافة إلى العديد من المتعهدين الأوروبيين. وقال المتحدث السابق: "اليوم نحن بصدد ولوج مرحلة أكثر تقدما واستقبال شركات جديدة ومنتجات وخدمات عالية المستوى. لذلك نحن بصدد مضاعفة القدرات الاستيعابية لمركز التكوين المتخصص في مجال صناعة الطيران، والذي أنشئ في إطار شراكة بين الحكومة والشركات المستثمرة في القطاع من أجل مواكبة حاجيات القطاع من اليد العاملة المؤهلة" .

وفي سياق تطوير صناعات مكونات السيارات والطائرات، يبرز قطاع الصناعات الإلكترونية كمورد أساسي لهذه الصناعات، إضافة إلى قدراته التصديرية. لذلك وضعته استراتيجية الإقلاع الصناعي ضمن أولوياتها والذي لا يزال حتاج للمزيد من الجهود لتطويره بحسب ما ورد في عرض وزير الصناعة والتجارة والذي حقّق "معدّل نمو الصادرات: زيادة نسبة 49 في المائة 25 مليار درهم عن نفس الفترة من سنة 2012 مناصب الشغل: 29 ألف منصب شغل "[17].

قطاع ترحيل الخدمات: وبخصوص هذا القطاع ، أنشأت مناطق نشاط متخصصة في الدار البيضاء (كازانيرشور) وفي الرباط (تيكنوبوليس)، وجرى تسليم 250 ألف متر مربع من المكاتب لنحو 90 شركة مستثمرة في هذا القطاع. كما شرع في تسليم مكاتب أخرى في مناطق النشاط التي أنشئت في مدينتي فاس

[16]- نفس المرجع السابق الدقيقة 7 و41 ثانية .
[17]- نفس المرجع السابق الدقيقة 8 و25 ثانية .

وتطوان. وبلغ عدد العاملين في قطاع ترحيل الخدمات 57 ألف شخص في نهاية 2012. وللحفاظ على جاذبية ومكانة المغرب بالنسبة لقطاع ترحيل الخدمات، أطلقت أخيرا دراسة جديدة لتقييم العرض المغربي بالنسبة للمستثمرين في هذا القطاع.

النسيج والجلد : فقد عرف معدل نمو الصادرات زيادة نسبة 9 في المائة 33 مليار درهم بالنسبة للنسيج وانخفاض الصادرات 12 بالمائة مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، وفيما يلي بيانات تفصيلية حول القطاع فيما يتعلق بحجم الصادرات ومناصب الشغل المحدثة :

الصناعة الغذائية: بدورها بلغت نسبة مساهمتها 30 في المائة من القيمة المضافة و 22 في المائة من مناصب الشغل المحدثة وفقا للبيانات أسفله :

المصدر : عرض السيد الوزير في المناظرة الوطنية الثالثة للصناعة

وحول الإجراءات الموازية أو الأفقية تم تسجيل ما يلي:

المحطات الصناعية المندمجة، رصد الف هكتار موضوعة أمام المهيئن التنمويين. 8 محطات باشرت عملية التثمين بالنسبة للمحطات الصناعية المندمجة.

وبالنسبة للتكوين وملاءمة العرض مع الإحتياجات، تم التصريح بالضعف المسجل على هذا المستوى.

وبخصوص تنافسية المقاولات، فإنه سجل مضاعفة الغلاف المالي ثلاثة أضعاف بمساهمة من الدولة بلغت 400 مليون درهم.

بالإضافة إلى تبسيط معايير الإستفادة والرفع من مساهمة الدولة. كما تم تحسين مناخ الأعمال عبر آليات مؤسساتية بإحداث اللجنة الوطنية ناهيك عن الورش الكبير للإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة الذي تم تنزيل العديد من مقتضياته ولاسيما القوانين التنظيمية المتعلقة بالنظام الاساسي للقضاة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

وفيما يلي جدول يتضمن مؤشرات عامة حول الصناعات التحويلية عموما :

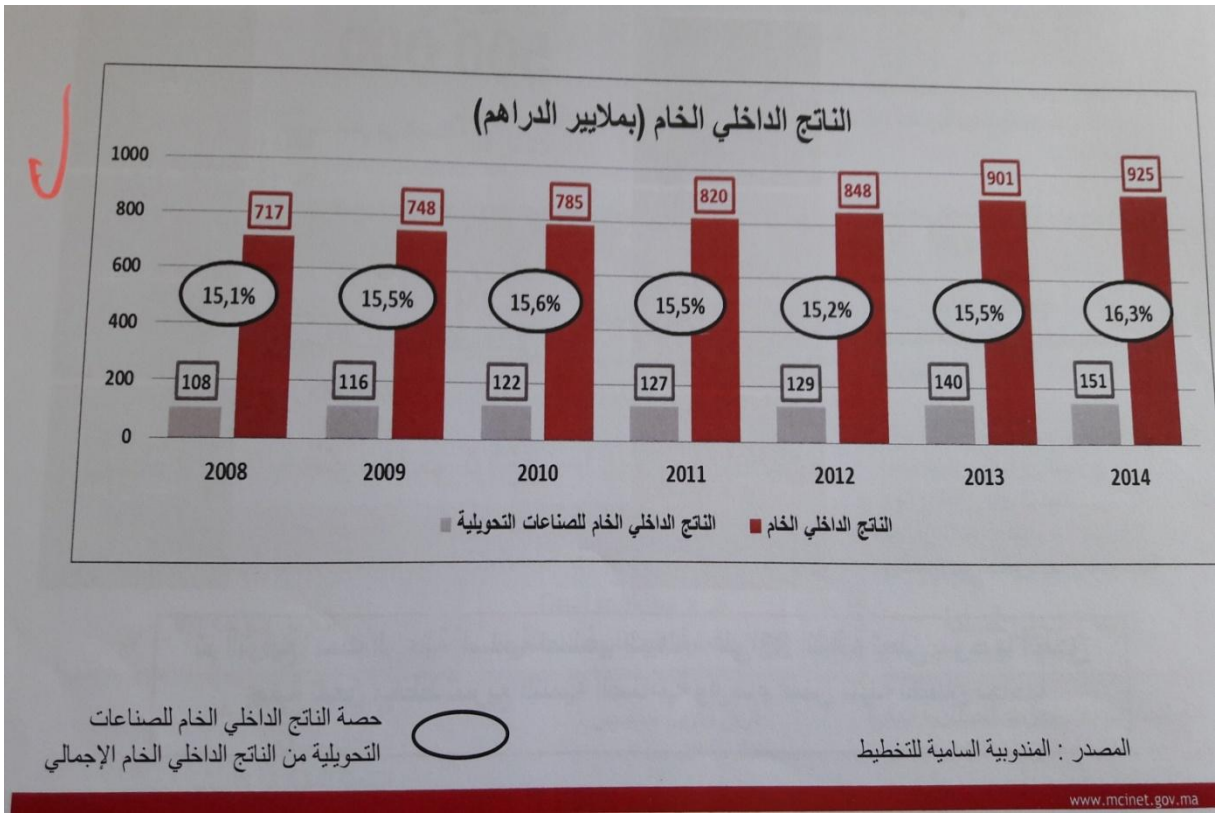

2-2 النتائج بالنسبة للتكوين : وجب التذكير بأن الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي توخى توفير 220.000 وظيفة جديدة في المهن العالمية للمغرب خلال الفترة 2009-2015. وفي هذا السياق، تم إنشاء العديد من المعاهد المتخصصة في التكوين مكرسة لهذه المهن بإطلاق العديد من برامج التكوين القطاعية في شراكة مع المهنيين[18]:

- معهد للتكوين في مجال الطيران بالدار البيضاء، بشراكة مع GIMAS ؛
- معهد للتكوين في صناعة السيارات، بشراكة مع رونو في طنجة؛
- ثلاثة معاهد للتكوين في صناعة السيارات، بشراكة مع AMICA ، الدار البيضاء، طنجة (TFZ) والقنيطرة؛
- مدرسة عليا للتكوين في الابتكار والموضة بالدار البيضاء، بشراكة مع AMITH .

[18] - الموقع الإلكتروني :http://www.finances.gov.ma/

3-2 اللوجستيك والتجهيز :

بالنسبة للطرق: بلغ الرصيد الطرقي لغاية سنة 2014، إلى 57 334 كلم، موزعة على هذا النحو الطرق السيارة 1511 كلم، الطرق المعبدة 41102، الطرق الغير معبدة 14721 كلم[19] .

وبالنسبة للسكك الحديدية: بلغ الطول الإجمالي لها إلى 2109 كلم، موزعة بين 1284 خطوط مكهربة، و633 كلم بسكة مزدوجة، و 1476 بسكة منفردة، وبعدد محطات يصل إلى 120 [20].

وبالنسبة للموانئ والنقل البحري: يتوفر المغرب على 39 ميناء موزعة بين 13 ميناء للتجارة الخارجية، و10 موانئ محلية للصيد و7 موانئ ترفيهية[21] .

وبالنسبة للمطارات والنقل الجوي: يتوفر المغرب على رصيد مطاراتي يتكون من 26 مطار موزعة على المدن الكبرى، موزعة بين 16 مطار دولي، و10 مطارات وطنية. فيما يتكون أسطول شركة الخطوط الملكية المغربية من 48 طائرة من بينها طائرة مخصصة لنشاط الشحن[22] .

وعلى مستوى اللوجستيك: بعدما كان هذا القطاع يتوفر على بضع عشرات الهكتارات من الأراضي المهيأة لإستقبال محطات لوجستيكية عصرية، أصبح يتوفر اليوم على ما يقارب 550 هكتار من الأراضي المهيأة بكل من الدرا البيضاء وطنجة ومجموعة من الجهات الأخرى التي تضم المحطات الصناعية المندمجة.

وفي هذا الإطار أيضا تم تحديد 2750 هكتار من الأوعية العقارية من أصل 3300 هكتار المرتقبة في إطار المخطط الوطني لسنة 2030، أي ما يمثل 83 في المائة23 .

---

[19] - وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك في أرقام ، الحصيلة لحدود 2014. ص.7

[20] - نفس المرجع السابق ، ص. 13.

[21] - نفس المرجع السابق ، ص. 17.

[22] - نفس المرجع السابق ، ص. 23 .

[23] - وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك ، الإستراتيجيةاللوجستيكية في المغرب ، الحصيلة وآفاق التطور ، ص. 6 .

وفي نفس السياق يبين هذا الجدول حجم الإستثمارت في هذا القطاع الحيوي من 2011 إلى غاية 2015:

ميزانية الاستثمار 2011- 2015

السنة المالية	2011	2012	2013	2014	2015
الإدارة العامة	97 984 450	94 984 450	104 804 000	103 913 725	98 112 000
مديرية الموارد البشرية	11 755 000	12 795 000	12 795 000	12 795 000	
المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	6 800 000	6 800 000	6 800 000	6 800 000	
مديرية الطرق	2 038 487 250	2 045 913 000	2 046 269 000	1 420 969 000	2 026 069 000
الشركة الوطنية للطرق السيارة	1 140 000 000	1 140 000 000	1 140 000 000	1 000 000 000	1 140 000 000
الناظور غرب المتوسط					320 000 000
الوكالة المغربية للتنمية اللوجستيكية				30 000 000	40 000 000
مديرية الموانئ والملك العمومي البحري	621 075 000	662 465 550	644 577 000	558 791 275	893 462 000
مديرية النقل الطرقي والسلامة الطرقية	117 902 000	111 832 000	108 832 000	7 832 000	3 132 000
مديرية الملاحة التجارية	10 000 000	6 730 000	10 110 000	10 610 000	13 225 000
مديرية التجهيزات العامة	33 996 300	20 680 000	16 000 000	17 000 000	
المكتب الوطني للسكك الحديدية	1 756 000 000	1 751 000 000	1 751 000 000	1 600 000 000	1 659 000 000
مجموع الميزانية العامة	5 834 000 000	5 853 200 000	5 841 187 000	4 768 711 000	6 193 000 000
الصندوق الخاص بالطرق	2 200 000 000	2 200 000 000	2 200 000 000	2 200 000 000	2 200 000 000
صندوق تحديد الملك العمومي المينائي	16 000 000	16 000 000	16 000 000	16 000 000	16 000 000

والبحري					
مجموع الصناديق الخصوصية	2 216 000 000	2 216 000 000	2 216 000 000	2 216 000 000	2 160 000 000
مصالح الدولة المسيرة بصفة مستقلة	520 000 000	520 000 000	569 500 000	570 500 000	579 000 000
مجموع	8 570 000 000	8 589 200 000	8 626 687 000	7 555 211 000	8 988 000 000
المؤسسات العمومية (لا تضم المساعدات)	17 126 000 000	18 588 760 000	16 604 950 000	17 794 000 000	23 203 000 000
المجموع العام للاستثمار	25 696 000 000	27 177 960 000	25 231 637 000	25 349 211 000	32 191 000 000

3 : البعد الجهوي لنتائج مخطط الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي :

كملاحظة أولية بهذا الخصوص فإن تفعيل هذا المخطط تم في سياق التقسيم الجهوي السابق ل 16 جهة، ويتوخى هذا الجزء من التقرير الوقوف على أبرز الإحصائيات المتعلقة بإنتاج الثروة خلال الإمتداد الزمني للميثاق المذكور، حيث تتضمن هذه الإحصائيات معطيات مفصلة وفقا للقطاعات الرئيسية التي استند عليها المخطط والتي تتحدد في صناعة السيارات وأجزاء الطائرات والصناعة الغذائية والنسيج والجلد والإلكترونيك، بالإضافة إلى معطيات إحصائية عامة وذلك وفق البيانات التالية المستمدة من المرجع أسفله.[24] و[25].

[24] - المرصد المغربي للصناعة الموقع الإلكتروني http://www.omi.gov.ma/

[25] - الموقع الإلكتروني للمرصد مشترك مع وزارة الصناعة والإقتصاد الرقمي : http://sig.mcinet.gov.ma/

المرصد المغربي للصناعة
L'OBSERVATOIRE MAROCAIN DE L'INDUSTRIE

Portrait industriel du territoire
Tanger-Tétouan

1 - Industrie - Statistiques générales

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	41 598 087	9,7	78,5	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	28 453 040	24,6	149,2	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	40 257 130	10,3	80,1	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	2 093 533	8,5	11,8	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	9 882 664	9,5	39,8	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	111 261	19,5	18,5	571 177	6
-- dont femmes	58 755	23,2	1,6	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios

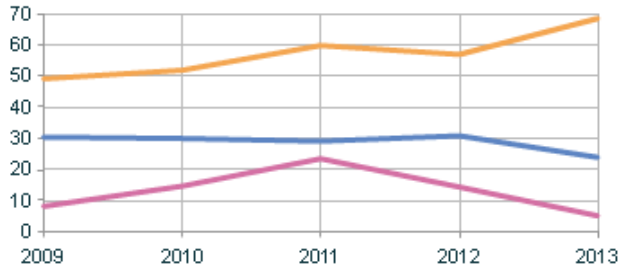

source : MICNT

rappel :
taux d'exportation = 100*export/ca
taux valeur ajoutée = 100*va/ca
taux d'investissement = 100*invest./ca

Évolution des principales variables

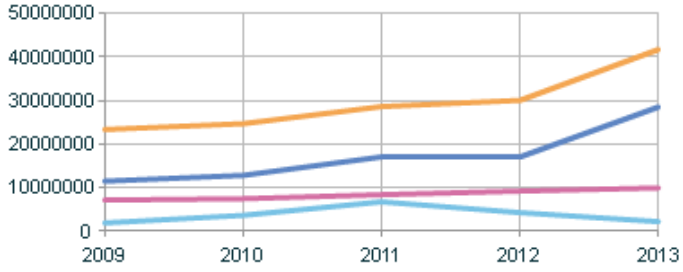

source : MICNT

2 - Industrie - Productivité par grands secteurs

note :
L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

Textile et cuir

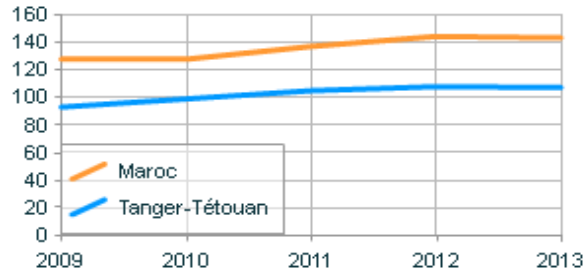

source : MICNT

Agro-alimentaire

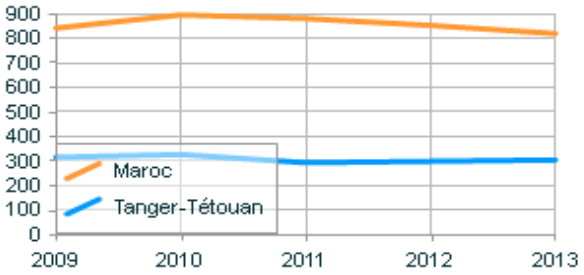

source : MICNT

Métallique et mécanique

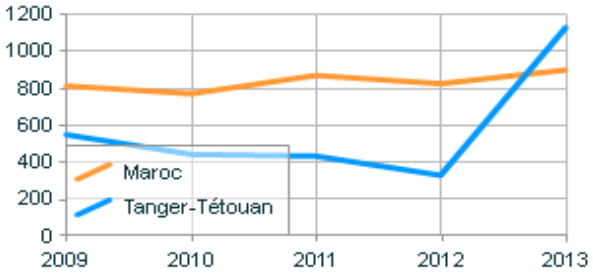

source : MICNT

Chimique et parachimique

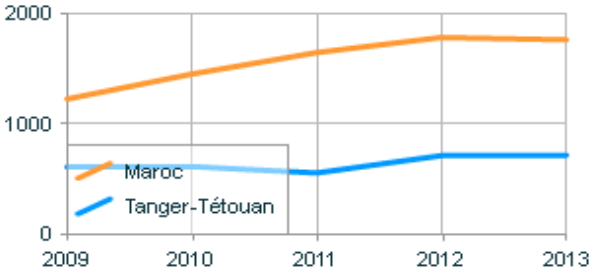

source : MICNT

Electrique et électronique

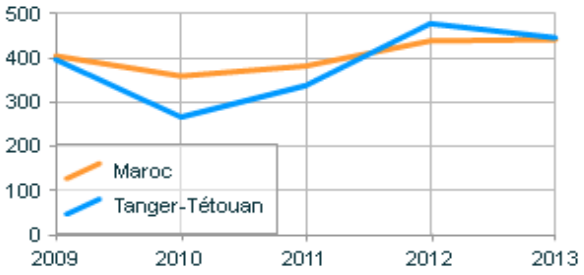

source : MICNT

جهة تازة الحسيمة تاونات

المرصد المغربي للصناعة
L'OBSERVATOIRE MAROCAIN DE L'INDUSTRIE

Portrait industriel du territoire
Taza-Al Hoceima-Taounate

Appuyez sur F11 pour quitter le mode plein écran.

1 - Industrie - Statistiques générales

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	1 382 392	0,3	44,3	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	210 408	0,2	-6,1	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	900 186	0,2	27,2	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	61 570	0,3	-39,9	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	262 355	0,3	0,8	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	5 399	0,9	-20,3	571 177	6
-- dont femmes	3 039	1,2	-25,4	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios

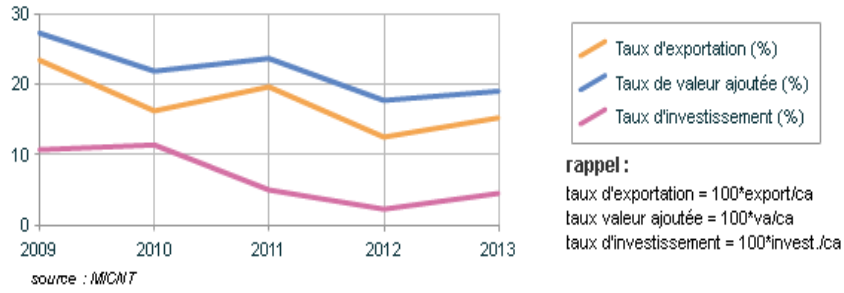

source : MICNT

rappel :
taux d'exportation = 100*export/ca
taux valeur ajoutée = 100*va/ca
taux d'investissement = 100*invest./ca

Évolution des principales variables

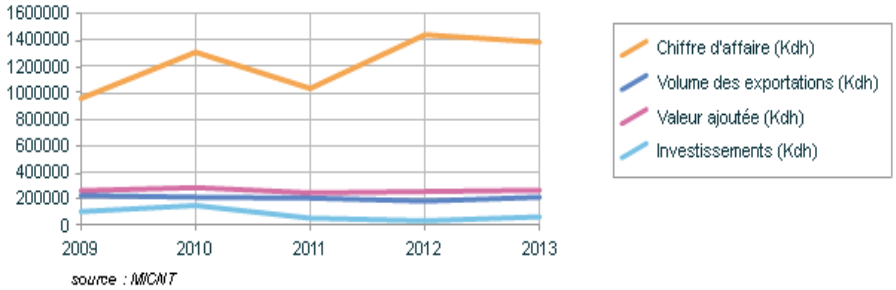

source : MICNT

2 - Industrie - Productivité par grands secteurs

note :

L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

Textile et cuir

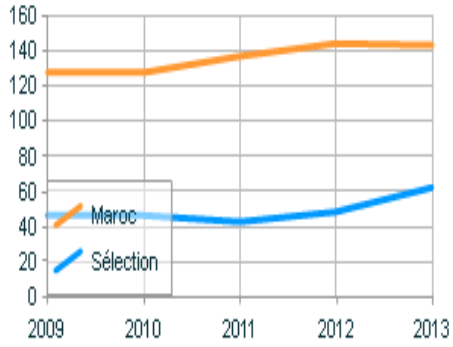

source : MICNT

Agro-alimentaire

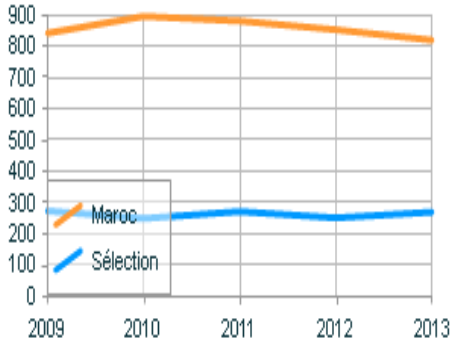

source : MICNT

Métallique et mécanique

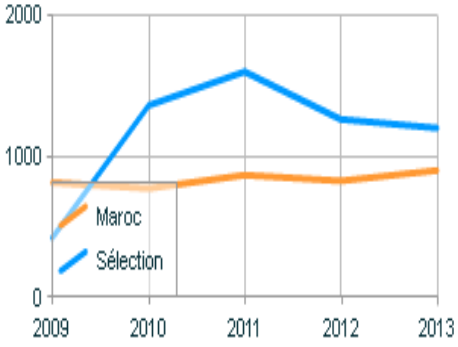

source : MICNT

Chimique et parachimique

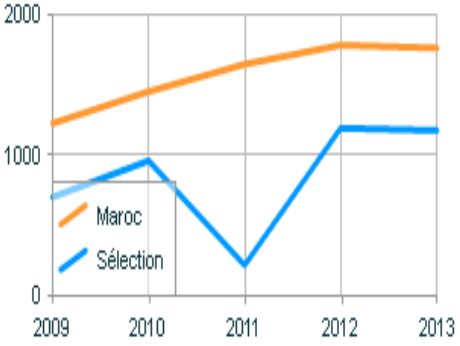

source : MICNT

Electrique et électronique

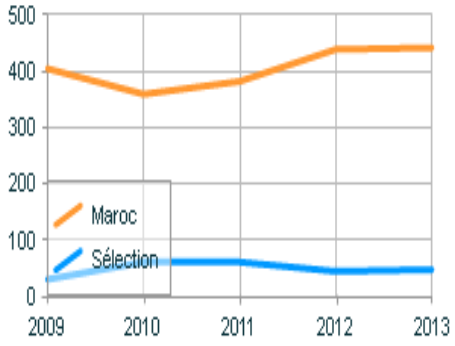

source : MICNT

جهة فاس بولمان:

المرصد المغربي للصناعة
L'OBSERVATOIRE MAROCAIN DE L'INDUSTRIE

Appuyez sur F11 pour quitter le mode plein écran.

Portrait industriel du territoire
Fès-Boulemane

1 - Industrie - Statistiques générales

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	11 289 738	2,6	0,6	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	2 192 099	1,9	10,3	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	9 174 664	2,3	-2,6	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	365 074	1,5	-22,1	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	2 351 640	2,3	-20,6	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	29 765	5,2	1,5	571 177	6
-- dont femmes	17 813	7	-1,2	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios

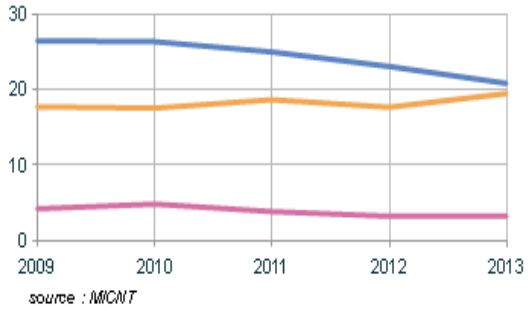

source : MICNT

Taux d'exportation (%)
Taux de valeur ajoutée (%)
Taux d'investissement (%)

rappel :
taux d'exportation = 100*export/ca
taux valeur ajoutée = 100*va/ca
taux d'investissement = 100*invest./ca

Évolution des principales variables

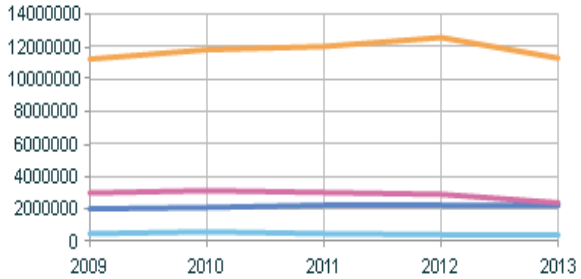

Chiffre d'affaire (Kdh)
Volume des exportations (Kdh)
Valeur ajoutée (Kdh)
Investissements (Kdh)

2 - Industrie - Productivité par grands secteurs

note :

L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

Textile et cuir

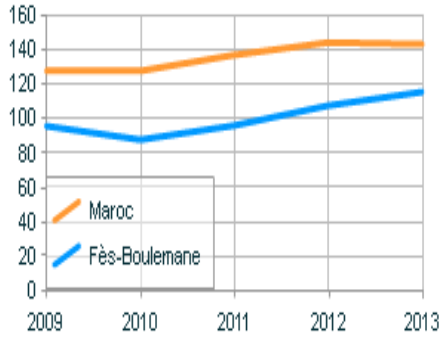

source : MICNT

Agro-alimentaire

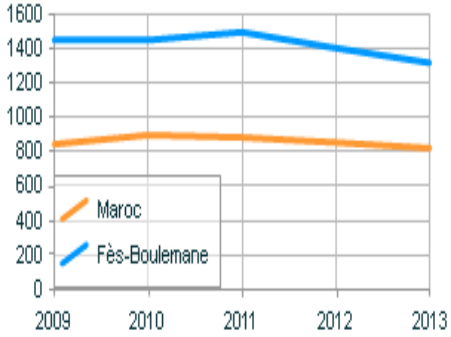

source : MICNT

Métallique et mécanique

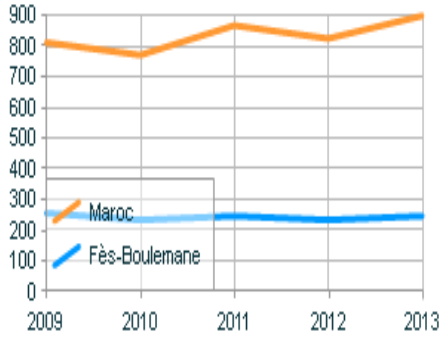

source : MICNT

Chimique et parachimique

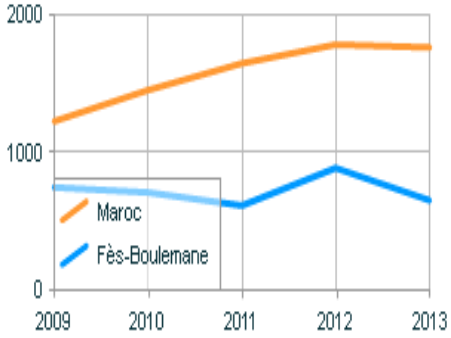

source : MICNT

Electrique et électronique

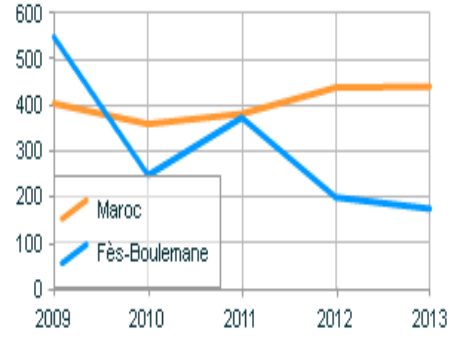

source : MICNT

الجهة الشرقية:

المرصد المغربي للصناعة
L'OBSERVATOIRE MAROCAIN DE L'INDUSTRIE

Portrait industriel du territoire
Oriental

1 - Industrie - Statistiques générales

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	8 568 604	2	-16,7	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	346 931	0,3	-55,3	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	7 381 046	1,9	-14,2	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	142 109	0,6	-82,8	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	1 289 728	1,2	-43,3	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	10 226	1,8	13,8	571 177	6
-- dont femmes	2 918	1,2	66,6	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios

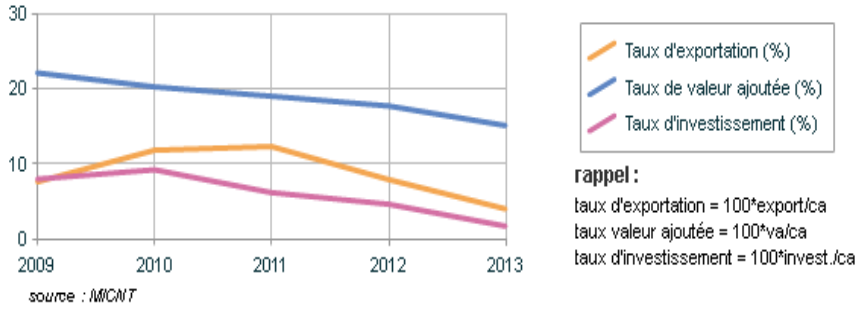

source : MICNT

rappel :
taux d'exportation = 100*export/ca
taux valeur ajoutée = 100*va/ca
taux d'investissement = 100*invest./ca

Évolution des principales variables

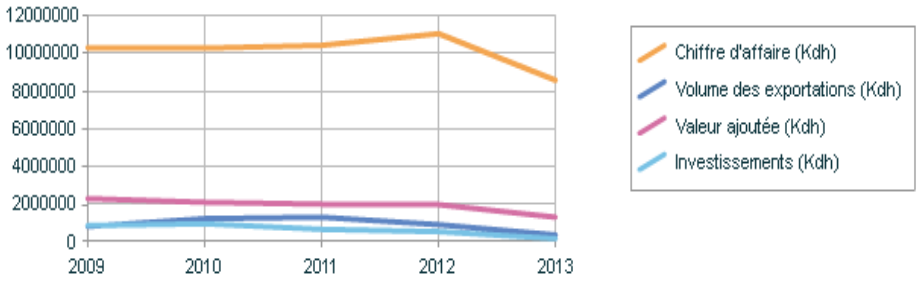

Appuyez sur F11 pour quitter le mode plein écran.

2 - Industrie - Productivité par grands secteurs

note :
L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

Textile et cuir

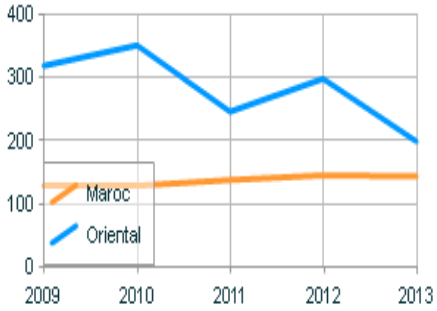

source : MICNT

Agro-alimentaire

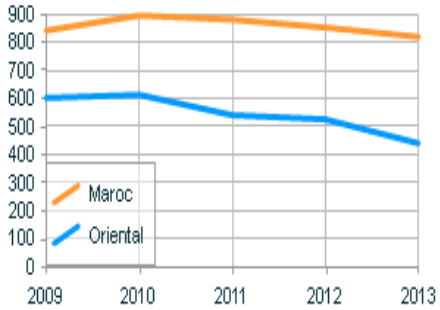

source : MICNT

Métallique et mécanique

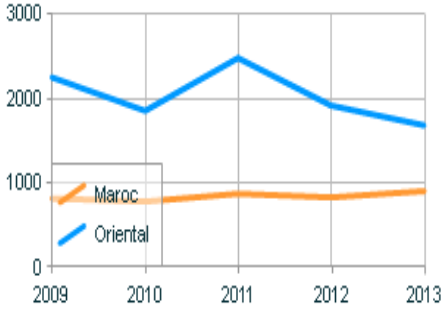

source : MICNT

Chimique et parachimique

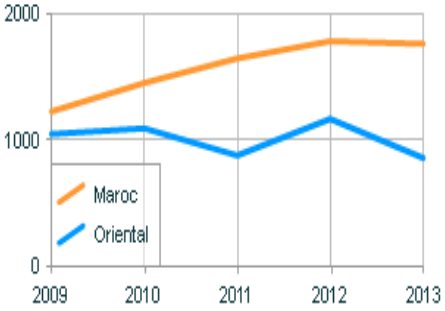

source : MICNT

Electrique et électronique

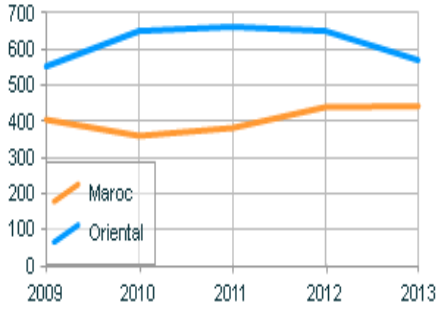

source : MICNT

مكناس تافيلالت

المرصد المغربي للصناعة
L'OBSERVATOIRE MAROCAIN DE L'INDUSTRIE

Appuyez sur F11 pour quitter le mode plein écran.

Portrait industriel du territoire
Meknès-Tafilalet

1 - Industrie - Statistiques générales

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	14 809 124	3,5	42,8	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	510 941	0,4	2,5	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	13 780 447	3,5	43,5	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	131 300	0,5	-66,1	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	2 887 760	2,8	10,7	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	14 174	2,5	0,8	571 177	6
-- dont femmes	4 642	1,8	-9,1	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios

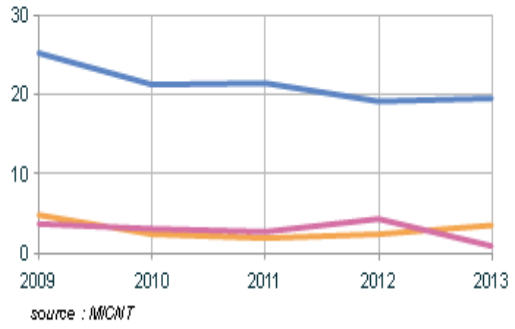

source : MICNT

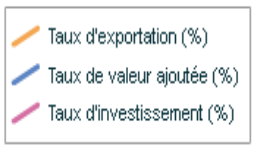

rappel :

taux d'exportation = 100*export/ca
taux valeur ajoutée = 100*va/ca
taux d'investissement = 100*invest./ca

Évolution des principales variables

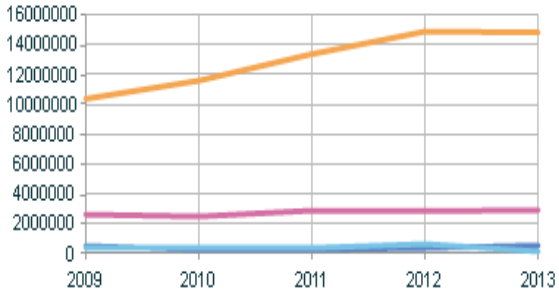

1 - Industrie - Statistiques générales

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	14 809 124	3,5	42,8	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	510 941	0,4	2,5	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	13 780 447	3,5	43,5	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	131 300	0,5	-66,1	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	2 887 760	2,8	10,7	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	14 174	2,5	0,8	571 177	6
-- dont femmes	4 642	1,8	-9,1	253 575	5,1

source : MCNT - 2013

Évolution des principaux ratios

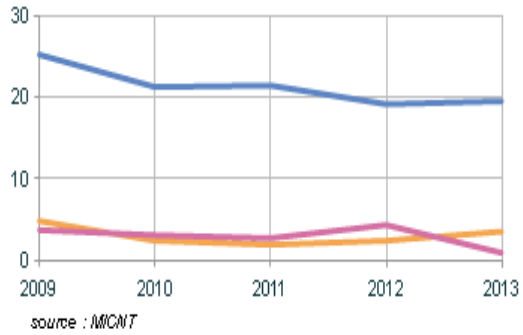

source : MCNT

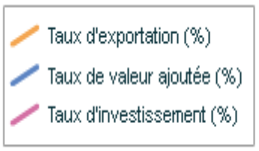

rappel :

taux d'exportation = 100*export/ca
taux valeur ajoutée = 100*va/ca
taux d'investissement = 100*invest./ca

Évolution des principales variables

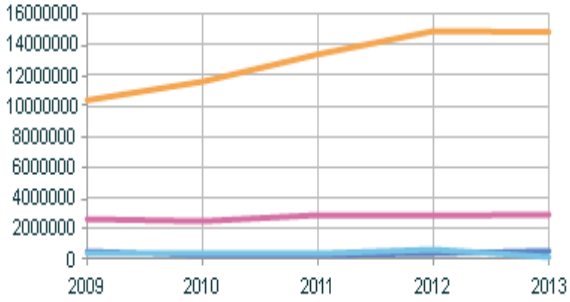

مراكش تانسيفت الحوز :

المرصد المغربي للصناعة
L'OBSERVATOIRE MAROCAIN DE L'INDUSTRIE

Portrait industriel du territoire
Marrakech-Tensift-El Haouz

2 - Industrie - Productivité par grands secteurs

note :
L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

Textile et cuir

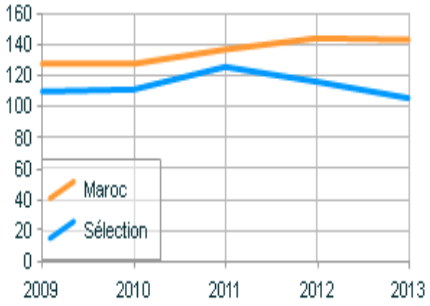

source : MICNT

Agro-alimentaire

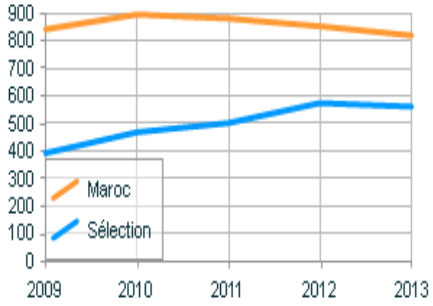

source : MICNT

Métallique et mécanique

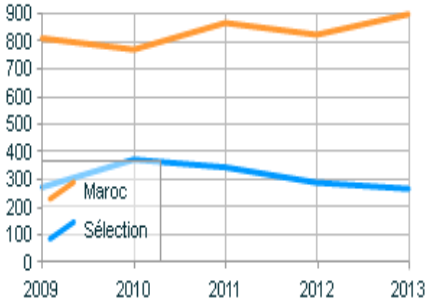

source : MICNT

Chimique et parachimique

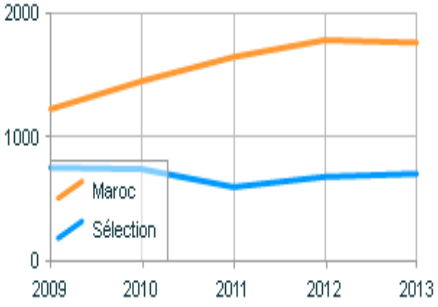

source : MICNT

Electrique et électronique

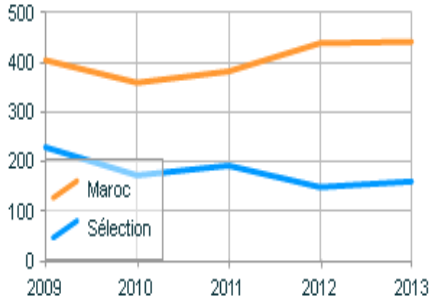

1 - Industrie - Statistiques générales

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	9 722 719	2,3	16,5	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	1 429 139	1,2	3,6	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	8 884 366	2,3	11,8	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	395 782	1,6	-32,3	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	2 374 907	2,3	10,6	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	21 177	3,7	0,4	571 177	6
-- dont femmes	8 616	3,4	3	253 575	5,1

source : MCNT - 2013

Évolution des principaux ratios

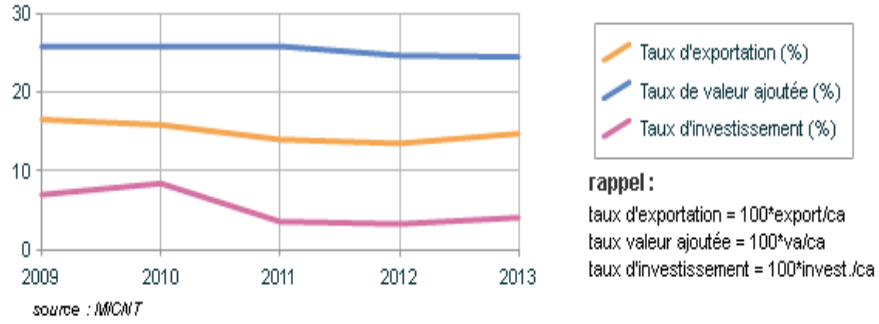

source : MCNT

rappel :

taux d'exportation = 100*export/ca
taux valeur ajoutée = 100*va/ca
taux d'investissement = 100*invest./ca

Évolution des principales variables

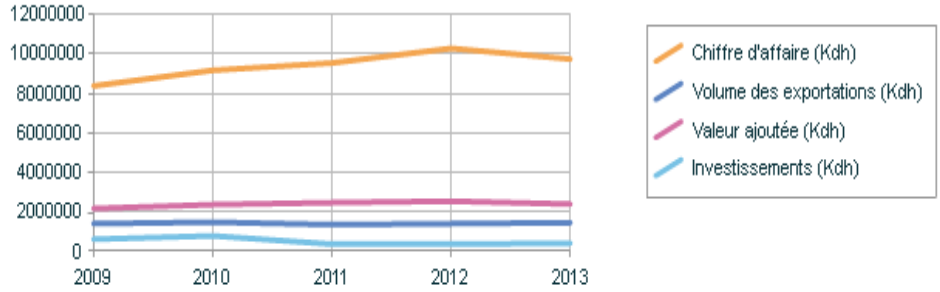

جهة الدار البيضاء الكبرى

المرصد المغربي للصناعة
L'OBSERVATOIRE MAROCAIN DE L'INDUSTRIE

Portrait industriel du territoire
Grand Casablanca

2 - Industrie - Productivité par grands secteurs

note :
L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

Textile et cuir

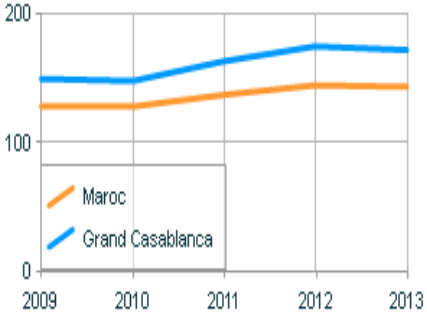

source : MICNT

Agro-alimentaire

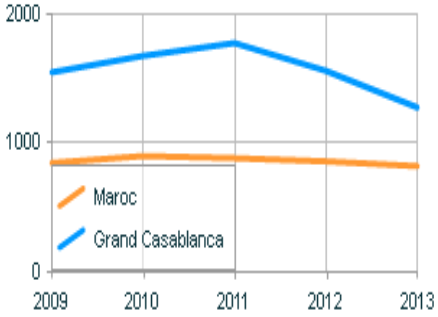

source : MICNT

Métallique et mécanique

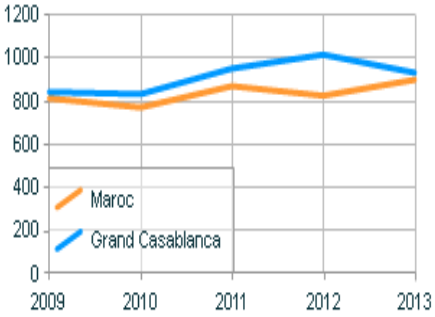

source : MICNT

Chimique et parachimique

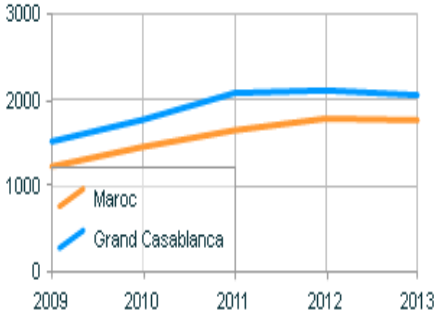

source : MICNT

Electrique et électronique

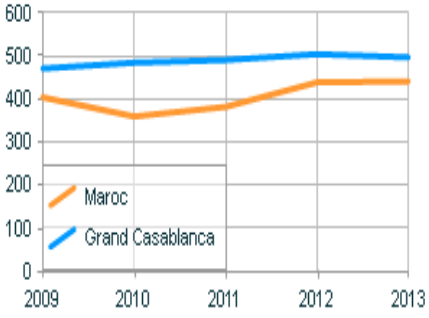

1 - Industrie - Statistiques générales

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	199 756 890	46,6	22,6	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	34 824 555	30,1	72,6	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	177 745 050	45,4	33,9	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	9 289 072	37,8	-27,2	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	45 775 193	44	7,5	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	214 367	37,5	1	571 177	6
-- dont femmes	86 696	34,2	-0,2	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios

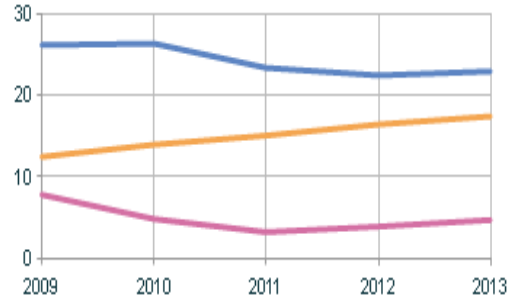

source : MICNT

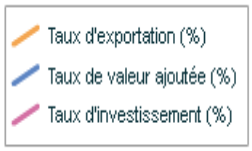

rappel :
taux d'exportation = 100*export/ca
taux valeur ajoutée = 100*va/ca
taux d'investissement = 100*invest./ca

Évolution des principales variables

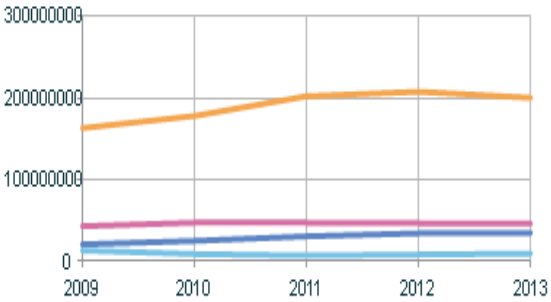

المرصد المغربي للصناعة
L'OBSERVATOIRE MAROCAIN DE L'INDUSTRIE

Portrait industriel du territoire
Doukala-Abda

2 - Industrie - Productivité par grands secteurs

note :
L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

Textile et cuir

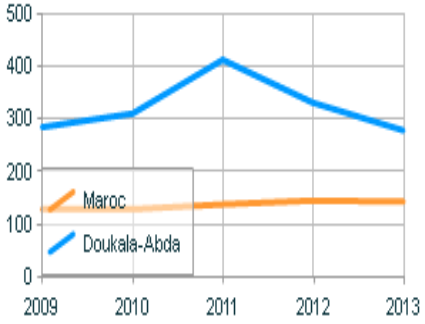

source : MICNT

Agro-alimentaire

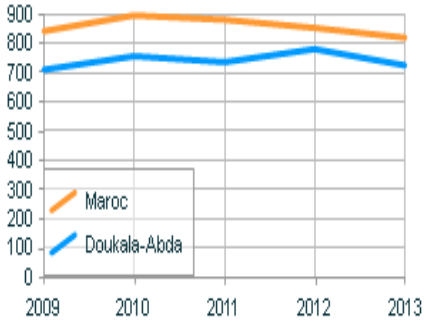

source : MICNT

Métallique et mécanique

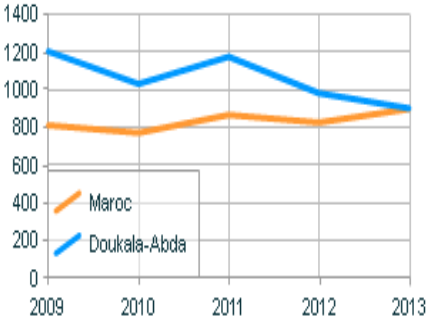

source : MICNT

Chimique et parachimique

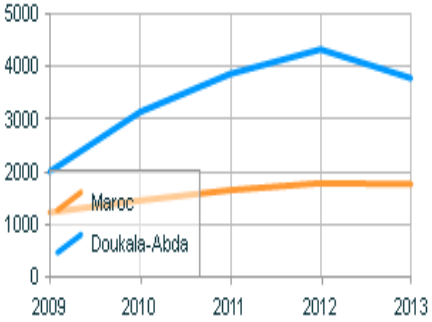

source : MICNT

Electrique et électronique

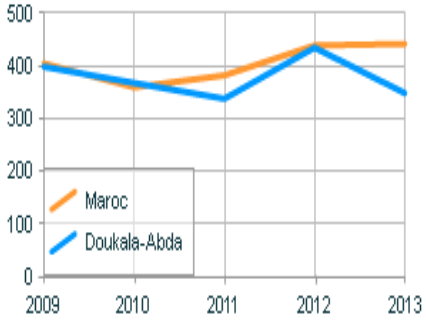

source : MICNT

Appuyez sur F11 pour quitter le mode plein écran.

1 - Industrie - Statistiques générales

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	52 309 513	12,2	61,7	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	30 927 572	26,7	82	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	51 040 152	13	90,6	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	8 581 960	35	202,4	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	12 894 088	12,4	151,7	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	27 781	4,9	12,4	571 177	6
-- dont femmes	9 959	3,9	37,5	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios

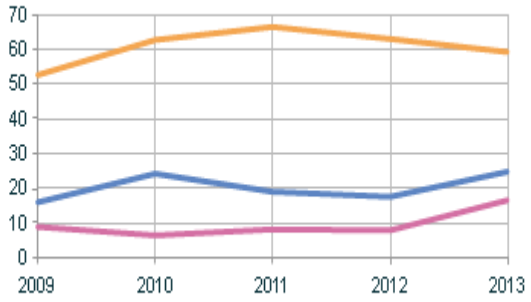

source : MICNT

rappel :

taux d'exportation = 100*export/ca
taux valeur ajoutée = 100*va/ca
taux d'investissement = 100*invest./ca

Évolution des principales variables

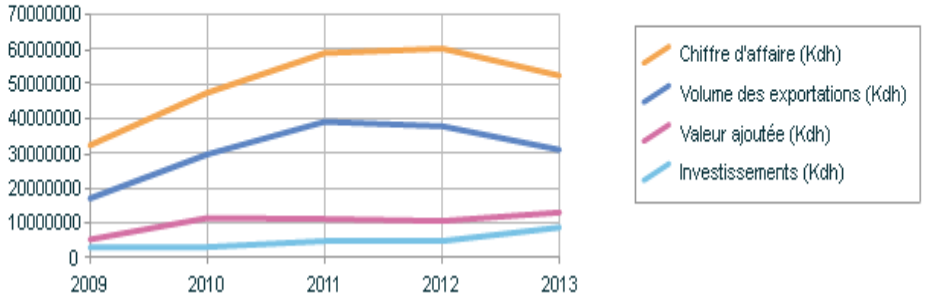

المرصد المغربي للصناعة
L'OBSERVATOIRE MAROCAIN DE L'INDUSTRIE

Portrait industriel du territoire
Chaouia-Ourdigha

2 - Industrie - Productivité par grands secteurs

note :
L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

Textile et cuir

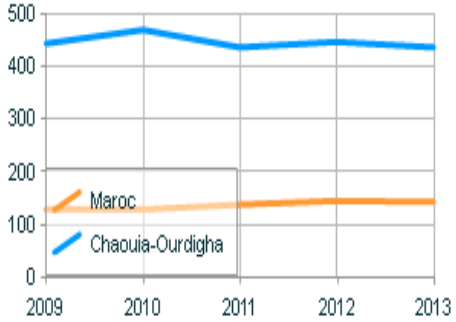

source : MICNT

Agro-alimentaire

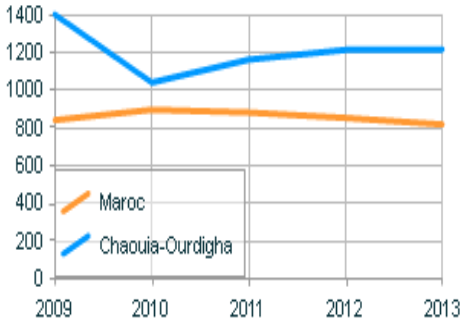

source : MICNT

Métallique et mécanique

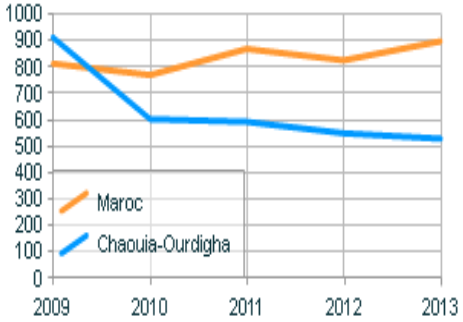

source : MICNT

Chimique et parachimique

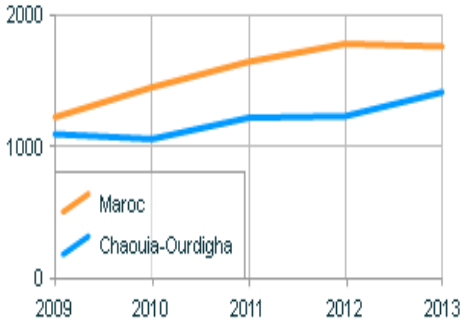

source : MICNT

Electrique et électronique

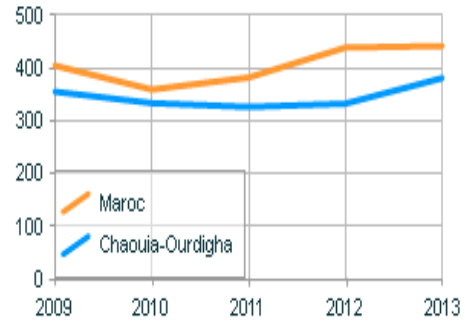

Appuyez sur F11 pour quitter le mode plein écran.

1 - Industrie - Statistiques générales

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	31 146 181	7,3	37,3	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	3 293 861	2,8	13	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	30 517 613	7,8	37,5	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	1 092 341	4,4	-6,3	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	8 181 893	7,9	41,7	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	33 638	5,9	30,5	571 177	6
-- dont femmes	12 014	4,7	61,6	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios

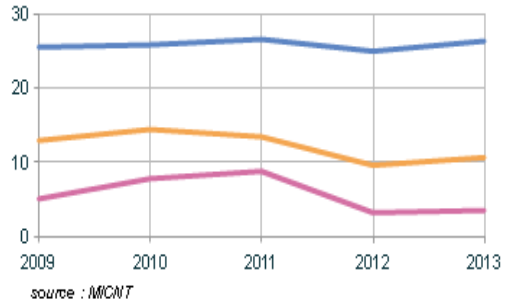

source : MICNT

rappel :
taux d'exportation = 100*export/ca
taux valeur ajoutée = 100*va/ca
taux d'investissement = 100*invest./ca

Évolution des principales variables

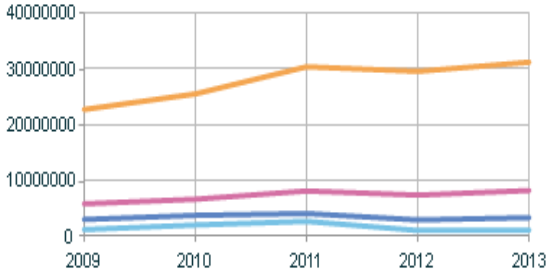

جهة سوس ماسة درعة:

المرصد المغربي للصناعة
L'OBSERVATOIRE MAROCAIN DE L'INDUSTRIE

Portrait industriel du territoire
Souss-Massa-Drâa

2 - Industrie - Productivité par grands secteurs

note :
L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

Textile et cuir

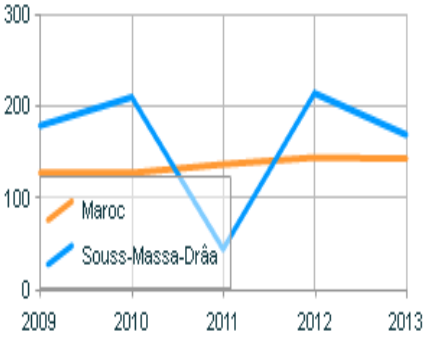

source : MCNT

Agro-alimentaire

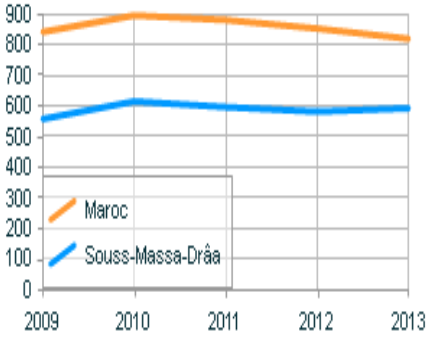

source : MCNT

Chimique et parachimique

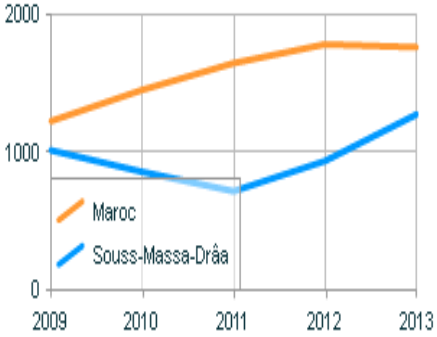

source : MCNT

Métallique et mécanique

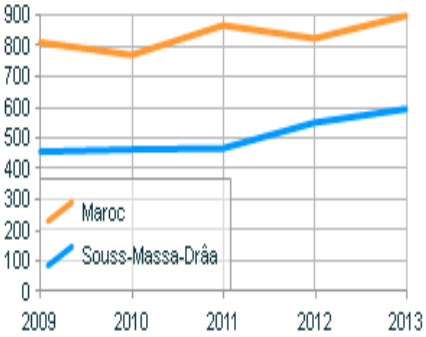

source : MCNT

Electrique et électronique

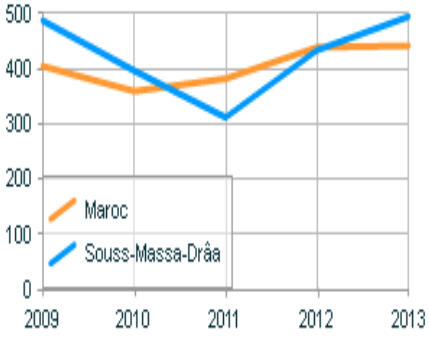

Appuyez sur F11 pour quitter le mode plein écran.

1 - Industrie - Statistiques générales

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	20 132 499	4,7	15,1	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	3 673 080	3,2	-3,3	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	17 417 475	4,4	9,6	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	877 555	3,6	-18,6	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	4 371 802	4,2	19,7	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	29 945	5,2	6,1	571 177	6
-- dont femmes	13 020	5,1	25,7	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios

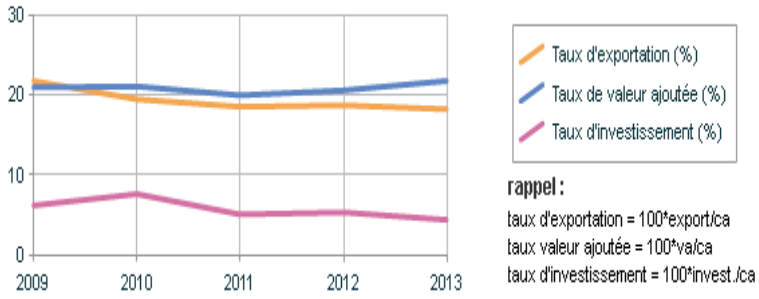

source : MICNT

rappel :

taux d'exportation = 100*export/ca
taux valeur ajoutée = 100*va/ca
taux d'investissement = 100*invest./ca

Évolution des principales variables

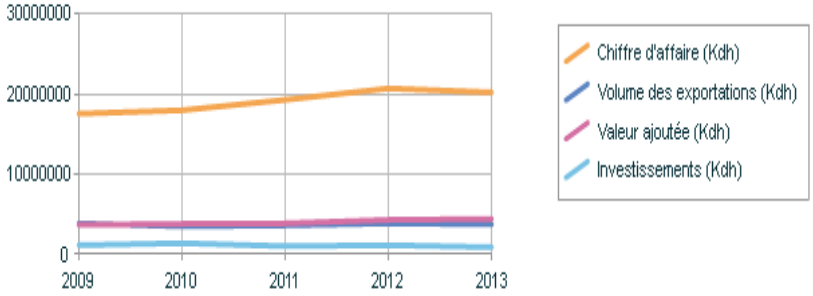

جهة كلميم السمارة :

المرصد المغربي للصناعة
L'OBSERVATOIRE MAROCAIN DE L'INDUSTRIE

Portrait industriel du territoire
Guelmim-Es-Semara

2 - Industrie - Productivité par grands secteurs

note :
L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

Agro-alimentaire

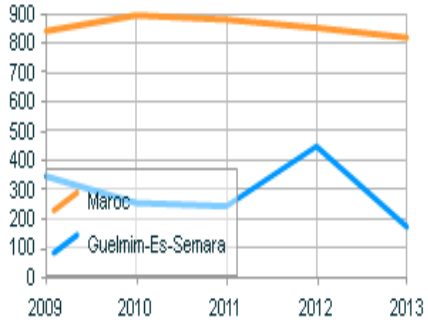

source : MICNT

Chimique et parachimique

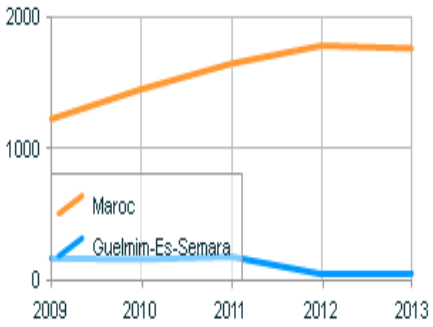

source : MICNT

Métallique et mécanique

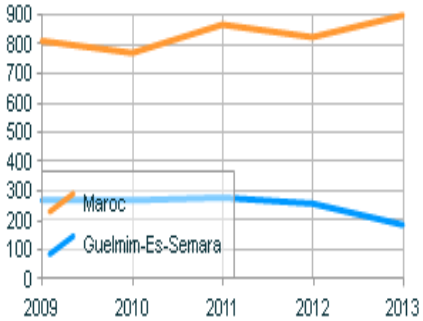

source : MICNT

Votre texte de commentaire ici...

Appuyez sur F11 pour quitter le mode plein écran.

1 - Industrie - Statistiques générales

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	703 140	0,2	-19,3	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	518 742	0,4	-11,5	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	730 974	0,2	-16,3	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	52 827	0,2	121,1	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	144 631	0,1	-31,5	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	4 104	0,7	59,3	571 177	6
-- dont femmes	2 815	1,1	97,1	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios

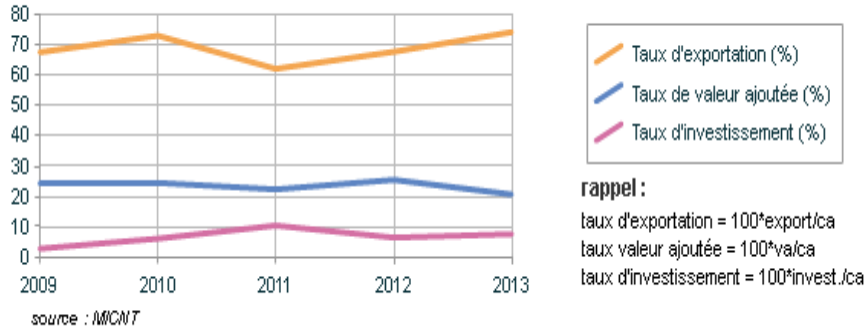

source : MICNT

rappel :

taux d'exportation = 100*export/ca
taux valeur ajoutée = 100*va/ca
taux d'investissement = 100*invest./ca

Évolution des principales variables

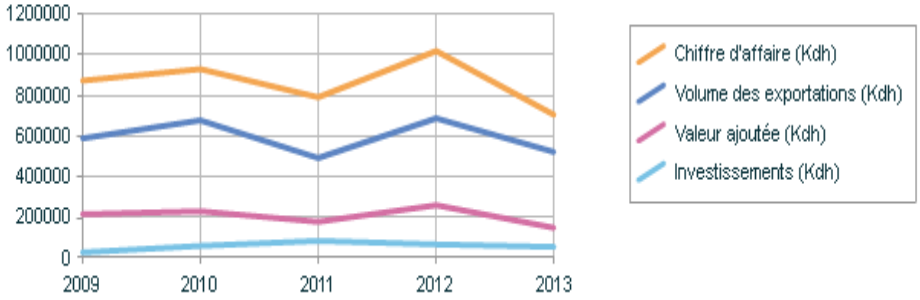

المرصد المغربي للصناعة
L'OBSERVATOIRE MAROCAIN DE L'INDUSTRIE

Appuyez sur F11 pour quitter le mode plein écran.

Portrait industriel du territoire
Laâyoune-Boujdour-Sakia El Hamra

1 - Industrie - Statistiques générales

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	4 287 975	1	47,9	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	704 470	0,6	-58,7	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	4 277 667	1,1	68,6	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	147 781	0,6	-49,9	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	4 271 098	4,1	301,6	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	7 105	1,2	11,4	571 177	6
-- dont femmes	1 744	0,7	51	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios

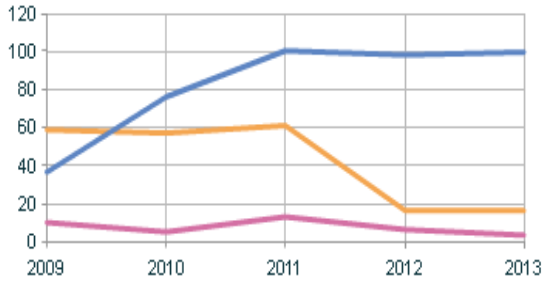

source : MICNT

rappel :
taux d'exportation = 100*export/ca
taux valeur ajoutée = 100*va/ca
taux d'investissement = 100*invest./ca

Évolution des principales variables

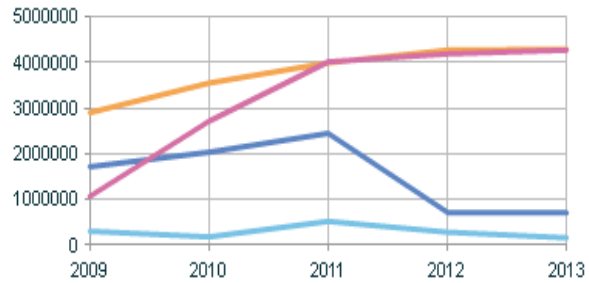

2 - Industrie - Productivité par grands secteurs

note :

L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

Agro-alimentaire

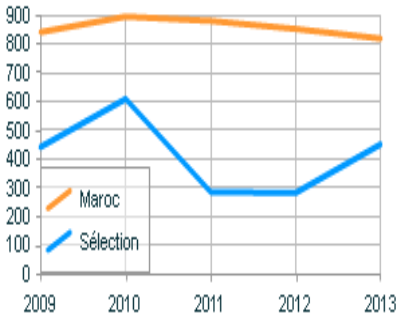

source : MICNT

Chimique et parachimique

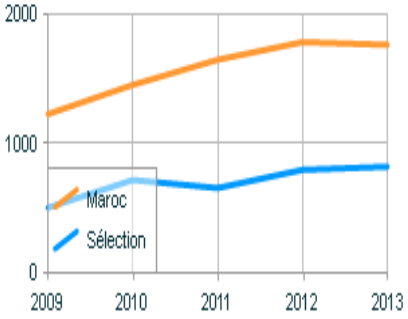

source : MICNT

Métallique et mécanique

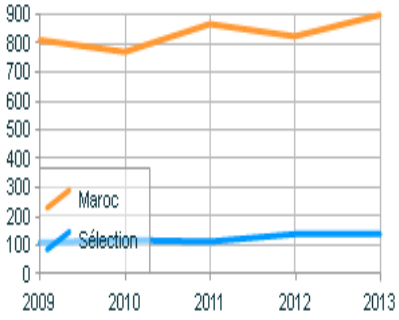

source : MICNT

Electrique et électronique

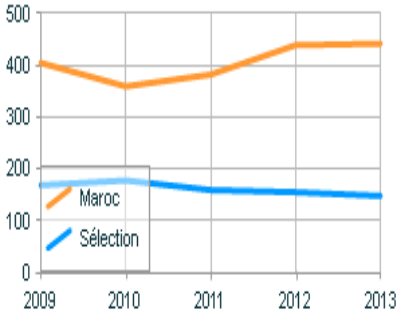

جهة واد الذهب الكويرة:

المرصد المغربي للصناعة
L'OBSERVATOIRE MAROCAIN DE L'INDUSTRIE

Portrait industriel du territoire
Oued Ed-Dahab-Lagouira

2 - Industrie - Productivité par grands secteurs

note :
L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

Agro-alimentaire

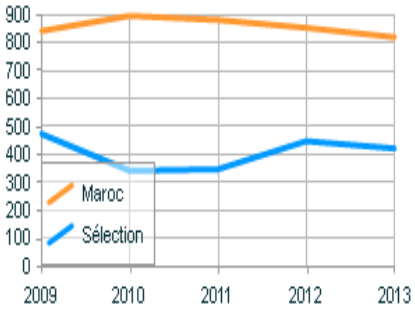

source : MICNT

Chimique et parachimique

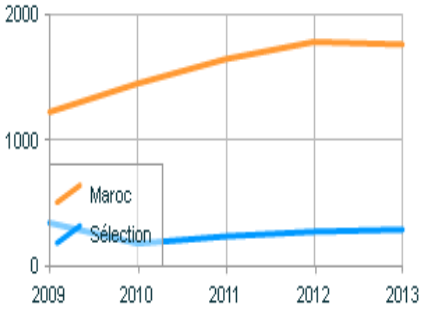

source : MICNT

Métallique et mécanique

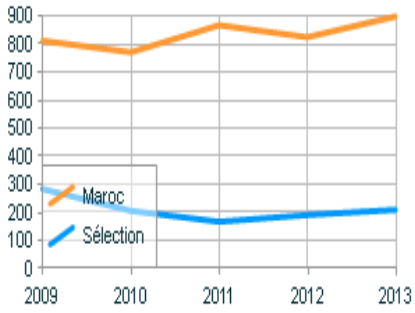

source : MICNT

Votre texte de commentaire ici...

Appuyez sur F11 pour quitter le mode plein écran.

1 - Industrie - Statistiques générales

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	616 900	0,1	71,5	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	290 710	0,3	3,8	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	616 900	0,2	71,5	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	0	0	0	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	300 302	0,3	45,5	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	1 469	0,3	92,3	571 177	6
-- dont femmes	833	0,3	82,7	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios

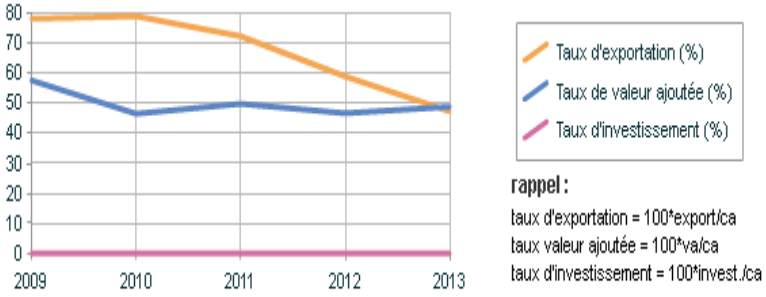

source : MICNT

rappel :

taux d'exportation = 100*export/ca
taux valeur ajoutée = 100*va/ca
taux d'investissement = 100*invest./ca

Évolution des principales variables

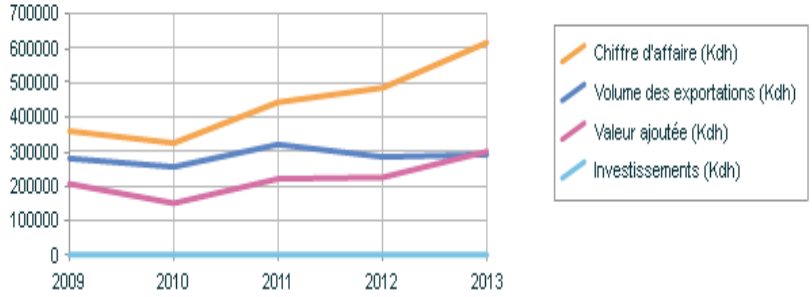

جهة الغرب الشراردة بني حسن :

المرصد المغربي للصناعة
L'OBSERVATOIRE MAROCAIN DE L'INDUSTRIE

Portrait industriel du territoire
Gharb-Chrarda-Beni Hssen

2 - Industrie - Productivité par grands secteurs

note :
L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

Agro-alimentaire

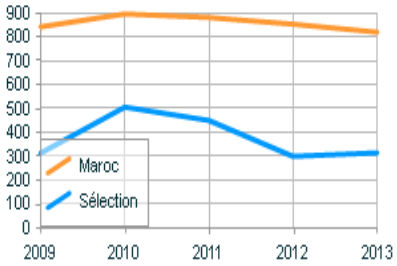

source : MICNT

Textile et cuir

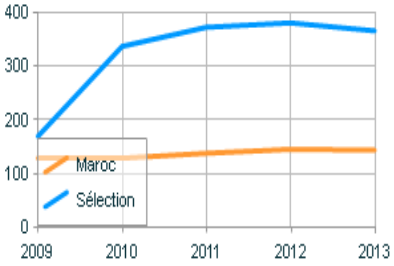

source : MICNT

Chimique et parachimique

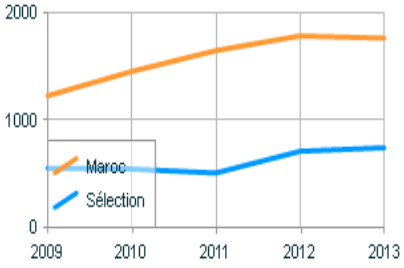

source : MICNT

Métallique et mécanique

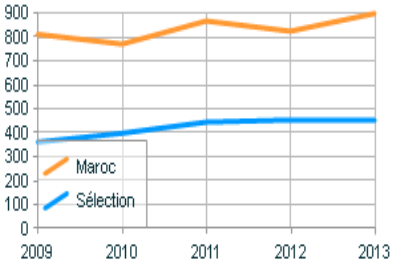

source : MICNT

Electrique et électronique

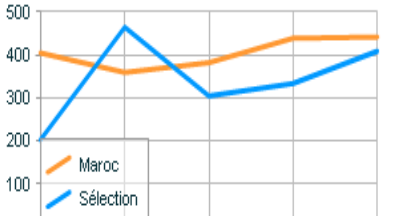

1 - Industrie - Statistiques générales

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	9 336 701	2,2	65,2	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	5 527 790	4,8	183,3	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	8 756 421	2,2	60,1	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	379 490	1,5	-27	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	1 904 798	1,8	61,5	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	22 544	3,9	27,3	571 177	6
-- dont femmes	12 602	5	45	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios

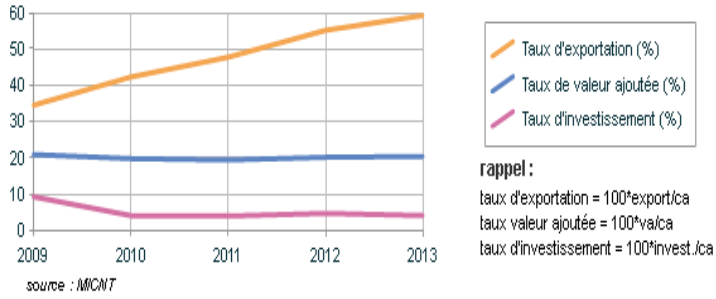

source : MICNT

rappel :

taux d'exportation = 100*export/ca
taux valeur ajoutée = 100*va/ca
taux d'investissement = 100*invest./ca

Évolution des principales variables

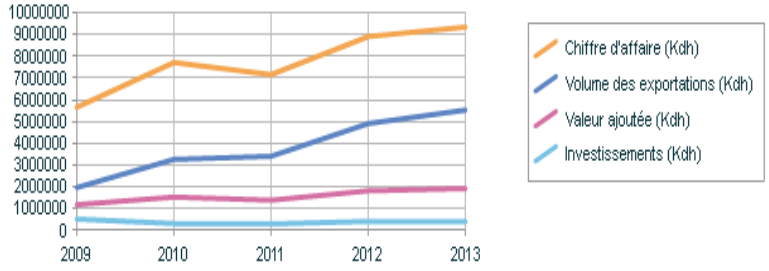

جهة الرباط سلا زمور زعير:

المرصد المغربي للصناعة
L'OBSERVATOIRE MAROCAIN DE L'INDUSTRIE

Portrait industriel du territoire
Rabat-Salé-Zemmour-Zaër

2 - Industrie - Productivité par grands secteurs

note :
L'indicateur visualisé sur les graphiques suivants est le ratio CA/effectif. Ce taux mesure la contribution de la main d'oeuvre au chiffre d'affaire.

Textile et cuir

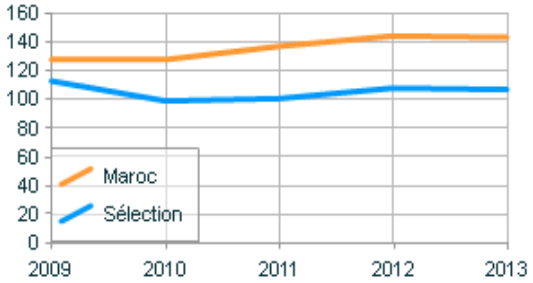

source : MICNT

Agro-alimentaire

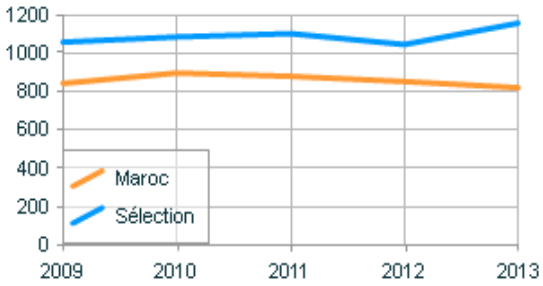

source : MICNT

Métallique et mécanique

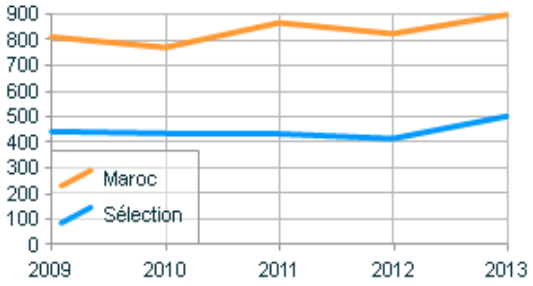

source : MICNT

Chimique et parachimique

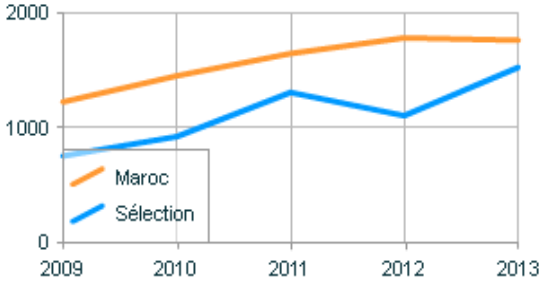

source : MICNT

Electrique et électronique

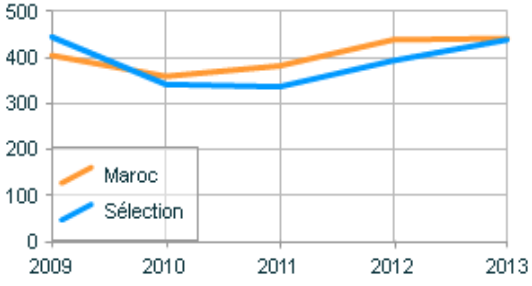

source : MICNT

1 - Industrie - Statistiques générales

Chiffres clés

indicateur	Sélection 2013	Sélection %/Maroc	Sélection év. 2009 - 2013 %	Maroc 2013	Maroc év. 2009 - 2013 %
Chiffre d'affaire (Kdh)	18 635 368	4,3	19,7	428 420 672	30,8
Volume des exportations (Kdh)	2 736 066	2,4	-19,2	115 679 233	69,9
Production industrielle (Kdh)	16 298 227	4,2	20,3	391 904 201	39,3
Investissements (Kdh)	931 808	3,8	13,1	24 550 326	2,1
Valeur ajoutée (Kdh)	6 231 792	6	31,3	104 019 592	26,1
Effectif de la main d'oeuvre	35 085	6,1	-18,6	571 177	6
-- dont femmes	17 755	7	-19,3	253 575	5,1

source : MICNT - 2013

Évolution des principaux ratios

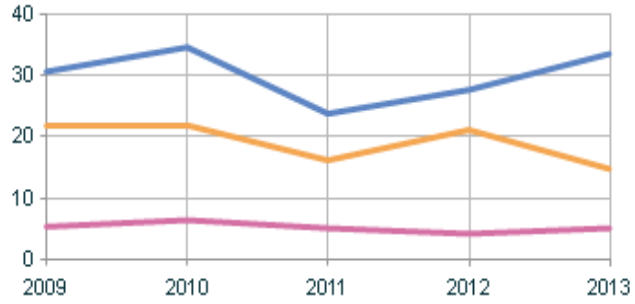

source : MICNT

rappel :
taux d'exportation = 100*export/ca
taux valeur ajoutée = 100*va/ca
taux d'investissement = 100*invest./ca

Évolution des principales variables

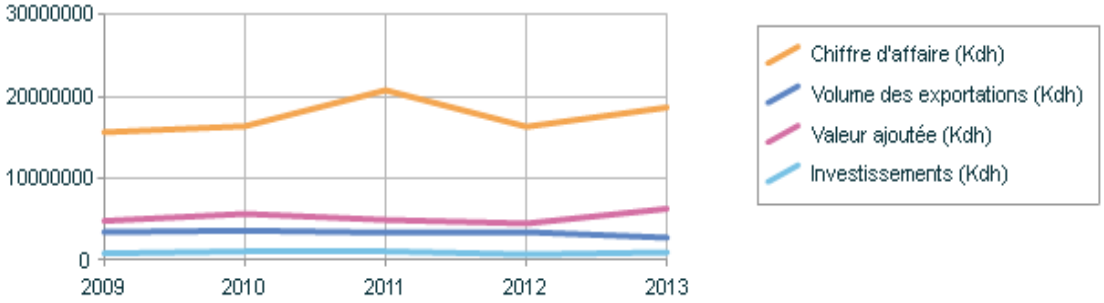

من أبرز الملاحظات التي يمكن استيفاؤها من المبيانات التفصيلية والعامة لمساهمة الجهات في إنتاج الثروة، هو استمرار ريادة جهة الدارالبيضاء الكبرى على جميع المستويات من خلال مساهمة تصل إلى 46% من رقم المعاملات المسجل لغاية 2013 و45.5 % من الإنتاج الصناعي و 37.5 %من اليد العاملة، متبوعة بجهة دكالة عبدة ب 12.2%من رقم المعاملات و 13 %من الإنتاج الصناعي و 4.9 % من اليد العاملة، تليها جهة طنجة تطوان ب 9.7 %من رقم المعاملات و 10.3 %من الإنتاج الصناعي و 19.5 % من اليد العاملة. فيما تأتي تباعا وفقا للمؤشرات السابقة جهة الشاوية ورديغة والرباط سلا ثم مكناس تافيلالت، فاس بولمان، القنيطرة الغرب فيما باقي الجهات الأخرى تظل مساهمتها جد محدودة بشكل يعكس اختلال كبير يجد جذوره في العديد من العوامل والأسباب.

ثانيا- مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 :

1 - عرض لأهم مرتكزات المخطط :

يشكل مخطط التسريع الصناعي 2014-2020، الذي تم إطلاقه خلال أبريل 2014 الماضي، إستراتيجية ستمكن المغرب من تغيير بنية اقتصاده خلال السنوات المقبلة بالاستفادة أكثر من المجالين الصناعي والفلاحي وجعل القطاع الصناعي رافدا للتشغيل ومحفزا لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي.

ولقد تم إعداد هذا المخطط بناءا على نتائج التشخيص والإكراهات التي عرفتها المخططات السابقة التي تم تقسيمها إلى اكراهات أفقية تهم تأهيل الموارد البشرية المتخصصة، وإشكال الوعاء العقاري الصناعي (المناطق الصناعية المؤهلة التي تستجيب لشروط المنافسة)، وتمويل المقاولات وتأهيلها للمنافسة الدولية.

ثم هناك الإكراهات المؤسساتية وتتمثل في صعوبة إرساء مناخ أعمال واستثمار جذاب نتيجة تعقيد المساطر الإدارية، والبيروقراطية، الرشوة، الضرائب ..)، إلى جانب حكامة تدبير السياسة الصناعية (ضعف التناغم والانسجام بين مكوناتها داخليا وخارجيا)[26].

ويهدف هذا المخطط، الذي يأتي امتدادا لمخطط (إقلاع) الذي تم إطلاقه سنة 2005 وللميثاق الوطني للانبثاق الصناعي الذي بدأ العمل به سنة 2009، إلى جعل قطاع الصناعة المغربية قاطرة للتنمية الاقتصادية خلال السنوات المقبلة، ويروم رفع العديد من التحديات منها بالخصوص إحداث نصف مليون منصب شغل في أفق سنة 2020، فضلا عن زيادة حصة القطاع الصناعي من الناتج الداخلي الخام ب 9

[26] -Institut Royal des études stratégique ; « industrialisation et compétitivité globale du maroc » , septembre 2014 , p.61.

نقاط، لينتقل من 14 إلى 23 في المائة في أفق سنة 2020 والرفع من طاقة الصادرات على المستويين الكمي والنوعي وتحسين المنتوج.

وتتشكل محاور إستراتيجية مخطط التسريع الصناعي، وفقا للبيان التالي:

مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020 : اجراءات رئيسية

المنظومات الصناعية			
إحداث وتنشيط منظومات صناعية	**الموازنة الصناعية**	**مواكبة القطاع غير المهيكل نحو المهيكل**	**تأهيل الموارد**
- إحداث فرص الشغل - القيمة المضافة - الميزان التجاري	تطوير الانعكاسات السوسيو اقتصادية للطلب العمومي	- منظومة دعم مباشر - نظام التشغيل الذاتي	- قطب موارد بشرية – ما بين العقود ((inter-contrat - برنامج " OCP Skills"

أدوات الدعم		
تحسين تنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة	**الدعم المالي**	**بنيات تحتية مؤجرة**
منظومة الدعم والمواكبة	- صندوق التنمية: 20 مليار درهم - التمويل البنكي - 800 مليون درهم (صندوق الحسن الثاني)	- 1000 هكتار: وعاء عقاري تأجيري - شباك وحيد - القرب من حوض الشغل

دوليا		
الإدماج الدولي للمملكة	**Deal making» والاستثمارات الأجنبية المباشرة**	**تعزيز التوجه الافريقي**
- مواكبة القطاعات ذات القدرات التصديرية العالية - تسخير اتفاقات التبادل الحر لفائدة الصناعة الوطنية	- فريق مغربي مخصص - مقاربة "شرسة"	- مواكبة التوسع الإفريقي - تدخلات منسقة - التنمية المشتركة لإفريقيا

وفي هذا الصدد، أبرز السيد وزير الصناعة والتجارة والإقتصاد الرقمي أهمية تطوير وتنويع المنظومة والفروع الصناعية، مشيرا في هذا الإطار إلى تصنيع أجزاء الطائرات في مجال صناعة الطيران عوض الاقتصار على تركيب الطائرات أو فقط على تصنيع الأجزاء الصغيرة التي تدخل في هذه الصناعة.

وبهذا الخصوص، فإن إعادة بناء النسيج الصناعي على شكل منظومات بيئية ستشكل حجر الزاوية لمخطط التسريع الصناعي. وهكذا تتوخى هذه المقاربة الجديدة تقليص الهوة القطاعية وذلك بالإدماج المحلي للنسيج الصناعي وإحداث دينامية وعلاقة جديدتين بين المجموعات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وحسب معطيات لوزارة الصناعة، فإن الدولة تلتزم بتقديم الدعم المناسب والخاص لكل نشاط، وخاصة تعبئة الوعاء العقاري وتكوين الموارد وكذا التمويل.

ويسير ورش المنظومات البيئية بخطى حثيثة حيث تم تحديد إعداد أولي لتلك المنظومات بتشاور وثيق مع أرباب المهن. وهكذا توجد ست منظومات تم اعتمادها مع المجمع الشريف للفوسفاط في طور التطوير، حيث سيتم إحداث الثلاثة الأولى منها وتتمثل في المعدات التعدينية بخريبكة، وقطاع الكيمياء وأنشطة البناء والصيانة بالجرف الأصفر، والمعرفة وتكنولوجيا المعلومات والطاقات المتجددة ببن جرير.

وتلتزم الدولة من جانبها بتقديم منح للدعم يمكن أن تصل إلى 30 في المائة من مبلغ الاستثمار بالنسبة للمهن الرائدة ومنحة خاصة بالاندماج المحلي وتكوين 90 ألف من الكفاءات التي تناسب الحاجيات الخاصة للقطاع.

وفي الجانب المتعلق بالموازنة الصناعية المعروفة ب "أوفسيت"، فإن مخطط تسريع التنمية الصناعية يطمح إلى تعميم هذه الآلية على الطلبيات العمومية الهامة.

وأشار إلى الإنجازات الأولى التي تحققت في مجال صناعة الطيران والفضاء (ايرباص)، مشيرا في هذا الصدد إلى أنه يتعين أن تستعمل الموازنة الصناعية ، بالخصوص، لتزويد دفاتر الطلب الخاص بالمنظومات بغية مضاعفة الاستثمار، وكذا الرفع من سلاسل القيمة وتحسين ميزان الأداءات .

وفي ما يتعلق بمواكبة القطاعات غير المهيكلة لتصبح مهيكلة، فقد تم إعداد إطار تنظيمي للتشغيل الذاتي، هو في طور المناقشة في البرلمان يهدف إلى تطوير مناخ الأعمال وإحداث فرص للشغل وتبسيط الإجراءات الإدارية .

كما تم إحداث صندوق للتنمية الصناعية يهدف إلى دعم النسيج الصناعي رصد له مبلغ 20 مليار درهم في أفق 2020 كميزانية معتمدة لهذا الصندوق للاستثمار الصناعي والذي سينطلق العمل به خلال سنة 2015، إضافة إلى تخصيص مبلغ ثلاثة مليار درهم في إطار قانون المالية 2015. وسيتم منح هذه المساعدات في مقابل الالتزام بخلق فرص الشغل وتقوية الصادرات.

كما سيتم تجديد دعم القطاع البنكي لاسيما مع إطلاق هذه الإستراتيجية الجديدة، حيث يتم الإعداد لوضع عرض لتمويل متكامل وقادر على التنافسية وذلك في إطار اتفاقية شراكة بين الدولة والقطاع البنكي تم توقيعها بمناسبة حفل إطلاق مخطط تسريع التنمية الصناعية في أبريل الماضي.

وسيساهم هذا المخطط، الذي يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للصادرات المغربية، في إيجاد موقع قدم للمغرب على المستوى الدولي، وذلك من خلال التركيز على الجهود المبذولة من أجل مواكبة القطاعات التي تتوفر على إمكانيات ومؤهلات للتصدير مع تتبع دقيق للمفاوضات الحالية حول اتفاقية التبادل الحر.

كما يروم هذا المخطط تعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات، إذ أن هناك دراسة في طور الإنجاز تهدف إلى إعادة النظر في دور هذه الغرف وجعلها رافعة للسياسة الصناعية على المستوى الجهوي، فضلا عن إطلاق مخطط للتنمية خاص بكل غرفة خلال سنة 2015.

ومن شأن تفعيل مجموع هذه التدابير التي حددها مخطط تسريع التنمية الصناعية أن يمكن المملكة من الانتقال إلى مرحلة الريادة وتعزيز موقعها على خريطة الصناعة العالمية وترسيخ دور الصناعة في النمو الاقتصادي وإنعاش الميزان التجاري.

2- النتائج الجزئية المحققة لحدود النصف الأول من 2016 :

بعد ما يناهز سنتين من بدأ العمل بمخطط التسريع الصناعي ابريل 2014 ، تم تسجيل النتائج التالية، وذلك وفقا للمعطيات المتحصل عليها من وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي والمندوبية السامية للتخطيط، ومن المؤشرات العامة الأفقية هو تقدم ترتيب المغرب من المرتبة 80 إلى 75 برسم سنة 2016 في التقرير الذي تعده Doing Business من أصل 189 دولة[27] .

وبالنسبة للمؤشرات الجزئية والقطاعية فقد تم تسجيل ما يلي :

- **قطاع السيارات :**

[27]- عرض السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي أمام لجنة الفلاحة بمناسبة تقديم الميزانية الفرعية للوزارة لسنة 2016.

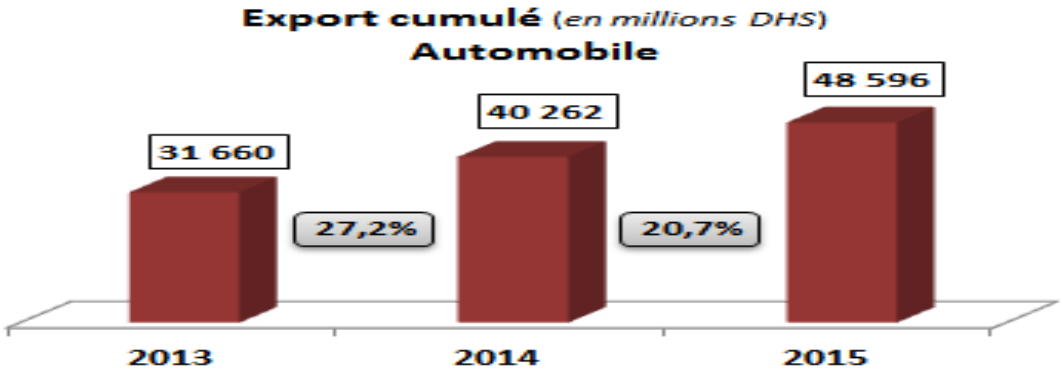

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي[28]

- **قطاع الطائرات :**

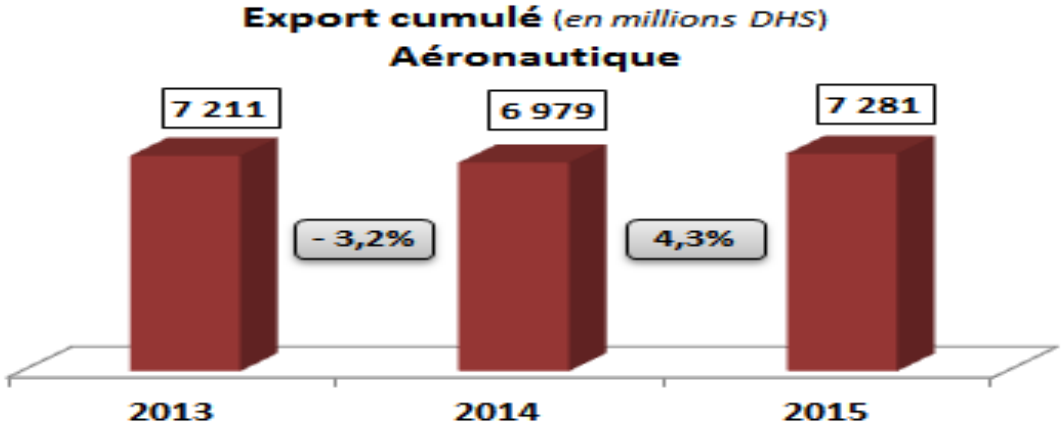

المصدر : وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي[29].

- **قطاع الإلكترونيك :**

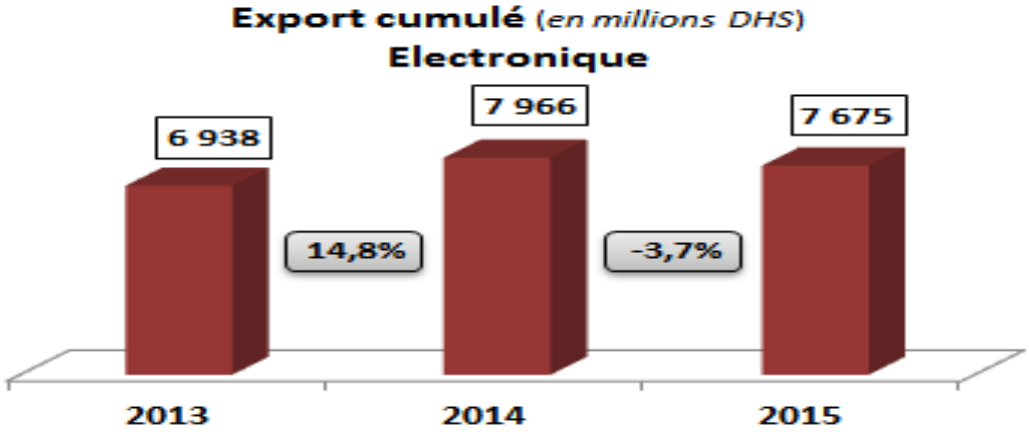

[28]- -http://www.mcinet.gov.ma/
[29] -op.cit .

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي[30]

- **قطاع النسيج والجلد :**

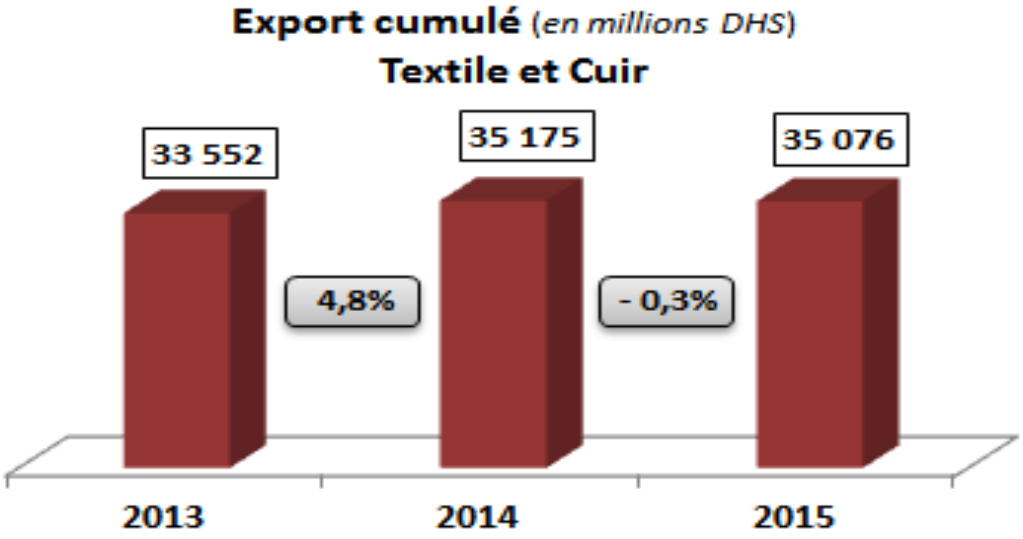

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي[31]

- **الصناعية الغذائية :**

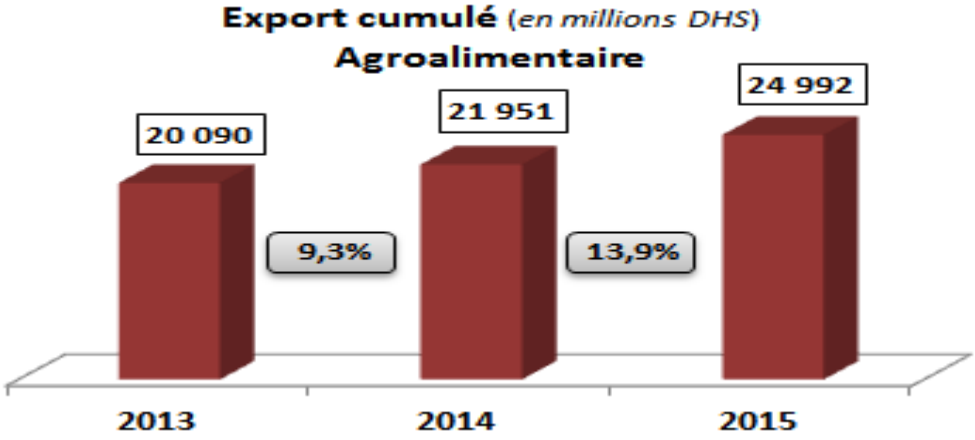

وفيما يلي لوحة للقيادة تبرز أهم المؤشرات المتعلقة بالقطاعات الرئيسية للمخططات الصناعية منذ بداية الولاية الحكومية الحالية لغاية الفصل الأول من السنة الجارية 2016[32]:

---

[30]- الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والتجارة والإقتصاد الرقمي ، مرجع سابق .
[31]- نفس المرجع السابق .
[32] - الموقع الإلكتروني لمكتب الصرف http://www.utrf.gov.ma/ .

Tableau de bord : filières industrielles

Exportations des filières industrielles / 2012 - 2015

	2012	2013	2014	Evolution 2013/2014	2015	Evolution 2014/2015
Textile et cuir	34 321	33 552	35 175	4,8%	35 076	-0,3%
Aéronautique	6 743	7 211	6 979	-3,2%	7 281	4,3%
Automobile	25 164	31 660	40 262	27,2%	48 596	20,7%
Electronique	7 040	6 938	7 966	14,8%	7 675	-3,7%
Agroalimentaire	18 638	20 090	21 951	9,3%	24 992	13,9%

Exportations des filières industrielles

janvier – février 2014 – 2016

	Janvier – février 2014	Janvier – février 2015	Evolution période 2015/2014	Janvier – février 2016	Evolution période 2016-2015
Textile et cuir	5 782	6 252	8,1%	6 225	-0,4%
Aéronautique	1 261	1 190	-5,6%	1 288	8,2%
Automobile	6 885	8 111	17,8%	8 872	9,4%
Electronique	1 213	1 257	3,6%	1 330	5,8%
Agroalimentaire	3 271	4 102	25,4%	4 425	7,9%

المنظومات الصناعية	
المنظومات الصناعية التي تم التوقيع على عقود تفعيلها	- صناعة السيارات: 5 عقود مبرمة - صناعات النسيج والألبسة: 4 عقود مبرمة - منظومة قطاع صناعة الشاحنات والهياكل الصناعية: عقد مبرم - المنظومات الصناعية لأجزاء الطائرات: 2 عقود مبرمة

منظومات صناعية في طور الإنجاز	- منظومة مع المكتب الشريف للفوسفاط - الإليكترونيك والكهرباء والطاقات المتجددة - الصناعات الدوائية - الصناعات البلاستيكية - صناعة مواد البناء - الصناعات الكيميائية - الصناعات الغذائية - الصناعات التعدينية والميكانيكية - ترحيل الخدمات - الصناعات الجلدية - تثمين المعادن

وعلى مستوى انعكاسات المخطط على سوق الشغل ووفقا للإحصائيات الشاملة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط إلى حدود الفصل الأول من سنة 2016، فإنه سجل ما يلي :

مبيان : الإحداث الصافي لمناصب الشغل ما بين الفصل الأول من سنة 2015ونفس الفترة من سنة 2016 حسب قطاع النشاط الاقتصادي ووسط الإقامة.[33]

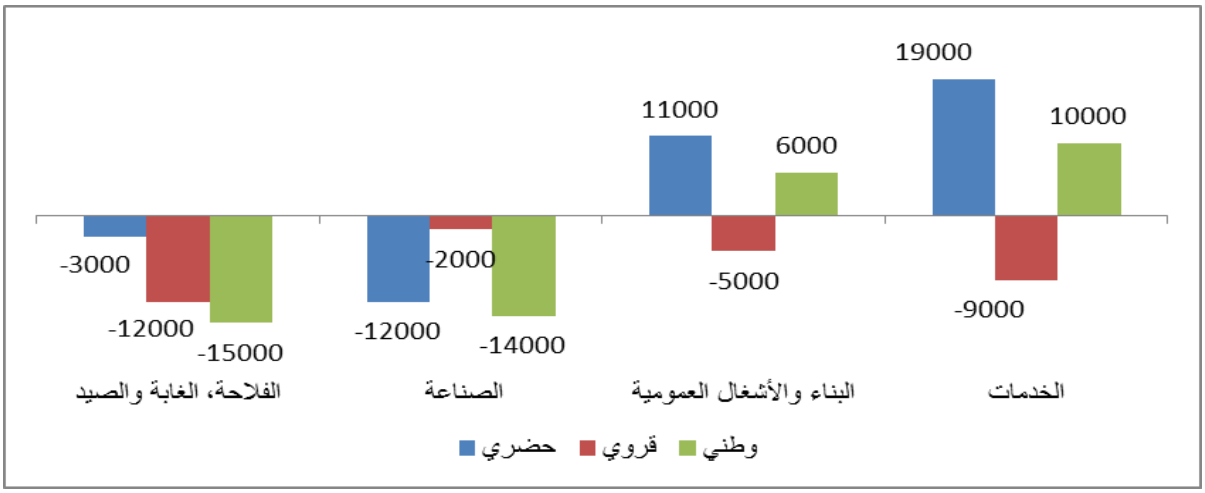

[33] - المندوبية السامية للتخطيط ،وضعية سوق الشغل خلال خلال الفصل الأول من سنة2016.

مبيان: معدل البطالة حسب الشهادات خلال الفصل الأول من سنة 2015 و2016 (بـ %)[34]

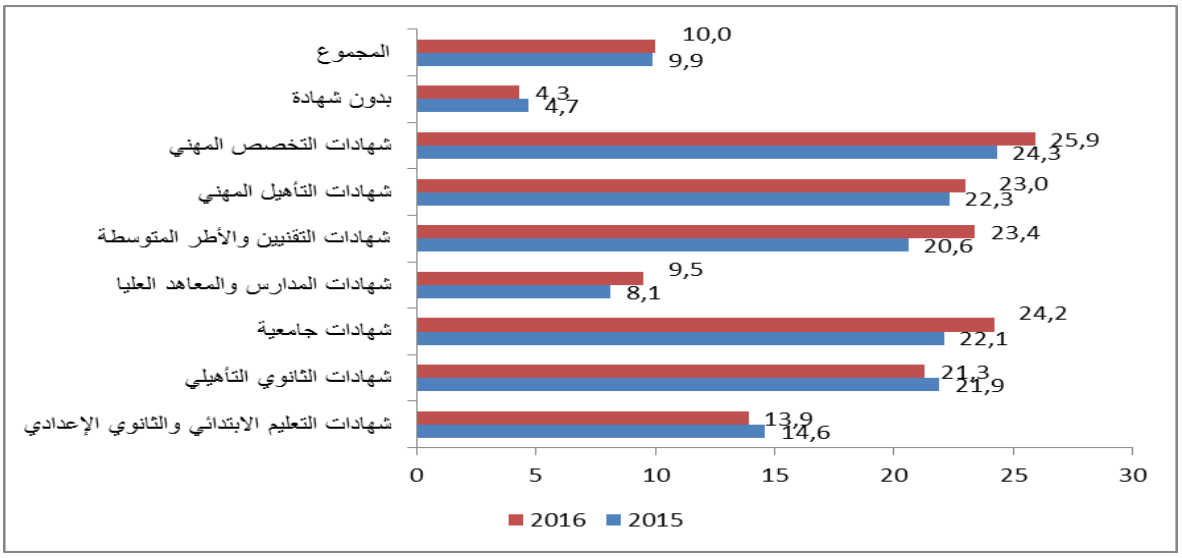

مبيان: تطور معدل الشغل الناقص خلال الفصل الأول حسب قطاع النشاط (بـ %)[35]

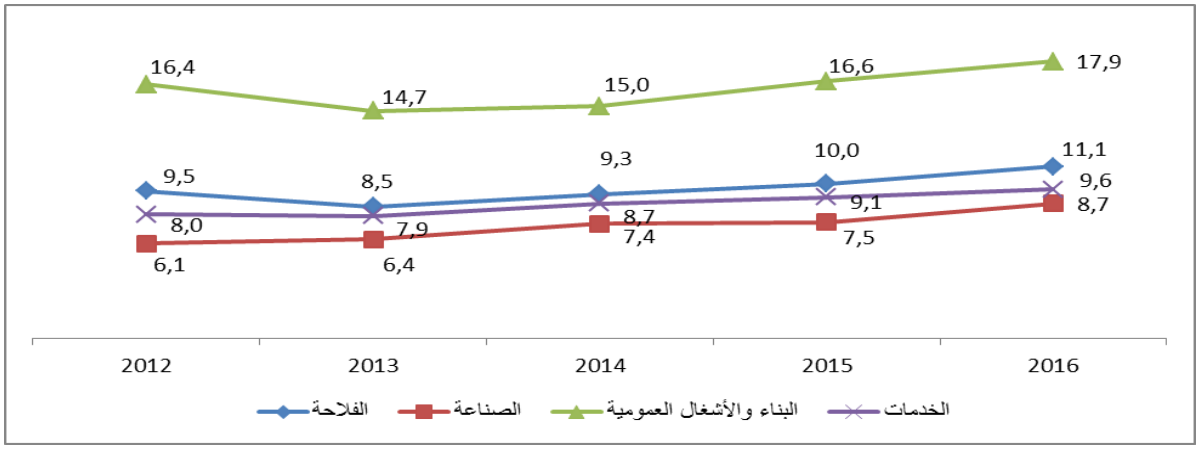

ووفقا لمعطيات حول واقع التشغيل انطلاقا من إحصائيات مقدمة من وزراة التشغيل بالمغرب فإن نسبها بحسب القطاعات وفقا للمبيان التالي [36]:

[34] - المندوبية السامية للتخطيط ،وضعية سوق الشغل خلال خلال الفصل الأول من سنة2016 .
[35] - المندوبية السامية للتخطيط ، الموقع الإلكتروني : http://www.hcp.ma/ .
[36] - حصيلة وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية برسم سنة 2014 وبرنامج العمل برسم سنة 2015 عرض أمام لجنة التعليم بمجلس المستشارين بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة .

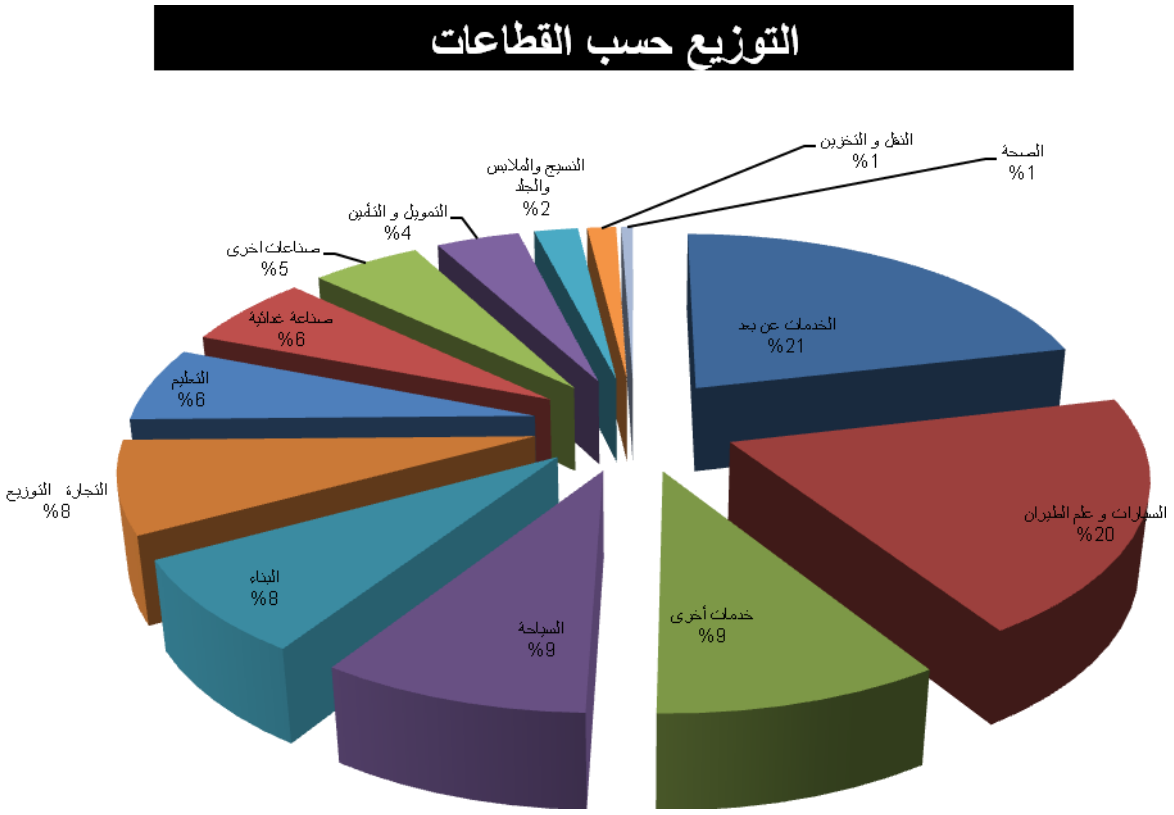

وبالنسبة لتوزيع البيانات المتعلقة بإنتاج الثروة على المستوى الجهوي، هناك غياب للمعطيات في هذا الباب محينة وفقا للتقسم الجهوي الجديد (12 جهة).

بالمقابل يمكن عرض جدول الموالي الذي يبرز استمرارا تركز الأنشطة الصناعية على الساحل حيث سجل من أصل 13.7 مليار درهم المخصصةللإستثمارفي إطار صندوق التنمية الصناعية حازت جهات الساحل على 13.5 مليار درهم تقريبا بنسبة 99 %،[37].

[37] - عرض وزير الصناعة والتجارة، مرجع سابق .

	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي للاستثمار	مناصب الشغل
تطوان - طنجة	23	5,4 مليار درهم	4599
الدار البيضاء - سطات	16	7 مليار درهم	5943
الرباط – سلا - القنيطرة	7	740 مليون درهم	3816
فاس - مكناس	1	144 مليون درهم	1906
تانسيفت-مراكش	1	472 مليون درهم	1488
المجموع	**48**	**13,7 مليار درهم**	**17752**

رابعا– الإكراهات والفرص :

الإكراهات :

من جملة الإكراهات التي تواجه المنظومة الصناعية عموما وبالتالي التنزيل السليم للمخططات الصناعية يمكن إجمالها عموما في ضعف إنتاج مصادر الطاقة، حيث تضطر الدولة لاستيراد معظم حاجياتها الطاقيةمن الخارج.

- قلة الاستثمارات المالية في القطاع الصناعي خاصة في المشاريع الكبرى؛
- ضعف التأطير والتكوين المهني والتقني لليد العاملة رغم وفرتها؛
- صغر حجم المؤسسات الصناعية التي تعاني من ضعف التمويل ونقص في التكنولوجياالحديثة؛
- خضوع الأراضي الصناعية لمضاربة عقارية قوية، مما يحول دون بروز مناطق صناعيةجديدة داخل البلاد.

وفيما يلي خطاطة تبرز احتياجات المنظومة الصناعية للعقار في أفق 2020[38] :

[38] - عرض وزير الصناعة والتجارة والإقتصاد الرقمي بمناسبة تقديم الميزانية الفرعية لسنة 2016 ، مرجع سابق .

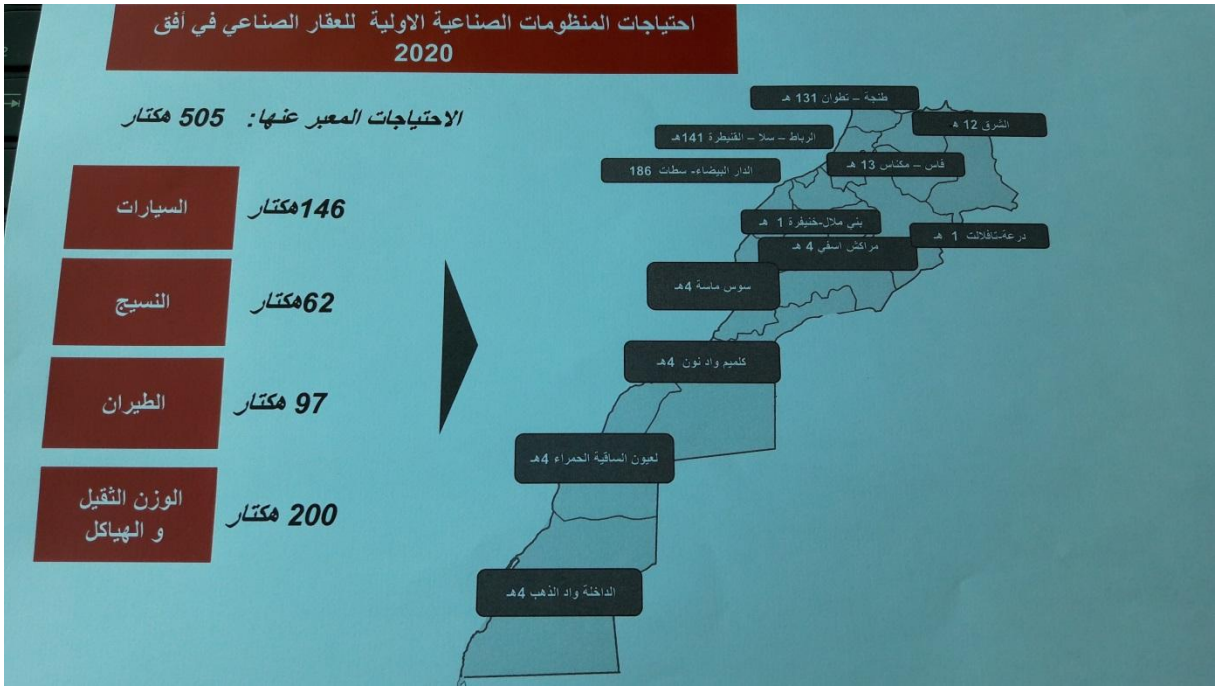

وفيما يلي جدول يلخص أبرز الإكراهات حسب وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي :

عقبات هيكلية تعوق تنمية النسيج الصناعي	
التفتت والاستقطاب	أغلبية صناعية ممولة تمويلا ناقصا، ضعيفة الإبداع، ومساهمة على نحو ضعيف في التصدير وذات منافسة بشكل غير رسمي
الجهات	تنمية صناعية غير متوازنة بين المناطق
القدرة التنافسية	ضعف الموقف التنافسي للعمالة التدابير الرامية إلى دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة لا تأتي ثمارها
الكفاءات	الموارد البشرية لا تفي بمواصفات وظائف الغد/ للاحتياجات الحقيقية لسوق العمل
البنيات التحتية	البنيات التحتية للحضائر الصناعية غير مستغلة بالقدر الكافي

الفرص:

تعتبر المعادن من أهم مقومات الصناعة المغربية، ويشكل الفوسفاط أهمها (98% من نسبة الإنتاج)، يليه الرصاص والزنك ثم النحاس والمنغنيز.

يشكل العنصر البشري أحد أهم مقومات الصناعة بالمغرب، حيث تتوزع اليد العاملة على مختلف القطاعات الصناعية رغم كونها ما زالت تعاني من التأهيل والتجاوب مع احتياجات السوق، خاصة في ظل انفتاح بلادنا على الصناعات والمهن العالمية.

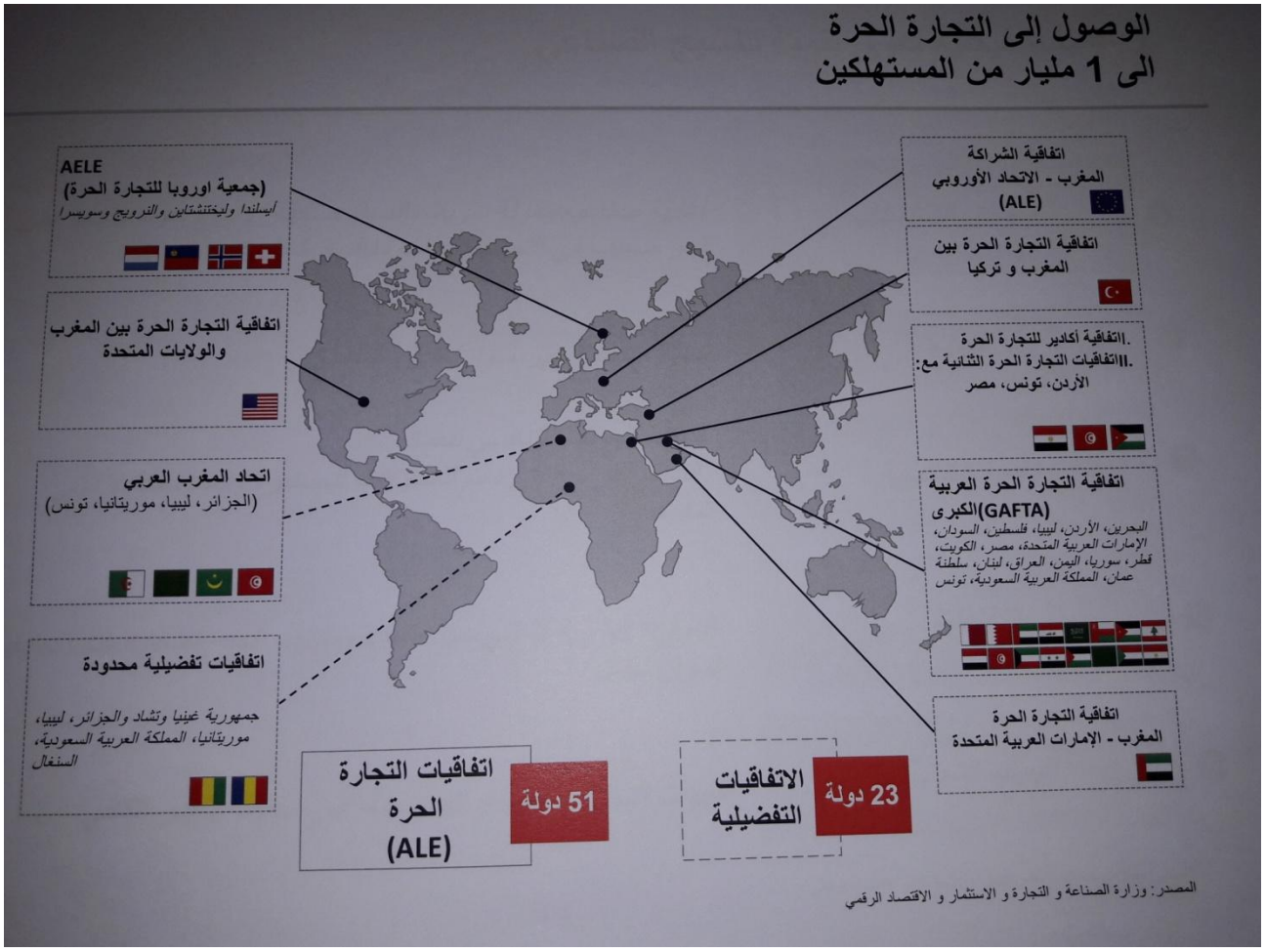

بنيات تحتية مستوى عالمي،
متقدما على مستوى التنمية في المغرب

7-1) مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي لمستوى البنية التحتية

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، والبنك الدولي، تحليل : وزارة الصناعة و التجارة و الاستثمار و الاقتصاد الرقمي

موقع جغرافي مثالي،
في مفترق الطرق بين القارات.

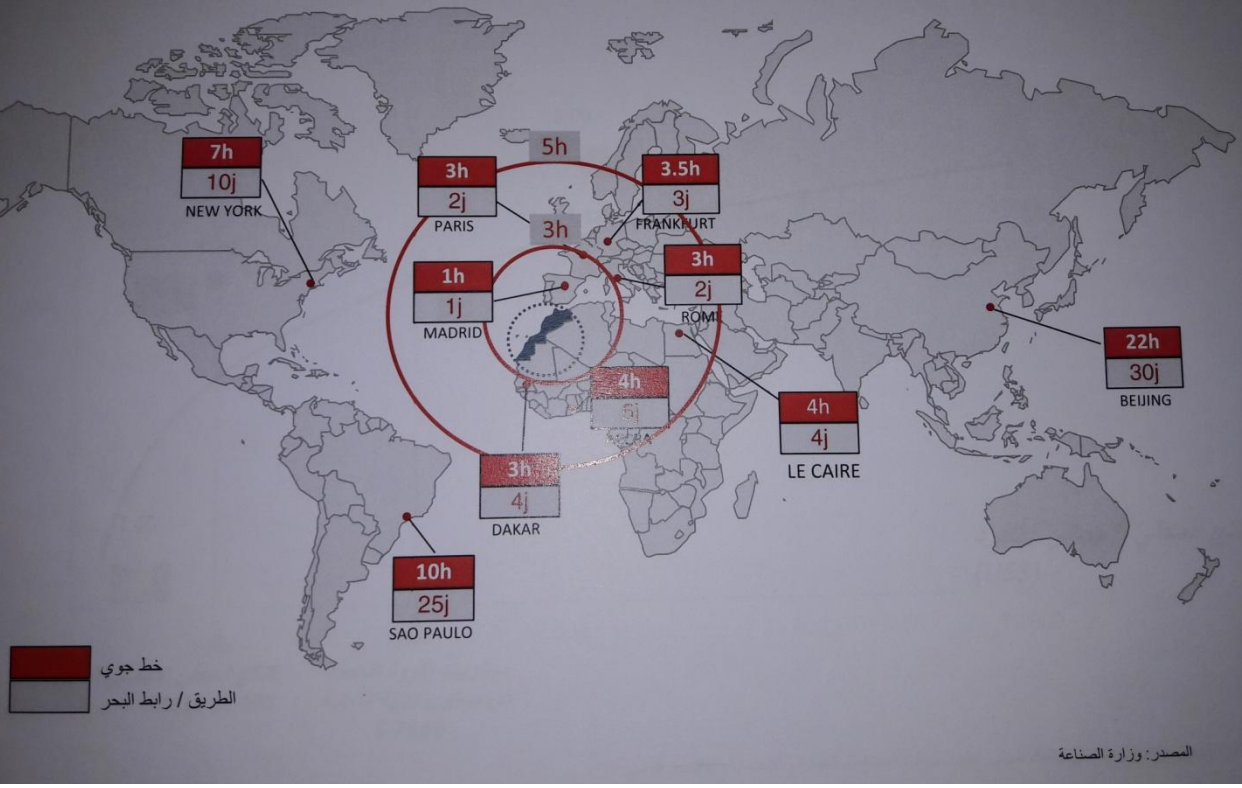

المصدر: وزارة الصناعة

مخطط المغرب الرقمي

مقتطف من خطاب جلالة الملك بمناسبة عيد العرش
30 يوليو 2008

" ندعو الحكومة إلى اعتماد إستراتيجية جديدة في المجال الصناعي والخدماتي وتنمية تكنولوجيات العصر، تقوم على الاستغلال الأمثل لما تتيحه العولمة من فرص تدفق الاستثمار، وتهدف إلى تقوية المقاولة المغربية وتشجيع الاستثمار الصناعي الحامل للقيمة المضافة، وفتح المجال أمام الاقتصاد الوطني، لاقتحام أنشطة صناعية جديدة ذات تقنيات مبتكرة، وأسواق واعدة، لتصدير منتوجاتها وخدماتها.

فعزمنا يوازي طموحنا، لإدماج المغرب بمقاولاته وجامعاته، في الاقتصاد العالمي للمعرفة".

تقييم إستراتيجيات المغرب الرقمي

لقد قام المغرب بمجموعة من الإستراتيجيات التي تهدف إلى هيكلة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك منذ اعتماده القانون رقم 24.96 الذي ساهم في إطلاق المرحلة الأولى من تحرير قطاع الاتصالات من الاحتكار، الشيء الذي مكن من إنشاء شركة اتصالات المغرب وبريد المغرب والوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، وفي هذا الإطار سيتم تقديم لمحة موجزة عن سياق وأهداف الإستراتيجيات الرقمية، كما سنقوم بتقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 وذلك بإبراز الإمكانيات المالية والمؤسساتية لتنفيذها وتحديد نسبة تنفيذ أهدافها وقياس أثارها، وسيتم ذلك على الشكل التالي:

أولا : أهداف وسياق الإستراتيجيات:

سنتطرق في هذا المحور إلى أهداف وسياق الإستراتيجيات الرقمية، وهي على التوالي:

1 - المخطط الخماسي 1999-2003[39] :

اعتبر هذا المخطط كمخطط تأسيسي لتطوير قطاع الاتصالات والتكنولوجيات الحديثة، وهو مجال يعد من الأولويات الوطنية والخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والصناعية والاجتماعية، وقد تم ذلك مع اعتماد القانون رقم 24.96 الذي ذهب في منحى تحرير هذا القطاع، ومن بين أهداف هذا المخطط نسجل ما يلي:

* وضع التشريع الكفيل بحل إشكاليات حماية الأسماء في القطاع التجاري، وتدفق البيانات ذات الطابع الشخصي وسلامة المعاملات التجارية الإلكترونية؛

* الشروع في إحداث نقطة تحول في قطاع التعليم من خلال إدماج الأدوات المعلوماتية والانترنت في المؤسسات التعليمية؛

* تجنب الفجوة الرقمية من خلال اعتماد سياسات تساهم في نشر تكنولوجيات جديدة وسط المناطق والفئات الأكثر فقرا؛

* تمويل عمليات تأسيس المقاولات المختصة في اقتصاد المعرفة الجديد (رأسمال الاستثماري/ المجازف، ومنح قروض للمقاولات ذات التوجه التكنولوجي وغيرها ...).

39 المصدر: أنظر تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013. ص 33

2- إستراتيجية المغرب الإلكتروني 2005 – 2010[40] :

لقد تم وضع هذه الإستراتيجية من طرف الوزارة السابقة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية العامة، وتمحور حول هدفين رئيسيين هما:

أ- سد الفجوة الرقمية من خلال الإجراءات التالية:

* بلورة محتوى مفيد يراعي احتياجات المغرب وخصوصياته؛
* توفير بنيات تحتية ذات جودة عالية وبأفضل الأسعار الممكنة؛
* تمكين كافة المواطنين المغاربة من النفاذ لمجتمع المعلومات؛
* توفير تكوين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتلاءم مع جميع المستويات.

ب- تعزيز مكانة المغرب على الصعيد الدولي من خلال:

* صناعة إنتاجية ذات قدرة تنافسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
* صناعة خدمات الاتصال عن بعد، لاسيما تلك الموجهة للتصدير؛
* تمكين الشركات المتخصصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من النفاذ إلى هذا المجال؛
* التكوين بشأن امتلاك المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

3- إستراتيجية المغرب الرقمي 2013[41] :

إن إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 قد همت الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 وتضمنت أربعة محاور إستراتيجية ومحورين مواكبين و قد توزعت هذه المحاور على 52 إجراء سيتم تقديمها على الشكل التالي:

المحور الأول: المتعلق بالتحول الاجتماعي:

قد تم تنزيل هذا المحور عن طريق اعتماد 10 إجراءات تم ترتيبها من 1 إلى 10 وهي:

1- تجهيز مؤسسات التعليم العمومي بمعدات النفاذ إلى الانترنت والوسائل متعددة الوسائط، إضافة إلى تكوين الأطر التربوية وتوفير الوسائل الرقمية بهذه المؤسسات، (برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العمومي).

40 المصدر: أنظر تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، تقرير خاص تحت رقم 13/ ch4 /05 فبراير 2014 ص 34

41 المصدر: أنظر تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 ص من 25 إلى 56

2- تجهيز مؤسسات التعليم العالي العمومي بمعدات النفاذ إلى الانترنت والوسائل متعددة الوسائط، (ربط الجامعات والمعاهد العليا بشبكة الانترنت).

3- دعم تجهيز المدرسين بأجهزة الكمبيوتر ومعدات النفاذ إلى الانترنت (برنامج نافذة).

4- دعم تجهيز الطلبة المهندسين والفئات المشابهة بأجهزة الكمبيوتر المحمول ومعدات النفاذ للانترنت، (برنامج إنجاز).

5- اعتماد سياسات هادفة إلى تطوير النفاذ إلى شبكة الانترنت عالي الصبيب حسب فئات المناطق ومستويات الدخل، (الانترنت عالي الصبيب).

6- تشجيع التجهيز بمعدات منخفضة التكلفة، (عروض تجهيز بأسعار منخفضة).

7- تسهيل النفاذ إلى الانترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال خارج المسكن عبر إنشاء المراكز المجتمعية للنفاذ لتكنولوجيا المعلومات.

8- دعم تطوير المحتوى المعلوماتي الرقمي.

9- دعم تطوير المحتوى الرقمي الترفيهي.

10- دعم تطوير المحتوى التعليمي.

المحور الثاني: الخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين عبر برنامج الحكومة الإلكترونية

تم تنزيل هذا المحور عبر اعتماد ثلاثة إجراءات تم ترتيبها من 11 إلى 13 وهي:

11- وضع قواعد الحكامة المتعلقة ببرنامج الحكومة الإلكترونية.

12- اعتماد 15 مشروعا نموذجيا تجريبيا (قد ارتفع هذا العدد إلى 18مشروعا).

13- إنجاز كافة المشاريع والخدامات المتعلقة ببرنامج الحكومة الإلكترونية.

المحور الثالث: إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة

قد تم تنزيل هذا المحور عبر اعتماد 9 إجراءات تم ترتيبها من 14 إلى 22 هي:

14- تحديد الحلول المهنية الممكن تطبيقها في القطاعات ذات الإسهام القوي في الناتج المحلي الإجمالي، (برنامج مساندة تكنولوجيا المعلومات).

15- دعم استثمار المقاولات الصغرى والمتوسطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

16- تنظيم لقاءات التواصل بشأن العروض القطاعية التي تم إحداثها.

17- مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة مزودي المؤسسات الكبرى لدعمها في الانخراط في مشاريع نزع الصبغة المادية عن المعاملات التجارية.

18- تعبئة كبريات المؤسسات على الانخراط في تجهيز المقاولات الصغرى جدا بتكنولوجيا المعلومات.

19- تعبئة الجمعيات المهنية لحثها على وصف تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

20- تكوين مندوبي مبيعات معدات تكنولوجيا المعلومات، الخبراء المحاسبين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

21- الشروع في تكوين مسيري المقاولات الصغرى والمتوسطة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، (تسليم الرخص الرقمية).

22- تعزيز الإطار القانوني بغية تشجيع الخدمات المقدمة عبر الانترنت.

المحور الرابع: صناعة تكنولوجيات الإعلام.

قد تم تنزيل هذا المحور عبر اعتماد 14 إجراء تم ترتيبها من 23 إلى 36 وهما:

23- إرساء حكامة محلية تعنى بالابتكار.

24- وضع حلول تمويلية مخصصة للمتدخلين في مجال تكنولوجيا العلومات، (صندوق المغرب الرقمي).

25- إحداث بنيات استقبال تكنولوجية جهوية، (إنشاء مجمعات لتكنولوجية المعلومات على المستوى الجهوي).

26- تحسين وتكييف الإطار التنظيمي مع خصوصيات قطاع تكنولوجيا المعلومات، (وضع الإطار القانوني لمركز البحوث والتنمية والابتكار).

27- تعزيز ثقافة روح المبادرة والابتكار.

28- تطوير خدمات الدعم المقدمة للمقاولات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

29- إنشاء مجمعات لتكنولوجيا المعلومات.

30- تمويل الأنشطة المزاولة في مجمعات تكنولوجيا المعلومات.

31- تنفيذ القانون رقم 08.09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعطيات ذات الطابع الشخصي.

32- الحفاظ على القدرة التنافسية لعروض المغرب في مجال ترحيل الخدمات،(برنامج انبعاث).

33- توفير بنيات تحتية كافية تتوافق مع مواصفات الجودة، (برنامج انبعاث).

34- الاستجابة إلى الحاجيات من الموارد البشرية المؤهلة.

35- تشجيع عروض المغرب في مجال ترحيل الخدمات لدى الشركات الفرنسية العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات،(مواصلة جذب شركات تكنولوجيا المعلومات الفرنسية).

36- إجراء رصد تكنولوجي،(إجراء رصد تكنولوجي لاتخاذ القرار بشأن التخصصات التي ينبغي على المغرب أن يركز عليها قصد الرفع من قيمته المضافة).

كما تم اعتماد تدبيرين مواكبين للمحاور الأربعة وهما:

- **التدبير المواكب الأول:** تنمية رأسمال البشري.

يتضمن هذا التدبير 5 إجراءات تم ترتيبها من 37 إلى 41 وهي:

37 - وضع آلية لتوجيه وتتبع وتقييم مخططات التكوين في قطاع تكنولوجيا المعلوماتية.

38- وضع مخطط عمل للتكوين الأولي.

39- إطلاق عملية تكوين عاجلة لفائدة العاملين في قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات.

40- تطوير مبادرات للتكوين بشراكة بين القطاعين العام والخاص.

41- تحسين فرص العمل بالنسبة لخريجي الجامعات الحاصلين على دبلوم السلك الأول من التعليم العالي بعد نهاية تكوينهم.

التدبير المواكب الثاني: إرساء الثقة الرقمية.

يتضمن هذا التدبير المواكب 11 إجراء تم ترتيبها من 42 إلى 52 وهما:

42- حماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعطيات ذات الطابع الشخصي، (اعتماد القانون رقم 08.09).

43- دعم تطور التجارة الالكترونية، (اعتماد القانون رقم 08.31 المتعلق بتحديد التدابير لحماية المستهلك الذي يضم بعض الأحكام المتعلقة بالتسويق الالكتروني والإعلان على شبكة الانترنت).

44- تشجيع نزع الصبغة المادية عن المعاملات التجارية،(اللوائح التنفيذية للقانون رقم 05.53 المتعلق بتبادل البيانات القانونية الالكترونية، إعداد دراسة حول سبل تعزيز الإطار القانوني للثقة الرقمية والأمن الالكتروني في المغرب).

45- إحداث لجنة تعنى بسلامة النظم المعلوماتية، (إحداث اللجنة الإستراتيجية لسلامة نظم المعلومات، إحداث المديرية العامة لسلامة نظم المعلومات).

46- إنشاء مركز لليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية بالمغرب.

47- انتقاء جهة تعنى بالسهر على إرساء الثقة الرقمية، (الموافقة على بريد المغرب كمتعهد للخدمات الالكترونية).

48- إحداث هيئة وطنية تعنى بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

49- إنشاء مواقع الكترونية احتياطية قصد استرجاع البيانات المفقودة في حالة التعرض لهجمات الكترونية.

50- تنفيذ برنامج لعقد لقاءات قصد التحسيس بسلامة النظم المعلوماتية والتواصل بشأن ذلك.

51- تنظيم تكوين على سلامة النظم المعلوماتية لفائدة الطلبة المهندسين.

52- تنظيم دورات تكوينية في مجال تكنولوجيات المعلومات وسلامة النظم المعلوماتية لفائدة المهن القانونية.

4- الإستراتجية الرقمية 2020[42] :

لقد تم الإعلان عن الانطلاق في وضع هذه الإستراتيجية سنة 2014 ويمتد العمل بها من سنة 2016 إلى سنة 2020 وتهدف إلى ما يلي:

1- تحقيق ناتج إجمالي إضافي من 4 إلى 10 ملايير الدراهم؛
2- خلق 20 إلى 60 ألف فرصة شغل خلال الفترة 2016 – 2020.

وتتمحور إستراتيجية المغرب الرقمي 2020 حول 3 ركائز و هي:

أولا: التحول الرقمي للاقتصاد الوطني وذلك من خلال ثلاثة أقسام :

1- تحويل الإدارة عن طريق التكنولوجيا الرقمية؛
2- العدالة الرقمية؛
3- التحولات القطاعية المندمجة.

ثانيا: محور رقمي إقليمي يرتكز على قسمين:

1- إعادة تموضع إستراتيجية ترحيل الخدمات مع أوروبا؛
2- تموقع المغرب كمحور رقمي لإفريقيا الناطقة بالفرنسية.

ثالثا: ميدان وطني رقمي يرتكز على أربعة أقسام:

1- نظام بيئي رقمي وطني؛
2- البنية التحتية لبيانات الاتصال؛
3- تكوين الموارد البشرية؛
4- التقنين الرقمي.

وقد وضعت إستراتيجية المغرب الرقمي 2020 بناء على ثلاثة سيناريوهات حيث يستند كل من السيناريوهات على هدف النمو الاقتصادي وتوفير فرص الشغل وسيتم ذلك عن طريق تنمية المحاور التالية:

تكنولوجيا المعلومات والاتصال والثقافة الرقمية:

[42] المصدر: تقرير عن حصيلة وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي لسنة 2015 وبرنامج العمل لسنة 2016 ص 32 و 33 و34.

* **تنمية الثقة الرقمية عن طريق :**

1- تتبع مسطرة المصادقة على المشاريع المنبثقة عن المدونة الرقمية ومراسيمها التطبيقية؛

2- إعداد ووضع إستراتيجية وطنية لتطوير التجارة الالكترونية؛

3- إطلاق حملات تواصلية وتحسيسية حول أمن نظم المعلومات؛

4- إنجاز 4 دورات تكوينية لفائدة القضاة حول الجريمة الالكترونية وأمن نظم المعلومات؛

5- إطلاق حملة تواصلية للترويج لعلامة الثقة لمواقع المتاجرة على الخط؛

6- دعم المبادرات والأنشطة التي تهدف إلى تنمية الثقة الرقمية وتطوير التجارة الالكترونية؛

7- إطلاق النسخة الثانية لبوابة أمن نظم المعلومات.

* **أمن نظم المعلومات:** سيتم ذلك عن طريق:

1- تنفيذ المحاور الأولية المتعلقة بأمن نظم المعلومات وبمكافحة الجريمة الالكترونية التي سيتم تحديدها في إطار الإستراتيجية الجديدة "المغرب الرقمي 2020" (مركز وطني للنسخ الاحتياطي، مركز التنسيق والاستجابة لحوادث الأمن المعلوماتية لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة...)؛

2- المشاركة في إعداد قرارات وتوصيات اللجنة الإستراتيجية لأمن نظم المعلومات؛

3- المشاركة في تنفيذ مشروع حماية نظم معلومات البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية؛

4- مواصلة تنفيذ المحاور الأولية للتوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات، على مستوى الوزارة والمؤسسات التابعة لها؛

5- تنظيم دورات تكوينية في مجال أمن نظم المعلومات ومكافحة الجريمة الإلكترونية لفائدة الأطر التقنية المعنية وتنظيم دورات تحسيسية لفائدة موظفي الوزارة؛

6- إعداد خرائطية (cartographie) شاملة لنظام معلومات الوزارة؛

7- وضع نظام داخلي لمراقبة نظام معلومات الوزارة (Supervision interne)؛

8- تتبع مراقبة نظام معلومات الوزارة من طرف المركز maCERT والسهر على تنفيذ التوصيات المنجزة من طرفه؛

9- المساهمة في تنفيذ مشروع الخطة الرئيسية (Schéma Directeur) لنظام معلومات الوزارة؛

10- تعميم عمليات التدقيق الداخلية للأمن نظام المعلومات التابع للوزارة؛

10- المساهمة في دراسة وإعداد النصوص القانونية المتعلقة بأمن نظم المعلومات ومكافحة الجريمة الالكترونية؛

11- مواصلة دعم المبادرات والأنشطة التي تهدف إلى تطوير أمن نظم المعلومات ومكافحة الجريمة الالكترونية والمشاركة في الندوات والملتقيات في هذا المجال.

* **الحكومة الالكترونية:**

صرحت الوزارة في برنامج عملها برسم سنة 2016 أن عملها سيقتصر على مواصل المهام المتعلقة ب:

1- المساعدة على انجاز مشاريع الحكومة الالكترونية، وخاصة الأنشطة ذات الصلة مع تطوير ونشر التطبيقات التشاركية بين الإدارات والهيئات العامة.

2- تعزيز برنامج الحكومة الإلكترونية للإدارات والمواطنين.

* **البريد والاتصالات:** ستقوم الحكومة في هذا المجال خلال سنة 2016 ب:

1- مواصلة تفعيل مضامين مذكرة التوجهات العامة للقطاع في أفق 2018.

3- تسريع وثيرة تغطية المناطق البيضاء بخدمات الاتصالات: الشروع في تفعيل برنامج تغطية 2000 منطقة غير مدرجة في إطار برنامج "PACTE".

4- متابعة تنفيذ مقتضيات البرنامج التعاقدي بين الدولة ومجموعة بريد المغرب للفترة 2013-2017.

5- إطلاق مشروع جديد للتنمية تحت اسم "CAP Barid 2020 " التي تضم " المخطط المتكامل لتطوير البريد " PIDEP" في طور الإعداد مع الاتحاد البريدي العالمي.

6- تعريف وتحديد مجال الخدمة البريدية الشمولية (SUP) إجراءات تنفيذها.

ثانيا: الإمكانيات المتاحة للاستراتيجيات:

سيتم في هذا المحور الاقتصار على تقديم الإمكانيات التي تم توفيرها لإستراتيجية المغرب الرقمي 2013 دون الإستراتيجيات الأخرى، ومن مبررات ذلك أن المجموعة الموضوعاتية قد اتفقت على تقييم هذا الموضوع في ضل الولاية الحكومية الحالية، لكن أن إستراتيجية 2020 هي كذلك تدخل ضمن هذه الولاية الحكومية إلا أنه لم يتم الانتهاء من وضع كافة دراساتها، وما أعلنت عنه الحكومة في مخطط عملها لسنة 2016 وهي السنة الأولى للانطلاق في تنفيذ هذه الإستراتيجية قد تم إبرازه فيما سبق، كما أن المؤسسات التي أشرفت على تنزيل إستراتيجية 2013 ظلت كما هي دون تغيير، ويظل الاختلاف في الإمكانيات المالية المرصودة للإستراتيجيتين، الشيء الذي سيبرز من خلال دراسة للميزانية الفرعية لسنة 2016 ، ولا يمكن التنبؤ بالميزانية المتوقعة لتنفيذ كافة مراحل إستراتيجية 2020، وبالتالي سيتم إبراز الإمكانيات المتاحة على الشكل التالي.

1- الإمكانيات المتاحة لإستراتيجية المغرب الرقمي 2013:

*** على المستوى المادي[43]:**

لقد تم تخصيص لها مبلغ إجمالي وصل إلى 19,5 مليار درهم، في حين أن التكلفة التقديرية للإستراتيجية كانت محددة في 5.2 مليار درهم،6 وتشكل الميزانية المرصودة للمحورين الأول والثاني من الإستراتيجية 83 %، وتتوزع الميزانية الإجمالية على الشكل التالي:

البند	الفترة 2009- 2013 بملايين الدراهم
المحور الأول: التحول الاجتماعي	2128
المحور الثاني: الخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين	2186
المحور الثالث: إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة	320
المحور الرابع: صناعة تكنولوجيات الإعلام	481
تدبير المواكب الأول: تنمية الرأسمال البشري	ــــــــ
تدبير المواكب الثاني: إرساء الثقة الرقمية.	35
الحكامة	37
المجموع	5187 ملايين الدراهم

[43] المصدر: تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، ص 31

6 المصدر: العرض المقدم للمجموعة الموضوعاتية حول الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي، المغرب الرقمي 2013ص 5.

* **على مستوى الهيئات المكلفة بالتنفيذ**[44]:

لقد نصت إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 على هياكل تتولى مهمة تنفذها وهي:

1-**المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي**: لقد تم إحداث هذا المجلس لدى الوزير الأول بمقتضى مرسوم رقم 2.08.444 الصادر بتاريخ 21 ماي 2009، وقد تم تحديد اختصاصاته بموجب مقتضيات المادة 2 من المرسوم الذكور والتي تنص على أنه يقوم ب " مهمة تنسيق السياسات الوطنية الهادفة إلى تطوير تكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي وتأمين تتبعها وتقييم تنفيذها".

ويتألف هذا المجلس من:

- كافة السلطات الحكومية المسؤولة عن الإدارة العمومية؛

- المؤسسات العمومية والشركات المملوكة للدولة التي تمثلها المؤسسات التالية: صندوق الإيداع والتدبير، الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، بريد المغرب، الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة، الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة؛

- الهيئات المهنية الممثلة من لدن التجمع المهني لبنوك المغرب، الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فيدرالية التقنيات الإعلامية والمواصلات وترحيل الخدمات.

2- **اللجنة المكلفة بالسهر على تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية**: أنشأت هذه اللجنة بموجب القرار رقم 09.1.01 الذي اتخذته اللجنة الوطنية لتكنولوجية المعلومات في أعقاب الاجتماع الأول الذي عقدته بتاريخ 2009.07.22 . وجاء منشور الوزير الأول رقم 17.2009 الصادر بتاريخ 21 أكتوبر 2009 لبلورة إحداث هذه اللجنة المشتركة بين الوزارات وتكوين هياكل القطاعات العامة المسؤولة عن تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن برنامج " الحكومة الالكترونية".

3- **مديرية الاقتصاد الرقمي**: تم إحداث هذه المديرية بوزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي بموجب المرسوم رقم 2.10.74 الصادر بتاريخ 2010.07.06 ومن بين المهام الموكولة لها إعداد الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والسهر على ترجمتها إلى برامج عملية مع السعي إلى تنفيذها بالتشاور مع الجهات المشاركة في التنفيذ.

44 المصدر تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 ص من 27 إلى 30.

4- **مديرية توجيه برنامج الحكومة الإلكترونية:** تم إنشاء هذه المديرية بمنشور الوزير الأول رقم CAB 17/2009 وتتألف من خبراء متعددي الاختصاصات في مختلف المجالات ذات الصلة بالحكومة الإلكترونية، وتقوم بدعم لجنة الحكومة الالكترونية المشتركة بين الوزارات قصد تمكينها من تنظيم وتنفيذ وتتبع البرامج والأنشطة التي تدخل ضمن اختصاصاتها.

5- **تنفيذ الإستراتيجية:** يسهر على تنفيذ الإستراتيجية والتدابير المواكبة لها كل من:

- بخصوص المحور الأول من الإستراتيجية تتولى تنفيذه الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، ووزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي، ووزارة التربية الوطنية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

- بخصوص المحور الثاني يسهر على تنفيذه لجنة قطاعية تشرف على برنامج الحكومة الإلكترونية تم إحداثها على المستوى القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، ووكالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- يتم تنفيذ غالبية الإجراءات التي يتضمنها المحور الثالث والرابع من الإستراتيجية الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة ويدخل البعض منها ضمن مسؤوليات وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي.

- يتم تنفيذ التدبيرين المواكبين للإستراتيجية من قبل وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي.

2 - الإمكانيات المتاحة لإستراتجية المغرب الرقمي 2020:

* **على مستوى الهيئات المكلفة بالتنفيذ:** لم يتم الانتهاء بعد من كافة الدراسات المخصصة لهذه الإستراتيجية كي يتم التطرق لإضافة هيئات جديدة أو الاستغناء عن بعض ما هو موجود، لذلك سنرصد الميزانية المخصصة لهذا المجال في الميزانية الفرعية للوزارة في سنة 2016.

لا يوجد أي بند في مشروع الميزانية لسنة 2016 يتطرق لإستراتيجية المغرب الرقمي 2020 كما هو مبين بخصوص مخطط التسريع الصناعي، وإنما هناك مادتين مخصصتين لميدان التكنولوجية الحدية وهما: المادة 7100 المخصصة لمديرية الاقتصاد الرقمي، والمادة 7200 المخصصة لمديرية التكنولوجيا المتقدمة والابتكار والبحث التنموي، وقد تم تخصيص لهذين الميدانين في ميزانية الفرعية لسنة 2016 ما يلي[45]:

- **على مستوى ميزانية التسيير** قد تم رصد ما يلي:

- في المادة 7100 ما قدره 5400000 درهم مخصص لمديرية الاقتصاد الرقمي.

[45] المصدر: مشروع قانون المالية لسنة 2016 لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، ميزانية الاستثمار، ص من 21 إلى 25 وميزانية التسيير ص من 43 إلى ص 47.

- في المادة 7200 ما قدره 520000 درهم مخصص لمديرية التكنولوجيا المتقدمة والابتكار والبحث التنموي.

- **على مستوى ميزانية الاستثمار** قد تم رصد لها ما يلي:

- ما مجموعه 15000000 درهم كاعتمادات الأداء سنة 2016 و20000000 درهم كاعتمادات الالتزام سنة 2017 في المادة 7100 المخصصة لمديرية الاقتصاد الرقمي وموزعة على ما يلي:

- في الفقرة 10 المخصصة لمديرية الاقتصاد الرقمي صفر درهم.

- في الفقرة 20 المخصصة للدراسات العامة صفر درهم.

- في الفقرة 30 المخصصة لتعميم التقنيات الإعلامية 15000000 درهم كاعتماد الأداء لسنة 2016 و20000000 درهم كاعتماد الالتزام في سنة 2017.

- في الفقرة 40 المخصصة لمشروع NET ADDED صفر درهم.

- في الفقرة 50 المخصصة لمشروع مركز التوثيق الرقمي صفر درهم.

- وفي المادة 7200 المخصصة لمديرية التكنولوجيا المتقدمة والابتكار والبحث التنموي لقدم تم رصد لها صفر درهم سواء في اعتمادات الأداء لسنة 2016 أو لاعتمادات الالتزام في سنة 2017.

ثالثا: النتائج المحققة بخصوص إستراتيجية المغرب الرقمي 2013:

سيتم إبراز نسبة نتائج المشاريع المنجزة من خلال تنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 حسب المحاور والإجراءات التي جاءت بها وكما قام بدراستها المجلس الأعلى للحسابات وذلك إلى غاية 30 يونيو 2013، أي على بعد 6 أشهر من الموعد المتوقع للانتهاء من تنفيذ الإستراتيجية.

كما سيتم تقديم هذه النتائج في جداول كما هي موجودة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات بدون تقديم أي قراءة لها حفاظا على موضوعيتها وترك المجال مفتوحا لكافة الفرق والمجموعات البرلمانية بإعطائها القراءات التي تتمشى وموقعها السياسي وهي كالتالي.

1- نتائج إنجاز المشاريع المدرجة ضمن المحور الأول المتعلق بالتحول الاجتماعي[46] :

الإجراءات	المشروع	حالة المشروع	الإجراء المنفذ/ العدد الإجمالي للإجراءات
الإجراء3: دعم تجهيز المدرسين بأجهزة الكمبيوتر ومعدات النفاذ إلى الانترنت.	نافذة	قيد التشغيل	% 11
4: دعم تجهيز الطلبة المهندسين والفئات المشابهة بأجهزة الكمبيوتر المحمول ومعدات النفاذ للانترنت	إنجاز	قيد الانجاز	% 22
5: اعتماد سياسات هادفة إلى تطوير النفاذ إلى شبكة الانترنت عالي الصبيب حسب فئات المناطق ومستويات الدخل.	الانترنت عالي الصبيب		
1: تجهيز مؤسسات التعليم العمومي بمعدات النفاذ إلى الإنترنت والوسائل متعددة الوسائط، إضافة إلى تكوين الأطر التربوية وتوفير الوسائل الرقمية بهذه المؤسسات.	برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليمي العمومي	تأخر في	% 56
7: تسهيل النفاذ إلى الانترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال خارج المسكن عبر إنشاء المراكز المجتمعية للنفاذ لتكنولوجيا المعلومات.	المراكز المجتمعية للنفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصال		
8: دعم تطوير المحتوى المعلوماتي الرقمي.	المحتوى الرقمي		
9: دعم تطوير المحتوى الرقمي الترفيهي.	المحتوى الرقمي		

[46] المصدر: تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013، ص38.

10: دعم تطوير المحتوى التعليمي.	المحتوى الرقمي	الانجاز	
2: تجهيز مؤسسات التعليم العالي العمومي بنعدات النفاذ إلى الانترنت والوسائل متعددو الوساطة.	- ربط الجامعات والمعاهد العليا بشبكة الانترنت. - برنامج تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مؤسسات التعليم العالي		
6: تشجيع التجهيز بمعدات منخفضة التكلفة،	عروض تجهيز بأسعار منخفضة	تم إلغاؤه	11 %

2- نتائج إنجاز المشاريع المدرجة ضمن المحور الثاني المتعلق ببرنامج الحكومة الالكترونية[47]:

المبادرات	الإجراءات	المشروع المنجز/ العدد الإجمالي للمشاريع
المبادرة الأولى: إحداث هيئات تسند إليها مهمة تسيير برنامج الحكومة الإلكترونية.	11- وضع قواعد الحكامة المتعلقة ببرنامج الحكومة الإلكترونية.	قيد التشغيل
المبادرة الثانية: إعداد 15 من الخدمات والمشاريع النموذجي التجريبي على أبعد تقدير عند متم سنة 2011(وقد تطور هذا العدد بعد ذلك وأصبح 18 مشروعا)	12- اعتماد 15 مشروعا نموذجيا تجريبيا (قد ارتفع هذا العدد إلى 18 مشروعا.	- 5 مشاريع كانت جاهزة قبل الشروع في تنفيذ الإستراتيجية. - مشروع واحد عملي (8%) - 10 مشاريع تم تأجيلها (76%) - مشروع واحد قيد الإنجاز (8 %) - مشروع واحد لم يتم إطلاقه (8 %).
المبادرة الثالثة: إنجاز كافة الخدمات والمشاريع المتعلقة ببرنامج الحكومة الإلكترونية مع نهاية سنة .2013	13- إنجاز كافة المشاريع والخدامات المتعلقة ببرنامج الحكومة الإلكترونية.	- 8 مشاريع كانت جاهزة قبل الشروع في تنفيذ الإستراتيجية. - 4 مشاريع قيد التشغيل (43 %). - مشروع واحد قيد الإنجاز (2 %).

[47] المصدر: تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 ص 40

		- مشروع واحد تم إلغاؤه (2)% . -16 مشروعا تأخر تنفيذها (28 %). - 14 مشروعا لم يتم إطلاقها (25 %).

3- نتائج إنجاز المشاريع المدرجة ضمن المحور الثالث المتعلق بالرفع من إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة[48]:

الإجراءات	المشروع	حالة المشروع	المشروع المنجز/ العدد الإجمالي للمشاريع
14- تحديد الحلول المهنية الممكن تطبيقها في القطاعات ذات الإسهام القوي في الناتج المحلي الإجمالي.	برنامج مساندة تكنولوجيا المعلومات	قيد التشغيل	22 %
21- الشروع في تكوين مسيري المقاولات الصغرى والمتوسطة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، (تسليم الرخص الرقمية).	برنامج انفتاح		
15- دعم استثمار المقاولات الصغرى والمتوسطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات.	مساندة تكنولوجيا المعلومات		
16- تنظيم لقاءات التواصل بشأن العروض القطاعية التي تم إحداثها.	مساندة تكنولوجيا المعلومات- تنظيم لقاءات تواصل		
22- تعزيز الإطار القانوني بغية تشجيع الخدمات المقدمة عبر الانترنت.	راجع إرساء الثقة الرقمية		
17- مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة مزودي المؤسسات الكبرى لدعمها في الانخراط في مشاريع نزع الصبغة المادية عن المعاملات التجارية.	نزع الصبغة المادية عن الوثائق التجارية- المكتب الشريف للفوسفاط/ المقاولات الصغرى والمتوسطة.		56 %
19- - تعبئة الجمعيات المهنية لحثها على	مرتبط بالإجراء رقم 16.	في طور	

[48] المصدر: تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 ص 46

وصف تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمقاولات الصغرى والمتوسطة.		الانجاز	
18- تعبئة كبريات المؤسسات على الانخراط في تجهيز المقاولات الصغرى جدا بتكنولوجيا المعلومات.	رواج – تكنولوجيا المعلومات	متأخر	% 11
20- تكوين مندوبي مبيعات معدات تكنولوجيا المعلومات، الخبراء المحاسبين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال.	لم يتم تنفيذه	لم يتم إطلاقه	% 11

4- نتائج إنجاز المشاريع المدرجة ضمن المحور الرابع المتعلق بتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات[49].

الإجراءات	المشروع	حالة المشروع	المشروع المنجز / العدد الإجمالي للمشاريع
رقم 24: وضع حلول تمويلية مخصصة للمتدخلين في مجال تكنولوجيا المعلومات.	* تعبئة كبار الفاعلين المحليين *صندوق المغرب الرقمي	* لم يتم إطلاقه * جاهز للعمل	% 7.69
29: إنشاء مجمعات لتكنولوجيا المعلومات.	صندوق المغرب الرقمي	جاهز للعمل	% 30.77
30: تمويل الأنشطة المزاولة في مجمعات تكنولوجيا المعلومات.	توفير تمويل موجه لدعم الأنشطة المزاولة في مجمعات تكنولوجيا المعلومات.	جاهز للعمل	
31: تنفيذ القانون رقم 08.09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعطياة ذات الطابع الشخصي.	راجع إرساء الثقة الرقمية.	جاهز للعمل	
23: إرساء حكامة محلية تعنى بالابتكار.	إرساء حكامة محلية تعنى بالابتكار - حكامة صندوق الابتكار		

[49] المصدر: تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 ص 52.

	والبحوث والتنمية		
25: إحداث بنيات استقبال تكنولوجية جهوية.	إنشاء مجمعات لتكنولوجية المعلومات على المستوى الجهوي	في طور الإنجاز	
26: تحسين وتكييف الإطار التنظيمي مع خصوصيات قطاع تكنولوجيا المعلومات.	وضع الإطار القانوني لمركز البحوث والتنمية والابتكار	في طور الإنجاز	
27:تعزيز ثقافة روح المبادرة والابتكار.	إرساء وتعزيز ثقافة روح المبادرة	في طور الإنجاز	% 61.54
32: الحفاظ على القدرة التنافسية لعروض المغرب في مجال ترحيل الخدمات.	راجع برنامج انبعاث	في طور الإنجاز	
33: توفير بنيات تحتية كافية تتوافق مع مواصفات الجودة.	راجع برنامج انبعاث	في طور الإنجاز	
34: الاستجابة إلى الحاجيات من الموارد البشرية المؤهلة.	تكوين الموارد البشرية لمواكبة تطور قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات	في طور الإنجاز	
35: تشجيع عروض المغرب في مجال ترحيل الخدمات لدى الشركات الفرنسية العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات.	مواصلة جذب شركات تكنولوجيا المعلومات الفرنسية	في طور الإنجاز	
36: إجراء رصد تكنولوجي.	إجراء رصد تكنولوجي لاتخاذ القرار بشأن التخصصات التي ينبغي على المغرب أن يركز عليها قصد الرفع من قيمته المضافة	في طور الإنجاز	
28: تطوير خدمات الدعم المقدمة للمقاولات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات.	خدمات موجهة لدعم شركات تكنولوجيا المعلومات	في طور الإنجاز	

نتائج إنجاز المشاريع المدرجة ضمن التدبير المواكب الأول المتعلق بتنمية الرأسمال البشري[50]:

الإجراءات	المشروع	حالة المشروع	المشروع المنجز/ مجموع المشاريع
39: إطلاق عملية تكوين عاجلة لفائدة العاملين في قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات.	إحداث 3000 منصب شغل في قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات	تم الانتهاء من تنفيذه	% 20
38: وضع مخطط عمل للتكوين الأولي.	وضع مخططات عمل للتكوين الأولي	في طور الإنجاز	% 20
37: وضع آلية لتوجيه وتتبع وتقييم مخططات التكوين في قطاع تكنولوجيا المعلوماتية.	إحداث ألية لتوجيه وتتبع وتقييم مخططات التكوين في قطاع تكنولوجيا المعلومات	لم يتم الشروع في تنفيذ هذه الإجراءات	% 60
40: تطوير مبادرات للتكوين بشراكة بين القطاعين العام والخاص.	-----		
41: تحسين فرص العمل بالنسبة لخريجي الجامعات الحاصلين على دبلوم السلك الأول من التعليم العالي بعد نهاية تكوينهم.	-----		

[50] المصدر: تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 ص 54.

نتائج إنجاز المشاريع المدرجة ضمن التدبير المواكب الثاني المتعلق بإرساء الثقة الرقمية[51].

الإجراءات	المشروع المراد تنفيذه	حالة المشروع	المشروع المنجز/ العدد الإجمالي للمشاريع
42: حماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعطيات ذات الطابع الشخصي	اعتماد القانون رقم 08.09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين إزاء المعطيات ذات الطابع الشخصي.		
44: تشجيع نزع الصبغة المادية عن المعاملات التجارية	اللوائح التنفيذية للقانون رقم 05.53 المتعلق بتبادل البيانات القانونية الالكترونية. وإعداد دراسة حول سبل تعزيز الإطار القانوني للثقة الرقمية والأمن الالكتروني في المغرب		% 60
45: إحداث لجنة تعنى بسلامة النظم المعلوماتية	إحداث اللجنة الإستراتيجية لسلامة نظم المعلومات، وإحداث المديرية العامة لسلامة نظم المعلومات	جاهز للعمل	
46: إنشاء مركز لليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية بالمغرب	إحداث المركز المغربي لليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية.		
47: انتقاء جهة تعنى بالسهر على إرساء الثقة الرقمية	الموافقة على بريد المغرب كمتعهد للخدمات الالكترونية		
48: إحداث هيئة وطنية تعنى بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي	إحداث الهيئة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي		
53: وضع ميثاق لأخلاقية عمل المواقع	إحداث تصنيف خاص		

[51] المصدر: تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 ص 56

التجارية الإلكترونية.	بأخلاقيات المواقع التجارة الإلكترونية (e-thiq@7)		
49: إنشاء مواقع الكترونية احتياطية قصد استرجاع البيانات المفقودة في حالة التعرض لهجمات الكترونية	إنشاء مركز وطني للبيانات مقرونا بإحداث موقع إلكتروني احتياطي خاص به.	في طور التنفيذ	% 40
50: تنفيذ برنامج لعقد لقاءات قصد التحسيس بسلامة النظم المعلوماتية والتواصل بشأن ذلك	تنظيم حملة تواصلية حول سلامة النظم المعلوماتية و إحداث بوابة خاصة بسلامة نظم المعلومات		
51: تنظيم تكوين على سلامة النظم المعلوماتية لفائدة الطلبة المهندسين	إدماج سلامة النظم المعلوماتية في التعليم العالي		
52: تنظيم دورات تكوينية في مجال تكنولوجيات المعلومات وسلامة النظم المعلوماتية لفائدة المهن القانونية	تنظيم دورات تكوين في مجال تكنولوجيات المعلومات وسلامة النظم المعلوماتية لفائدة القضاة		
43: دعم تطور التجارة الالكترونية	اعتماد القانون رقم 08.31 المتعلق بتحديد التدابير لحماية المستهلك الذي يضم بعض الأحكام المتعلقة بالتسويق الالكتروني والإعلان على شبكة الانترنت		

ولتحين النتائج الإحصائية لتنفيذ إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 حتى بعد التاريخ المحدد للانتهاء من تنفيذها، قد تم رصد نتائج المشاريع المقدمة في الإستراتيجية المغرب الرقمي من خلال حصيلة الوزارة المقدمة بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لسنة 2014 و 2016 وتتمثل في ما يلي[52]:

[52] المصدر: أنظر العرض الذي قدمه السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي حول حصيلة سنة 2013 وحصيلة 2015. بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لسنة 2014 و 2016

على مستوى محور التحول الاجتماعي لقد تم خلال 2013 إنجاز ما يلي:

- **برنامج إنجاز:** قد استفاد منه أزيد من 22600 طالب من أصل 28200 طالب مستهدف، أي بنسبة 80 % ، بغلاف مالي يقارب 101 مليون درهم، ويتوزع المستهدفون على 114 مؤسسة جامعية على المستوى الوطني.

- **برنامج genie** : تتمثل حصيلة إنجاز هذا البرنامج إلى غاية نهاية يوليوز 2013 في استفادة 85 % من مجموع المؤسسات التعليمية المستهدفة.

على مستوى الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قد تم:

- في إطار برنامج "PAVTE" إلى غاية يونيو 2013 تحقيق ما يلي:

* 89.3 % منطقة تعتبر مغطاة بخدمة الاتصالات؛
* 8.4 % من المناطق جاري تغطيتها؛
* 1.2 % من المناطق تعاني من مشاكل متعلقة بالكهربة؛
* 0.8 % من المناطق تعاني من مشاكل متعلقة بحيازة أرض لإقامة البنيات التحتية لمحطة الإرسال.

على مستوى مذكرة التوجهات العامة لتنمية الاتصالات في أفق 2013 قد تم:

* تفعيل المخطط الوطني لتنمية الصبيب العالي والعالي جدا؛
* إعداد دراسة لتحديد شروط وكيفيات منح ترخيص الجيل الرابع؛
* صدور قرار يتعلق بإقامة شبكة الاتصالات من نوع WIFI ذات استعمال خارجي؛
* مواصلة تنفيذ برنامج إعادة تهيئ طيف الترددات الضرورة لإقامة شبكات الصبيب العالي والعالي جدا؛
* الشروع في إقامة مشاريع نموذجية للألياف البصرية؛
* انجاز حملات مراقبة جودة الخدمات للتحقق من مؤشرات جودة خدمة الشبكات العامة للمواصلات على الصعيد الوطني؛
* إصدار المخطط الوطني الجديد للترددات نسخة 2013 يأخذ بعين الاعتبار نتائج المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية؛
* تسجيل انخفاض عام في أسعار خدمات الاتصالات وارتفاع حجم الاستعمالات للفترة 2014- 2018؛
* الشروع في إعداد دراسة حول تهيئة مذكرة التوجهات العامة للفترة 2014- 2018.

على مستوى الابتكار والتكنولوجيات المتقدمة قد تم تحقيق ما يلي:

* مواصلة تتبع إنجاز ثلاثة مجمعات للابتكار في مراكش وفاس والرباط بشراكة مع الجامعات المعنية؛

* التوقيع على عقود برنامج مع قطبين للتنافسية والابتكار قصد التمويل والدعم: قطب التنافسية والابتكار في مجال الصناعة الغذائية ومستحضرات التجميل بجهة مراكش وقطب التنافسية والابتكار في مجال تثمين الموارد البحرية بجهة أكادير؛

* التوقيع على الاتفاقية الإطار المتعلقة بتنفيذ المخطط التنموي للنهوض بالمراكز التقنية الصناعية للفترة الممتدة بين 2013- 2017 وتخصيص غلاف مالي قدره 250 مليون درهم لتنفيذ المخطط التنموي؛

* دعم وتتبع مصير "MASCIR" ومركز التطوير التكنولوجي المكرسة للميكروإلكترونيك والنايوتيكنولوجيا والبيوتيكنولوجيا؛

أما الحصيلة التي قدمتها الحكومة سنة 2015 أي بعد سنتين من الانتهاء من تنفيذ إستراتيجية 2013 وقبل الانطلاق في تنزيل إستراتيجية 2020 فهي على الشكل التالي:

على مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصال فقد تم:

* توقيع اتفاقية التعاون بين المغرب والهند لإقامة مركز تدريب متخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصال. سيتم إيواء هذا المركز بالمعهد الوطني للبريد والمواصلات؛

* الإستراتيجية الوطنية للانتقال إلى IPv6: تطوير موقع انترنت للتعريف بهذه الإستراتيجية؛

* التقييس: تم اعتماد 7 معايير للتقييس و 18 أخر في طور الاعتماد.

على مستوى تنمية الثقة الرقمية قد تم:

* متابعة العمل على الترويج لعلامة الثقة الخاصة بموقع المتاجرة على الخط؛

* تتبع الدراسة المتعلقة بتطوير التجارة الإلكترونية في إطار برنامج "إنجاز الوضع المتقدم" مع الاتحاد الأوروبي؛

* دعم المبادرات والأنشطة التي تهدف إلى تنمية الثقة الرقمية وتطوير التجارة الإلكترونية؛

* تحقيق محتوى بوابة أمن نظم المعلومات.

على مستوى نظم المعلومات قد تم تحقيق ما يلي:

* المشاركة في إعداد قرارات وتوصيات اللجنة الإستراتيجية لأمن نظم المعلومات؛

* المشاركة في إعداد مشروع لحماية نظم معلومات البنيات التحتية ذات الأهمية الحيوية؛

* مواصلة تنفيذ التوجيهات الوطنية لأمن نظم المعلومات على مختلف المديريات والمؤسسات الخاضعة لوصاية الوزارة؛
* إنجاز عمليات تدقيق داخلية لأمن نظم المعلومات التابع للوزارة؛
* السهر على تنفيذ توصيات عملية التدقيق الأمني لنظام معلومات الوزارة المنجز من طرف مركز اليقظة والرصد والتصدي للهجمات المعلوماتية (maCERT)؛
* تحسيس موظفي الوزارة على بعض المسائل المتعلقة بأمن نظم المعلومات والجريمة الإلكترونية؛
* المساهمة في إعداد مشروع الخطة الرئيسية لنظام معلومات الوزارة؛
* المساهمة في دراسة وإعداد النصوص القانونية المتعلقة بأمن نظم المعلومات والجريمة الإلكترونية؛
* مواصلة التحضير لوضع مصلحة خاصة بأمن نظم المعلومات على مستوى الوزارة (RSSI)؛
* دعم المبادرة والأنشطة المتعلقة بأمن نظم المعلومات ومكافحة الجريمة الإلكترونية والمشاركة في الندوات والملتقيات المتعلقة بهذا المجال.

على مستوى الحكومة الالكترونية، قد تم:
* وضع منظومة لتدبير الأسئلة البرلمانية؛
* النشر عبر الخط للإعلانات في الجريدة الرسمية؛
* مواصلة تطوير التطبيقات الخاصة بالهاتف المحمول لتتبع خدمة الحكومة الإلكترونية.

أما بخصوص المشاريع التي أعلنت الحكومة أنها في طور التعميم تتمثل في: نظام إدارة التعليم المدرسي مسار، الشباك الإلكتروني لطلب وثائق الحالة المدنية متوفرة بأكثر من 179 جماعة حضرية وقروية، خدمة طلب التسجيل العدلي متوفرة ب 11 محكمة، وضع وتتبع الشكايات عبر الخط متوفر ب 11 إدارة عامة، اخذ المواعد عبر الخط متوفرة ب 11 مستشفى جهوي.

على مستوى برنامج " PACTE" تم إلى غاية نهاية مارس 2015 تسجيل ما يلي:

* 95.1 % منطقة تعتبر مغطاة بخدمات الاتصالات؛
* 3.6 % من المناطق جاري تغطيتها؛
* 1.3 % من المناطق المتبقية تعاني مشاكل مرتبطة بالكهربة، حيازة الأرض، انعدام ممر أو غير أهلة بالسكان.

رابعا: قراءة في الآثار :

* **على مستوى الحكامة في التدبير** سجل المجلس الأعلى للحسابات أن إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 لم يتم إخضاعها لإجراء التصديق القبلي بغية ضمان تماسك مضمونها، علاوة على التزام وانخراط رسميين في تنفيذها، كما أن بعض إجراءات هذه الإستراتيجية متشابهة مع بعض أهداف المخططات السابقة، وقد تم وضعها دون القيام بتقييم مسبق للمخططات السابقة ومعرفة درجة تنفيذها.

كما سجل المجلس أن لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات لا تملك القدرة الحقيقية على اتخاذ القرار والتحكيم في مجال إطلاق مشروع من مشاريع البرنامج المذكور، حيث ظل اتخاذ القرار من عدمه بشأن المشروع رهين برغبة القطاع المسؤول عن تنفيذه، الذي ظل يتصرف بشكل منفرد.

وفي رد توضيحي لوزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة على المجلس الأعلى للحسابات أن المديرية المسؤولة عن توجيه برنامج الحكومة الإلكترونية قد نبهت إلى ذلك وأبلغت بذلك رئيس المديرية أثناء اجتماع المجلس الوطني للتكنولوجيات المعلومات المنعقد بتاريخ 2011/11/27. وخلال الاجتماع اعتمد قرار نص على أن " تتولى لجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات الشروع في إنجاز دراسة حول إمكانية إنشاء وكالة وطنية تتولى السهر على تنفيذ برنامج الحكومة الإلكترونية.

وسجل كذلك المجلس الأعلى للحسابات أن المجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي ولجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات لا تضم ممثلين عن الجهات، وكان حريا إضفاء هذا البعد من زاوية الاستفادة من خصوصية كل جهة وإقامة التوازن بين تنمية الجهات وتنمية المركز.

وردت وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة على هذا الاستفسار بأن الوزارة الوصية على الجماعات المحلية (وزارة الداخلية) ممثلة ضمن هيئتي الحكامة.

* **على مستوى التعليم** قد أدت هذه الإستراتيجية إلى تجهيز مؤسسات التعليم العمومي بالحقائب المتعددة بلغت نسبة 71 %، وتجهيز هذه المؤسسات بالقاعات متعددة الوسائط التي تتجاوز نسبتها 24 % في حين تقدرها الوزارة بنسبة 87 %، ونسبة تجهيز الطلبة المهندسين والفئات المشابهة بلغت 90 % في حين أن الوزارة المعنية قد حددت خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 أكثر من 105000 طالب مستفيد من برنامج إنجاز وحوالي 64000 مستوفون لشروط الاستفادة سنة 2016 وذلك بدعم من الدولة وصل إلى 85 % يسجل المجلس الأعلى للحسابات أن هذه الخدمة محدودة في الزمان، وبخصوص عدد المكونين في تخصصات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بترحيل الخدمات في إطار العمليات الاستعجالين قد بلغ إلى 3000 سنة 2013 كما أن نسبة الجامعات والمدارس الكبرى التي وضعت بين شراكات القطاع العام والخاص لم يتم تحديدها، وبخصوص معدل إدخال الانترنيت للمنازل فقد بلغ 46 %.

* **على مستوى الرفع من إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة** قد سجل المجلس الأعلى للحسابات أن العدد الإجمالي للمقاولات التي استفادت من برنامج "مساندة – تكنولوجيا المعلومات" 295 من أصل 3000 مستهدف أي بنسبة إنجاز بلغت 10 %. وبالنسبة لبرنامج "انفتاح" فقد حصل 3040 من مسيري المقاولات الصغرى والمتوسطة على ترخيص رقمي من أصل 10000 مستهدف في حين أن الوزارة المعنية تحدد عدد المستفيدين في 6550.

* **على مستوى التشغيل** قد سجل المجلس الأعلى للحسابات أن عدد مناصب الشغل التي تم إحداثها سنة 2008 هي 32000 في حين أنه لم يتوصل ببيانات حول عدد مناصب الشغل التي أحدثتها الإستراتيجية لكن الهدف من الإستراتيجية كان هو بلوغ 58000 منصب شغل في أفق2013 لكن الوزارة المعنية قد أعلنت على خلق 63000 منصب شغل سنة 2015 في قطاع ترحيل خدمات تكنولوجيا المعلومات.

خلاصة:

نقدم خلاصة تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 في جدول بالأرقام كما جاء في عرض الوزارة المقدم للمجموعة الموضوعاتية.

التشغيل	خلق 63000 منصب شغل سنة 2015
الناتج الداخلي الخام	- الناتج الداخلي الخام الإضافي المباشر 13 مليار درهم رقم معاملات سنة 2013 - الناتج الداخلي الخام الإضافي غير المباشر لم يتم تحديده.
استخدام تكنولوجيا المعلومات	- 87 % من المدارس مجهزة ببنية متعددة الوسائط. - استفادة 105000 طالب من برنامج إنجاز بين 2011-2015، و64000 طالب مستوفون شروط الاستفادة سنة 2016. - معدل إدخال الانترنيت للمنازل بلغ 46% سنة 2013 أي بمعدل أسرة على 3.
الإدارة الالكترونية	67 خدمة إلكترونية عمومية موجهة للمرتفقين سنة 2013.

محور الطاقات المتجددة

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد (30 يوليوز 2007)

« من القضايا الأساسية، مشكل الطاقة، الذي يجب التصدي له عبر رؤية مستقبلية ضمانا للأمن الطاقي لبلادنا، وتنويع الموارد الطاقية الوطنية بأخرى بديلة، وترشيد استعمالها.»

مقتطف من الرسالة الملكية الموجهة للمشاركين في أشغال المناظرة الوطنية الأولى للطاقة (6 مارس 2009)

« وفي سياق حرصنا على ضمان تزويد بلادنا بالموارد الطاقية، فإننا نشدد على ضرورة تنويع مصادرنا الطاقية وتعبئة الموارد المتجددة وتكثيف التنقيب عن المحروقات وإعطاء الصخور النفطية ما هي جديرة به من اهتمام، وكل ذلك، في نطاق اعتماد النجاعة الطاقية ، التي نبوئها مكانة الصدارة في هذا المجال، باعتبارها آلية فعالة للاقتصاد في الموارد الطاقية والحفاظ عليها وعقلنة استهلاكها.»

« لذا نهيب بالحكومة التعجيل بإتخاد الإجراءات القانونية، اللازمة لمأسسة الآليات الملائمة لتحقيق النجاعة الطاقية، واللجوء إلى الطاقات المتجددة، في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية.»

محور الطاقات المتجددة

أولا: السياق العام

خلال السنوات الماضية، تلاحقت على الصعيد الدولي مجموعة من الأزمات ذات الطبيعة السياسية والمالية والاقتصادية نتج عنها ارتفاع أسعار الطاقة والمحروقات ذات الأصل الأحفوري، فضلا عن التغيرات المناخية ومضاعفاتها الكارثية على الإنسان والتنوع البيولوجي، والخصاص المائي وخاصة الماء الصالح للشرب.

كل هذه التحولات التي عرفها العالم ترتبت عنها تحديات جديدة في مجال الطاقة أدت إلى ظهور نظام إنتاجي عالمي جديد شكل قطيعة مع نماذج الإنتاج والاستهلاك التي لم تعد مقبولة لا من الناحية الاقتصادية، ولا الاجتماعية، ولا البيئية.

ومن هذا المنطلق، فإن الطاقات المتجددة، باعتبارها طاقات نظيفة ودائمة، تعرف تطورا سريعا يجعلها تستجيب لمتطلبات الأمن الطاقي العالمي وتحل بالتدرج محل الطاقات الأحفورية مما سيمكن من التقليص من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتبعية الطاقية للمحروقات الأحفورية.

وبحكم أن المغرب ليس بلدا منتجا للنفط، وفي ظل الارتفاع المتواصل للطلب الوطني على الطاقة نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والنمو الديمغرافي الذي تعرفه البلاد وارتفاع أسعارها، يعتمد المغرب على الاستيراد من أجل تغطية احتياجاته من الطاقة بصفة شبه كلية (98% من الاستهلاك الوطني سنة 2009)[53] ، مما يشكل عبئا تقيلا على ميزانية الدولة.

واعتبارا لهذه الإكراهات، وتنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس حفظه الله، تمت سنة 2009 بلورة إستراتيجية طاقية وطنية متماسكة، منحت لتطوير استعمال الطاقات المتجددة وللتنمية المستدامة مكانة متميزة وأولوية بالغة لتمكين بلادنا من تأمين التزويد بالطاقة في جميع الظروف، وتقليص التبعية الطاقية للخارج والحفاظ على البيئة وضمان التنمية المستدامة.

[53] المصدر: عرض السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة خلال تقديم مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2016 أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين.

ثانيا: الإستراتيجية الطاقية الوطنية:

يفتقر المغرب لموارد طاقية تقليدية كافية، إذا يقوم باستيراد 98%من احتياجاته من الطاقة. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة في الاستهلاك الطاقي لتلبية الطلب المتزايد تقدر ب 6% سنويا، ولرفع هذه التحديات، وضعت وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة إستراتيجية جديدة في مجال الطاقة، تندرج في إطار المنظور الشمولي والمندمج الذي دعا إليه جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تتضمن بناء باقة طاقية متنوعة ومتوازنة تحتل فيها الطاقات المتجددة مكانة أساسية تمكن المملكة في آن واحد، من تلبية الطلب المتصاعد على الطاقة والحفاظ على البيئة فضلا عن تقليص تبعيتها الطاقية للخارج، وضمان توفرها وتعميم الولوج إليها بأثمنة تنافسية.

ويتوزع تنفيذ هذه الإستراتيجية بين برامج ومخططات عمل على المدى القريب (2009-2012) والمتوسط (2013-2019) والبعيد (2020-2030).

- ✓ **المدى القريب 2009-2012:**

- المخطط الوطني للتدابير ذات الأولوية: التوازن بين العرض والطلب على الكهرباء وتقوية قدرات الإنتاج الكهربائي والنجاعة الطاقية.

- ✓ **المدى المتوسط 2013-2019:**

- مزيج طاقي يرتكز على تكنولوجيات متينة واقتصادية (الفحم، استعمال متزايد للطاقات المتجددة وتطوير الغاز الطبيعي).

- ✓ **المدى البعيد 2020-2030:**

- المحافظة على توازن الباقة الطاقية الوطنية وذلك بتطوير أمثل ومتوازي لجميع الشعب الطاقية التي تدخل في هذه الباقة؛
- الإبقاء على كل الخيارات مفتوحة على الطاقات البديلة.

وفيما يخص الطاقات المتجددة، تهدف هذه الإستراتيجية إلى بلوغ نسبة 42% من القدرة الإنتاجية للطاقة الكهربائية، في أفق 2020، بواسطة مصادر طاقية متجددة، موزعة بالتساوي بين الطاقة الريحية والشمسية والكهرمائية (14% بالنسبة لكل قطاع فرعي)، من خلال برامج وطنية مندمجة تهدف إلى بلوغ 2000 ميغاواط بالنسبة لكل واحدة منها.

كما يتيح دعم الطاقات المتجددة عدة مزايا نذكر منها على الخصوص تقليص التبعية الطاقية اتجاه المواد المستوردة كالبترول والغاز الطبيعي والفحم الحجري، وحماية البيئة وتقليص انبعاث الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري، والحد من التغيرات المناخية، كما تشجع على إقامة شراكات إستراتيجية مع الفاعلين المرجعيين، ونقل التكنولوجيا وتنمية مهن جديدة بالنسبة للمغرب، والنهوض بعمليات البحث والتنمية.

هذا، وبغية تحقيق هذه الأهداف، عمل المغرب على إطلاق جيل جديد من المشاريع التنموية التي تسعى من خلالها المملكة إلى الارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة وتوفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤمن العيش الكريم للمواطنين.

❖ **برنامج الطاقة الشمسية:**

يندرج هذا المشروع في إطار الإستراتيجية الطاقية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله وأيده، والرامية بالخصوص إلى منح المغرب الأولوية لتنمية الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة.

ويهدف المشروع المندمج لإنتاج الكهرباء إلى تطوير محطات توليد الطاقة الكهربائية من أصل شمسي بقدرة إنتاجية تناهز 2000 ميغاواط من الكهرباء، وذلك في أفق سنة 2020، مما سيمكن من الوصول إلى طاقة إنتاجية من الكهرباء تناهز 4500 جيغاواط في الساعة سنويا، أي ما يعادل 18% من الإنتاج الوطني الحالي، وسيتم تدبير هذا البرنامج من طرف الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، عبر تغطية كل الأنشطة المرتبطة بالتصميم والدراسات واختيار الفاعلين الدوليين من أجل إنجاز المشروع، ومتابعة عمليات الانجاز.

كما ستساهم هذه الوكالة في البحث عن تعبئة التمويلات وتقديم مقترحات للإدارة في ما يخص طرق الاندماج الصناعي.

هذا، ويشمل المشروع المغربي للطاقة الشمسية إنجاز خمس محطات لإنتاج الكهرباء من مصدر شمسي في كل من ورزازات، وعين بني مطهر (عمالة وجدة)، وفم الواد (إقليم العيون)، وبوجدور وسبخة الطاح(إقليم طرفاية)، بتكلفة مالية تقدر بحوالي70 مليار درهم.

ويبرز الجدول التالي المحطات الخمس لمخطط الطاقة الشمسية الذي تشرف عليه الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN)[54]:

المحطة	القدرة (بالميغاواط)
ورزازات	500
عين بني مطهر	400
فم الواد	500
سبخة الطاح	500
بوجدور	100
المجموع	**2000**

[54] المصدر: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: الاقتصاد الأخضر (فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل)، إحالة ذاتية رقم 2012/4.

ومن مزايا المشروع المغربي للطاقة الشمسية، أنه سيمكن المغرب من اقتصاد 1 مليون طن سنويا من المحروقات الأحفورية، إلى جانب المساهمة في الحفاظ على محيطه البيئي من خلال تجنب انبعاث 3,7 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة.

وبإنجاز المخطط المغربي للطاقة الشمسية، سيصبح المغرب فاعلا مرجعيا على مستوى الطاقة الشمسية، وذلك لعدة اعتبارات تهم بالخصوص مساهمة الطاقة الشمسية في الاستجابة للطلب المتزايد على الطاقة المترتب عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها المملكة، فضلا عما سيكون لهذا المشروع من وقع إيجابي على تطوير برامج أخرى تتعلق بالأساس بالتكوين والتخصص التقني والبحث والتطوير وتأهيل صناعة شمسية مندمجة وإمكانية تحلية مياه البحر بهدف الاستجابة للحاجيات المتزايدة للساكنة في مجال الماء الصالح للشرب.

❖ **برنامج الطاقة الريحية:**

في إطار الإستراتيجية الطاقية، يدخل المغرب في مشروع كبير للطاقة الريحية، لأجل مسايرة تنمية الطاقات المتجددة والفعالية الطاقية.

ويهدف البرنامج المغربي للطاقة الريحية، الذي يمتد على 10 سنوات، والذي ينتظر استثمارا إجماليا بمبلغ 31,5 مليار درهم، إلى رفع القوة الكهربائية من أصل هوائي، حيث من المفترض أن تصل القدرة الإجمالية المنجزة من الطاقة الريحية إلى حوالي 2000 ميغاواط، مما سيمكن من الوصول إلى طاقة إنتاجية تناهز 6600 جيغاواط في الساعة سنويا، أي ما يعادل 26% من إنتاج الكهرباء حاليا، مما سيمكن المملكة المغربية من تقليص حاجياتها من الطاقة الأحفورية من خلال توفير 1,5 مليون طن من البترول سنويا، وتجنب انبعاث ما يناهز 5,6 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا.

ولضمان تنمية مسؤولة ومدعومة تستجيب للحاجة إلى طاقة نظيفة، يتظمن هذا البرنامج إلى جانب مكون إنتاج الكهرباء، تحقيق الإندماج الصناعي لقطاع الطاقة الريحية وكذا النهوض بالبحث والتطوير والتكوين في هذا المجال.

ويتكون البرنامج الوطني للطاقة الريحية من خمس محطات ريحية بقوة 100 إلى 300 ميغاواط لكل محطة، ويبرز الجدول التالي مختلف محطات توليد الطاقة الريحية[55]:

[55] المصدر: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: الاقتصاد الأخضر (فرص لخلق الثروة ومناصب الشغل) إحالة ذاتية رقم 2012/4

المحطة	القدرة(بالميغاواط)
عبد الحق الطريس	50
تطوان (لافارج)	30
الصويرة (أمكدور)	60
طنجة 1	140
مجموع المرحلة الأولى	**280**
طرفاية	300
أخفنير (بين طانطان وطرفاية)	200
العيون (فم الواد)	50
تطوان (الهومة)	50
تطوان (جبل خلادي)	120
مجموع المرحلة الثانية	**720**
تطوان (الكدية البيضاء)	300
العيون (تسكراد)	300
طنجة 2	150
تازة	150
بوجدور	100
مجموع الطاقة الهوائية	**2000**

❖ **مشاريع توليد الطاقة الكهرومائية**

منذ سنة 1960، وبفضل سياسة بناء السدود الكبرى، اعتمد المغرب في البداية على الطاقة الهيدروكهربائية لإنتاج الكهرباء، وتصل القدرة المنشأة من الطاقة الكهرومائية حاليا إلى1770 ميغاواط، منها محطة لتحويل الطاقة عبر الضخ بأفورار تصل قدرتها إلى 464 ميغاواط.

وقد قام المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بإنجاز الدراسات لبناء محطة ثانية للضخ قرب أكادير وثالثة في منطقة الشمال، وسيساهم إدخال محطات للضخ في تقوية أداء حظائر إنتاج الكهرباء، ولاسيما تلك التي يتم استخراجها من الطاقات المتجددة. ويتعين تسجيل عودة الاهتمام بالطاقة المائية وذلك بفضل الإستراتيجية الطاقية الجديدة، وخصوصا بالنسبة للمحطات المائية الصغيرة.

وترمي هذه المشاريع الوصول إلى قدرة إجمالية تناهز 2280 ميغاواط، أي بمعدل يقارب 14% من الطاقات المتجددة.

- **النجاعة الطاقية:**

في إطار الإستراتيجية الطاقية التي تعتمد النجاعة الطاقية كأولوية وطنية، تمت بلورة البرنامج الوطني للنجاعة الطاقية الذي يهدف إلى تحقيق اقتصاد في الطاقة يصل إلى نسبة 12 % من الاستهلاك الطاقي الوطني في أفق 2020 و15% في أفق 2030، وذلك عبر ترشيد الاستهلاك الطاقي وإدماج تقنيات النجاعة الطاقية بشكل مستدام على مستوى جميع القطاعات المستهلكة للطاقة.

وتتمحور الإستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية التي تشرف عليها الوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية على إنجاز مشاريع تقوية النجاعة وتطوير الخبرة الوطنية (مكاتب دراسات متخصصة)، وإجراء تقويم طاقي وبيئي للوحدات الصناعية أو الخدماتية، وإجراء التجارب الميدانية والمواكبة التقنية والمالية بهدف إنجاز توصيات عمليات التدقيق.

وحسب المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE) والوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية (ADEREE) فإن إستراتيجية النجاعة الطاقية ترمي إلى[56]:

- التقليل من التبعية الطاقية: استهلاك أحسن مع تلبية الاحتياجات الطاقية الملحة.
- التحكم في كلفة الطاقة من أجل تنافسية المنتوج الوطني.
- تحسين منحى التحمل الكهربائي.
- الحفاظ على البيئة: الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للارتفاع الحراري.
- تشجيع الاقتصاد والاستثمار.

[56] المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية www .aderee.ma

ثالثا: الإطار التشريعي والمؤسساتي:

1- الإطار المؤسساتي:

لرفع تحدياته الطاقية، وتنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك، وضع المغرب سنة 2009 إستراتيجية طاقية لتأمين التزويد بالطاقة وتلبية الطلب المتزايد عليها والحفاظ على البيئة.

ولتأمين تنفيذ هذه الإستراتيجية، سعى المغرب إلى التزود بأربعة هياكل إدارية تعمل في إطار شراكة مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE) تحت وصاية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE): يعتبر المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب فاعلا أساسيا في تنفيذ مختلف مشاريع الطاقات المتجددة التي انخرط المغرب في إنجازها خلال السنوات الأخيرة، لاسيما مشاريع الطاقة الشمسية والريحية، وذلك من خلال تقديم الخبرات والتنفيذ الميداني لهذه المشاريع والسهر على استغلالها وتدبيرها بالكيفية الأمثل.

وفي هذا الإطار، يعمل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، بتعاون وثيق مع الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، على إنشاء المركب المندمج للطاقة الشمسية بمدينة ورزازات الذي يشكل اللبنة الأولى ضمن المخطط المغربي الطموح لإنتاج الطاقات المتجددة والنظيفة، كما أنه يعتبر شريكا أساسيا في إنجاز برنامج الطاقة الريحية المندمج الذي يهم عددا من حقول الطاقة الريحية الموزعة على تراب المملكة.

والجدير بالذكر أن الإستراتيجية المتبعة من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب تروم تعزيز دوره كفاعل هام للتنمية، من خلال تلبية الطلب بأقل تكلفة وتوفير خدمات ذات جودة، لاسيما عبر توفير الكيلوواط ساعة بأقل تكلفة وتنويع المصادر وتثمين الموارد الوطنية مع تحقيق الاندماج الجهوي، علما بأن الأهداف الكبرى للمكتب تتمثل، على وجه الخصوص، في تخفيض حجم الواردات من الطاقة الأولية واستعمال الطاقات المتجددة لكونها طاقات نظيفة من إنتاج وطني صرف[57].

- الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية(ADEREE): يتمثل دور الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في المساهمة في تنفيذ السياسة الطاقية الوطنية التي تهدف إلى تقليص التبعية الطاقية والمحافظة على البيئة عبر تعزيز الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

وفي هذا الإطار، ومن أجل تحديد إستراتيجية النجاعة الطاقية للمغرب في أفق 2030، قامت الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية خلال سنة 2014 بإنهاء دراسة الوضعية العامة للنجاعة

[57] المصدر: الموقع الإلكتروني للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب www.one.org.ma

الطاقية، وقد مكنت هذه الدراسة من تحديد أكثر من 220 إجراء وتدبير من شأنها أن تنتج آثارا اقتصادية وبيئية في العديد من القطاعات الهامة (الصناعة والبناء والفلاحة والصيد والإنارة العمومية...).

بالإضافة إلى الشق المتعلق بالنجاعة الطاقية، تعمل الوكالة على تنفيذ عدة برامج هامة خصوصا برنامج المضخات الشمسية لفائدة الفلاحة وبرنامج "شمسي" الذي يهدف إلى تثمين إمكانية الطاقة الشمسية الحرارية وتنفيذ مدونة النجاعة الطاقية وإنجاز مشروع "أطلس" للطاقات المتجددة[58].

- **الوكالة المغربية للطاقات الشمسية ((MASEN):** تتمثل مهام الوكالة المغربية للطاقة الشمسية في وضع وتوجيه وتنسيق المشروع المغربي للطاقة الشمسية، عبر تغطية كل الأنشطة المرتبطة بالتصميم والدراسات واختيار الفاعلين الدوليين من أجل إنجاز المشروع، ومتابعة عمليات الإنجاز، كما تساهم في البحث عن تعبئة التمويلات وتقديم مقترحات في ما يخص طرق الاندماج الصناعي[59].

هذا, وأصدر جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله خلال جلسة العمل التي عقدها جلالته بمدينة الدار البيضاء يوم السبت 26 دجنبر 2015 تعليماته السامية لمختلف الفاعلين المعنيين بالقطاع الطاقي بتوسيع صلاحيات الوكالة المغربية للطاقة الشمسية((MASEN) لتشمل جميع الطاقات المتجددة بإستثناء محطات تحويل الطاقة بواسطة الضخ،وتحقيق انسجام قوي بينها وبين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

- **شركة الاستثمارات الطاقية (SIE):** في إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية وتثمين وتنمية الطاقات المتجددة، تم تكليف شركة الاستثمارات الطاقية التي تم إحداثها في سنة 2010 أساسا بإنعاش الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة وتعزيز النجاعة الطاقية.

كما ستتكفل الشركة أيضا بالإجابة على رهانات تصنيع مختلف قطاعات الطاقة ذات الأولوية، مساهمة بذلك في تطوير سلاسلها ودعم الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين، حيث ستتدخل بالأساس عبر مساهماتها النشيطة في شركات ذات مشاريع ملموسة وذات مردودية وجدوى صناعية واضحة[60].

- **معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة (IRESEN):** في إطار مواكبة الإستراتيجية الطاقية الوطنية، تم سنة 2011 إحداث معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة بميزانية إقلاع قيمتها 250 مليون درهم، بهدف دعم البحث التطبيقي، وتطوير الخبرات الوطنية، وخلق مناخ محفز للابتكار قصد تحقيق الإدماج الصناعي، وقد تم من خلال إستراتيجيته الخاصة تمويل مجموعة من مشاريع البحث التطبيقي وتنفيذ عدد من البرامج.

---

[58] المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية www .aderee.ma

[59] المصدر الموقع الإلكتروني للوكالة المغربية للطاقة الشمسية www.masen.org.ma

[60] المصدر الموقع الإلكتروني لشركة الاستثمارات الطاقية www.siem.ma

2- الإطار التشريعي:

اعتمد المغرب على إستراتيجية وطنية تروم تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في تأمين التزويد بالطاقة وتعميم الولوج إلى خدمة مرفق الكهرباء بأسعار معقولة مع التحكم في الطلب على الطاقة والمحافظة على البيئة.

وبغية الوصول إلى هذه الأهداف تم اعتماد مبادئ توجيهية تؤطر تنفيذ الإستراتيجية المذكورة، تتجلى في إنشاء باقة إنتاج كهربائي متنوعة من خلال تطوير استخدام الطاقة المتجددة إلى جانب تعزيز النجاعة الطاقية باعتبارها أولوية وطنية للتحكم في الطلب على الطاقة.

وقد بادرت السلطات العمومية في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للطاقة إلى اعتماد إطار قانوني جديد كآلية ضمن آليات أخرى (مالية، تقنية.....)، قصد الوصول إلى الهدف المتعلق بتوسيع مساهمة الطاقات المتجددة ضمن باقة الإنتاج الكهربائي ليصل إلى 42% في أفق 2020.

وفي هذا السياق، تم تبني **القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة** كإطار محفز للمبادرة الخاصة من خلال فتح المجال لإقامة منشآت لإنتاج الطاقة الكهربائية واستغلالها انطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة من لدن أشخاص ذاتيين أو معنيين، من القطاع العام أو الخاص.

ويهدف هذا القانون إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- النهوض بإنتاج الطاقة انطلاقا من مصادر متجددة وبتسويقها وتصديرها بواسطة وحدات عامة أو خاصة؛

- إخضاع منشآت إنتاج الطاقة انطلاقا من مصادر متجددة لنظام الترخيص أو التصريح؛

- تخويل المستغل الحق في إنتاج الكهرباء انطلاقا من مصادر طاقات متجددة لحساب مستهلك واحد أو مجموعة من المستهلكين المستفيدين من الربط بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المتوسط أو الجهد العالي والجهد جد العالي في إطار اتفاقية يلتزم فيها المستهلكون المذكورون بأخذ واستهلاك الكهرباء التي يتم إنتاجها حصرا لإستعمالاتهم الخاصة.

كما عرفت سنة 2016 مصادقة البرلمان على **القانون رقم 15-58 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة**، و قد لوحظ عدم تطرق هذا الأخير لربط منشآت إنتاج الكهرباء انطلاقا من مصادر الطاقات المتجددة بالشبكة الكهربائية الوطنية ذات الجهد المنخفض مما شكل عائقا أمام التنمية الصناعية للمنشآت الصغرى والمتوسطة لاسيما تلك التي ستبنى على الألواح الشمسية.

وعلى هذا الأساس، فإن **القانون رقم 15-58** يهدف إلى فتح سوق الإنتاج الكهربائي ذو الجهد المنخفض من مصادر الطاقات المتجددة ورفع عتبة القدرة المستغلة في مشاريع إنتاج الطاقة ذات مصادر مائية من 12 ميغاواط إلى 30 ميغاواط وكذا إمكانية اقتناء فائض الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر طاقات متجددة

من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب وذلك بالنسبة للمحطات المرتبطة بالشبكة الوطنية ذات التيار الكهربائي المرتفع جدا.

هذا، وتمت المصادقة سنة 2016 على **المشروع قانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء**، وذلك من أجل تمكين المغرب من مواكبة التطورات المستقبلية التي سيعرفها القطاع وخاصة فيما يتعلق بتعميق فتح السوق الكهربائية والتحولات التي ستعرفها مختلف الأنشطة المتعلقة بقطاع الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى تعزيز ثقة مانحي القروض الدوليين والمستثمرين والفاعلين الصناعيين.

كما أن الهدف من إنشاء هذه المؤسسة هو إحداث نظام فعال لمراقبة قطاع الكهرباء من أجل مواكبة تحريره طبقا **للقانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة**.

وفيما يتعلق بإعادة هيكلة قطاعي الكهرباء والماء، اعتزمت وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة متابعة تنفيذ الإصلاحات التي تندرج في دينامية مواكبة المنشآت العامة بغية تحسين أدائها الصناعي والمالي وإحداث منشآت رائدة في مجال عملها، لتأمين تزويد بلادنا بهاتين المادتين الحيويتين.

وفي هذا السياق، تمت المصادقة خلال سنة 2011 على **القانون رقم 09-40 المتعلق بالمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب**، والذي يرمي إلى جمع أنشطة المكتب الوطني للكهرباء وأنشطة المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، قصد تنسيق الاستراتيجيات الوطنية في هذين المجالين الرئيسيين المتداخلين، الشيء الذي سيسمح بتعبئة الموارد الطاقية والمائية وتثمينها وتأمين إمداداتها وتوفيرهما بأسعار مناسبة والتحكم في الطلب عليهما وتدبير استعمالهما وذلك في إطار احترام البيئة.

وللرفع من النجاعة الطاقية عند استعمال مواد الطاقة وتفادي التبذير والتخفيف من عبء تكلفة الطاقة على الاقتصاد الوطني والمساهمة في التنمية المستدامة، تم إصدار **القانون رقم 09-47 المتعلق بالنجاعة الطاقية**، حيث يتوخى هذا القانون إدماج تقنيات النجاعة الطاقية بشكل مستدام على مستوى جميع برامج التنمية القطاعية، وتشجيع المقاولات الصناعية على ترشيد استهلاكها من الطاقة وتعميم الافتحاصات الطاقية وإحداث مدونة النجاعة الطاقية الخاصة بمختلف القطاعات، بالإضافة إلى دعم تطوير سخانات الماء الشمسية وتعميم استعمال المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض والتجهيزات الملائمة على مستوى الإنارة العمومية.

وفي إطار مواجهة النمو المطرد في الطلب على الكهرباء من أجل مواكبة التنمية السوسيو-اقتصادية للمملكة وذلك عبر إشراك القطاعين العام والخاص في هذه المجهودات الاستثمارية من خلال وضع إطار تشريعي يمكنهم من تطوير قدراتهم الإنتاجية الكهربائية الخاصة، تم إصدار **القانون رقم 14-54 المتعلقة بالإنتاج الذاتي** والذي يقترح فتح إمكانية الترخيص من طرف الإدارة للأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام أو الخاص، بناء على طلب منهم، بأن ينتجوا بوسائلهم الخاصة الطاقة الكهربائية، مع إمكانية ولوج الشبكة

الكهربائية الوطنية، وذلك وفق شروط وفي إطار اتفاقيات تبرم مع المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

رابعا: الانجازات المحققة في إطار الإستراتيجية الطاقية:

- **على مستوى الطاقات المتجددة:**

في مجال الطاقات المتجددة، تم تحقيق خطوة هامة في سنة 2012، تمثلت في توقيع الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN)، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE)، ومجموعة الشركات التي رست عليها الصفقات، والممولين، على العقود المتعلقة بتمويل وتشييد واستغلال محطة شمسية أولى في موقع ورزازات.

وفي هذا الإطار، سجلت سنة 2013 الإنطلاق الفعلي لأشغال المرحلة الأولى بورزازات (مشروع "نور 1") والتي تهم إنجاز المحطة الحرارية الشمسية باستعمال التكنولوجيا الكهروضوئية ذات قدرة إنتاجية تناهز 160 ميغاواط (من أصل 500 ميغاواط مبرمجة ضمن مشروع ورزازات للطاقة الشمسية) بقدرة تخزين تصل إلى ثلاث ساعات وباستثمار يناهز 7000 مليون درهم.

وستمكن هذه المحطة من إنتاج 480 جيغاواط ساعة سنويا وتفادي انبعاث 240 ألف طن من ثاني أكسيد الكاربون، كما ستمكن من خلق 60 منصب شغل مباشر.

وقد تميزت سنة 2015 بتفويت الصفقات المرتبطة بإنشاء المحطتين الشمسيتين "نور ورزازات2" و "نور ورزازات 3" باستثمار يناهز 17 مليار درهم وبقدرة إجمالية تقدر ب 350 ميغاواط مع 5 إلى 6 ساعات للتخزين بالنسبة "لنور ورزازات 2" ومن 5 إلى 8,5 ساعات للتخزين بالنسبة "لنور ورزازات 3". وسيتم تشغيل هاتين المحطتين في أفق 2017.

كما ستمكن المحطة الشمسية "نور ورزازات 2" من إنتاج حولي 600 جيغاواط ساعة واجتناب إنبعاث 300 ألف طن من ثاني أكسيد الكاربون، أما محطة "نور ورزازات 3"، فستمكن من إنتاج 500 جيغاواط ساعة وإجتناب إنبعاث 222 ألف طن من ثاني أكسيد الكاربون، وستمكن هاتين المحطتين من خلق 200 منصب شغل مباشر ومئات المناصب الغير مباشرة.

أما فيما يتعلق بالمحطة الشمسية الفتوفولطائية "نور ورزازات 4" بقدرة 70 ميغاواط، فقد تم إنجاز دراسات الضخ في الشبكة الكهربائية الوطنية، وسيتم تشغيل هذه المحطة سنة 2018، وستمكن سنويا من إنتاج حوالي 120 جيغاواط ساعة[61].

[61] المصدر: حصيلة وتوقعات قطاع الطاقة والمعادن (مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2016

هذا، وتميزت سنة 2016 بافتتاح جلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله رسميا، محطة "نور ورزازات 1"، وإعطاء انطلاقة أشغال إنجاز المحطتين الثانية والثالثة (نور 2 ونور 3).

عمليا يدخل المخطط المغربي للطاقة الشمسية، بإطلاق محطة الطاقة الشمسية "نور1" الممتدة على مساحة 450 هكتار، والتي تشمل نصف مليون من الألواح المقوسة العاكسة، لإنتاج نحو 160 ميغاواط من الكهرباء، ضمن نادي أكبر محطات توليد الطاقة الشمسية بالعالم، ويكون بذلك، حاليا، سابع أكبر محطة لإنتاج الطاقة الشمسية بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي تتوفر على 5 محطات للطاقة الشمسية وإسبانيا.

وأفاد رئيس مجلس إدارة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN) خلال كلمة ألقاها أمام جلالته، استعرض فيها المراحل الرئيسية في تطوير مسلسل تطوير المحطة الأولى من المركب الشمسي لورزازات، أن بناء المحطة تم في أجل 30 شهرا، حيث اشتغل في هذا الورش 2000 عامل، 85% منهم كفاءات مغربية، مشيرا إلى أنه تم بلوغ معدل يفوق 30% من الاندماج الصناعي، من خلال الاستعانة بمقاولات مغربية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والحديد والربط بالأسلاك، كما سيساهم مشروع إنجاز المركب الشمسي "نور"، ذو القيمة المضافة العالية بالنسبة لمجال تواجده في التنمية السوسيو- اقتصادية والثقافية للمنطقة، وفك العزلة عن عدد من القرى المجاورة، وبروز منتوجات سياحية جديدة، وذلك خدمة لإشعاع مدينة ورزازات على الصعيد العالمي[62].

وفيما يتعلق بالطاقة الريحية، عرفت سنة 2013 مواصلة تفعيل إنجاز الحقل الريحي لطرفاية بقدرة 300 ميغاواط، كما تم إسناد إنجاز المشروع الريحي بتازة الذي تصل قدرته 150 ميغاواط إلى مجموعة شركات تتقدمها المجموعة الفرنسية (كهرباء فرنسا للطاقات المتجددة) بشراكة مع المجموعة اليابانية (ميتسوي أندكو).

فضلا عن ذلك، وفي إطار البرنامج المندمج للطاقات الريحية، سجل تطوير المواقع الريحية الكبرى خطوة جديدة مع تعيين مقدمي العروض بشأن طلبات العروض الخاصة بعدد من المجمعات الريحية بطاقة إجمالية قدرتها 850 ميغاواط موزعة كالتالي: طنجة 2 بقدرة 150 ميغاواط وميدلت بقدرة 100 ميغاواط وجبل لحديد بالصويرة بقدرة 200 ميغاواط وتيسكراد بالعيون بقدرة 300 ميغاواط وبوجدور بقدرة 100 ميغاواط.

ويمثل هذا المشروع المرحلة الثانية من المشروع المغربي للطاقة الريحية، حيث كانت المرحلة الأولى قد همت مشروع تازة بطاقة قدرها 150 ميغاواط.

هذا، وفي إطار القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة، تم إنجاز حقول ريحية بقدرة 200 ميغاواط (فم الواد 50 ميغاواط، أخفنير 100 ميغاواط، الحومة 50 ميغاواط) من طرف الخواص والتي تم تشغيلها خلال سنة 2013[63].

[62] المصدر: كلمة السيد مصطفى البكوري رئيس مجلس إدارة الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (masen) خلال افتتاح محطة "نور 1"
[63] المصدر حصيلة وتوقعات قطاع الطاقة والمعادن (مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2014)

في ما يخص مشاريع توليد الطاقة الكهرومائية، فقد تمت برمجة محطة الضخ عبد المومن بقدرة 350 ميغاواط لتشغيلها سنة 2020، كما تمت برمجة إنجاز المحطتين الكهرومائيتين لمدز (45 ميغاواط) والمنزل (125 ميغاواط) بعد اختيار الشركات المؤهلة للمشاركة في طلبات العروض لإنجازها.

كما تم الترخيص لإنجاز محطات كهرومائية بقدرة تناهز 100 ميغاواط من طرف الخواص في إطار القانون رقم 09-13.

- **على مستوى النجاعة الطاقية:**

جعلت الإستراتيجية الطاقية الوطنية من النجاعة الطاقية أولية وطنية، باعتبارها رابع الإمكانات الطاقية الموجودة، والوسيلة الأسرع والأدنى كلفة لإقتصاد الطاقة واستعمالها استعمالا أمثلا، ولخفض الفاتورة الطاقية، في اتجاه تخفيض بنسبة 12% في أفق 2020،و15% في أفق 2030.

في قطاع البناء، أطلقت الوكالة منذ سنة 2010 البرنامج المسمى« برنامج النجاعة الطاقية في البنايات» CEEB، الذي يرمي إلى الحد من الطاقة المستهلكة في قطاع البناء، أكبر مستهلك للطاقة بنسبة 36% من الاستهلاك الوطني للطاقة.

ومن أجل ضمان فعالية البرنامج، تم في نونبر 2014 إصدار المرسوم رقم 2.13.874 الذي يرمي إلى إقرار متطلبات تقنية في مجال البناء من أجل بناء مستدام وناجع طاقيا، سيتم إدماجها في المساطر الإدارية المتعلقة بمنح رخص السكن.

ولتطبيق مقتضيات هذا المرسوم، يتم إنجاز إجراءات مواكبة كالدورات التكوينية والتواصلية كما يتم إنجاز تسعة مشاريع بنايات نموذجية لإدماج تقنيات النجاعة الطاقية في قطاع البناء في إطار التعاون مع الإتحاد الأوربي، وقد تم تدشين أول برنامج نموذجي لبنايات سكنية بمدينة الحاجب[64].

في القطاع الصناعي، يتضمن برنامج النجاعة الطاقية الخاص بهذا القطاع عدة إجراءات من بينها إنجاز برنامج الافتحاصات الطاقية لفائدة المقاولات الصناعية بمساندة الصندوق الدولي للبيئة (GEF) والبنك الإفريقي للتنمية (BAD)، ومن أجل تحسين فعالية عملية التدقيق الطاقي، وضعت الوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية معايير مرجعية تحدد كيفية إجراء التحليل الطاقي[65].

وفي إطار تقوية النجاعة الطاقية في قطاع النقل، قام هذا الأخير بخطوات رئيسية تتمثل في تحسين الاستهلاك الطاقي للمحركات وتشجيع استخدام النقل الجماعي والرفع من مستواه وتشجيع استعمال السيارات الاقتصادية وإدماج مبادئ النجاعة الطاقية وحماية البيئة في عقود التدبير المفوض في قطاع النقل الجماعي.

[64] المصدر: حصيلة وتوقعات قطاع الطاقة والمعادن (مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2016)
[65] المصدر: حصيلة وتوقعات قطاع الطاقة والمعادن (مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2014)

ولتحسين هامش احتياطي الكهرباء خلال ساعات الذروة، تم اعتماد التوقيت المستمر GMT+1 منذ سنة 2008 (من شهر أبريل إلى شهر أكتوبر مع إستثناء شهر رمضان)، مما مكن من توفير ما يقارب مليون درهم في اليوم.

وفي إطار البرنامج الوطني لتوزيع سخانات الماء الشمسية "شمسي" الذي يهدف إلى الرفع من مساحة الألواح الشمسية من 300.000 متر مربع إلى 1700.000 متر مربع في أفق 2020 خاصة بالسكن الإقتصادي بشراكة مع وزارة السكنى، فقد تم سنة 2013 وضع ما يقارب 366.000 متر مربع من الألواح الشمسية بالنسبة لسخانات الماء.

ولتقوية النجاعة الطاقية في البنايات التابعة لقطاع السكن والصحة والسياحة والتربية الوطنية، تم وضع مدونة النجاعة الطاقية في البنايات والتحضير للتدابير المصاحبة، كما تم إعطاء الانطلاقة لبرنامج التأهيل الطاقي للمساجد، في إطار الاتفاقية المبرمة في 2014 بين وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة وشركة الاستثمار الطاقية (SIE)، والوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية (ADEREE). وكمرحلة أولية تمت برمجة 100 مسجد بهدف إنجاز الافتحاصات الطاقية والحملات التحسيسية، وقد إتخذ مسجد "السنة" بالرباط كمشروع نموذج لإنطلاق برنامج التأهيل الطاقي للمساجد.

هذا، وفي إطار تنفيذ البرنامج الوطني لتعميم استعمال المصابيح ذات الإستهلاك المنخفض، تم توزيع 6 ملايين مصباح من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب سنة 2015[66].

التحديات

يعرف الانتقال الطاقي الذي باشره المغرب في السنوات الأخيرة، نقطة تحول تاريخية بفضل الدفعة القوية التي أعطاها صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، للطاقات المتجددة بإعلان جلالته في خطابه، بمناسبة اجتماع قادة الدول في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغيرالمناخ المنعقد بباريس، على أن المغرب سيرفع حصة الطاقات المتجددة إلى 52 %من القدرة الكهربائية المنشأة في أفق سنة 2030،وهذا سيمكن المملكة، وللمرة الأولى في تاريخها، من التوفر على باقة كهربائية تتميز بتفوق الطاقات المتجددة على المصادر الأحفورية.

إن اعتماد هذا الهدف الطموح يرتكز أولا على ما يتميزبه المغرب من مؤهلات جغرافية واقتصادية وسياسية واجتماعية وكذا من إمكانات كبيرة من الطاقة الريحية تقدّر ب 25000 ميغاواط على اليابسة (ONSHORE)، بما في ذلك ما يقرب من 6000 ميغاواط يمكن إنجازها في أفق 2030، و250000 ميغاواط على ساحل البحر (OFFSHORE) .

[66] المصدر: حصيلة وتوقعات قطاع الطاقة والمعادن (مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2016)

ويتميز المغرب أيضا بإمكانات من الطاقة الشمسية قابلة للاستغلال تصل إلى 20000 ميغاواط، وكذا على أكثر من 3000 ساعة في السنة من التشمس،حيث يبلغ متوسط الإشعاع حوالي 6,5 كيلوواط ساعة بالمتر المربع يوميا.

هذا، وتم وضع تصور واضح للعشرية التي تلي 2020، يروم تقوية تنمية الطاقات المتجددة على نطاق واسع، كرافعة أساسية للاقتصاد الوطني، وعاملا مهما للتقليص من تبعية المغرب الطاقية، ومدخلا لتوفير وسائل تكنولوجية مبتكرة وفعالة للمواطن المغربي لتدبير أفضل لحاجياته الطاقية مما سيجعل بلادنا في قلب الحداثة ويمكنها من امتلاك تكنولوجيات المعرفة والذكاء التي تميز التوجهات العالمية الحديثة.

ولتحقيق هذا الهدف، سيتم إنجاز قدرة إضافية لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة تقدر ب 10100 ميجاواط في الفترة ما بين 2016 و2030، ستوزع بين حصتين متساويتين للطاقة الشمسية والريحية (20 %لكل واحد منهما) وبحصة أقل بالنسبة للطاقة الكهرومائية (12 %).

وبالتالي، فإن الاستثمار المرتقب في قطاع الطاقة خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 و2030 سيصل إلى حوالي أربعين مليار دولار أمريكي منها ما يناهز ثلاثين مليار دولار أمريكي لمشاريع توليد الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة،مما يمثل فرصا استثمارية كبيرة للقطاع الخاص الوطني والدولي،و يمكن من تقليص التبعية الطاقية من 98% سنة 2009 إلى أقل من 82 % في أفق 2030.

خامسا: قراءة في الآثار:

- **على مستوى التعليم والبحث العلمي:**

في إطار مصاحبة تفعيل الإستراتيجية الطاقية الوطنية التي تم إعطاء إنطلاقتها سنة 2009، والتي تتوخى، عبر تطوير مشاريع للطاقة الشمسية والريحية والمائية، الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية الإجمالية المحدثة في أفق 2020 إلى ما نسبته 42%، والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وخفض إستهلاك المصادر الطاقية التقليدية، تم سنة 2011 إحداث معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات (IERESEN)، بهدف دعم البحث التطبيقي، وتطوير الخبرات الوطنية، وخلق مناخ محفز للابتكار قصد تحقيق الإدماج الصناعي، وقد تم من خلال إستراتيجيته الخاصة تمويل مجموعة من مشاريع البحث التطبيقي وتنفيذ عدد من البرامج.

وفي هذا الإطار، يقوم المعهد بتمويل عدة مشاريع في مجال البحث التطبيقي والتي يتم فيها إشراك الجامعات ومدارس المهندسين الوطنية وتمكين الفاعلين من طلبة، وأساتذة باحثين، وصناعي القطاع من

تطوير كفاءاتهم عبر تنظيم المعهد لدورات تكوينية للمشاركة في ندوات عالمية، ودورات تدريبية لدى أكبر المعاهد العالمية في مجال الطاقة الشمسية.

وبعد مرور أربع سنوات من إحداثها، بلغ دعم هذه المؤسسة للمشاريع حوالي 200 مليون درهم، وسيمكن هذا المجهود من المساهمة في تكوين رأس مال بشري هام، حيث يستفيد من هذا الدعم أكثر من 280 طالب دكتوراة وطالب ماستر ومهندسين تمت إشراف أكثر من 120 أستاذ باحث مغربي مع نظرائهم الصناعيين في مجال الطاقات المتجددة.

المبالغ المرصودة للبحث والتطوير من طرف المعهد (بمليون درهم)	2012	2013	2014
الدعم المباشر لمشاريع البحث التطبيقي عن طريق (طلب مشاريع)	27	42	40
البنيات التحتية المتمثلة في المركب الطاقي الأخضر	-	0,8	150 (*)
المجموع	27	42,8	190
* تشمل المساهمات المالية لشركاء المعهد المحليين والأجانب بمبلغ 100 مليون.			

وتشكل هذه الشبكة الجامعية والصناعية قوة حقيقية للابتكار والإبداع في هذا المجال، مما سيمكن المغرب من التوفر على مركز تكنولوجي هام على المستوى الإقليمي.

وتجدر الإشارة إلى أن المعهد يقوم بالدعم الكلي لمشاريع البحث بالنسبة للجامعات، ومدارس المهندسين، ومعاهد البحث، بنسبة 1/3 إلى 2/3 في ما يخص الصناعيين، وذلك في حدود 5 ملايين درهم لكل مشروع.

كما قام المعهد بإبرام مجموعة من الاتفاقيات والشركات مع فاعلين وطنيين ودوليين رائدين، الهدف منها هو تطوير الخبرات والكفاءات ونقلها، من أبرزها:

- اتفاقية شراكة مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي بموجبها سيتم إنشاء مختبر فطو فلطائي يهدف إلى نقل الخبرة والتجربة في مجال تكنولوجيا الطبقة الفطوفلطائية الرقيقة، ويعتبر هذا الأخير من المختبرات الصاعدة على الصعيد الدولي لما سيشمله من تجهيزات وتقنيات متطورة ممولة بدعم مالي قدره 20 مليون درهم من طرف الوكالة الكورية للتعاون الدولي، ويشمل هذا الدعم كافة التجهيزات وكذا الدورات التكوينية لفائدة الفاعلين المغاربة.

- اتفاقية شراكة مع المجمع الشريف للفوسفاط تهدف إلى إنشاء محطة للطاقات الحرارية المركزة ترتكز على تقنية المجسات الأسطوانية المكافئة، قدرتها الإنتاجية 1 ميغاواط.

وفي إطار مواكبة الإستراتيجية الطاقية الوطنية، واصل قطاع الطاقة والمعادن مساهمته في إنجاز مشروع إحداث شبكة معاهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بكل من وجدة وطنجة وورزازات، ويتم إنجاز هذا المشروع الرائد في إطار شراكة تجمع من جهة، وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة و وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، ووزارة الاقتصاد والمالية، والوكالة المغربية للطاقة الشمسية (MASEN)، والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (ONEE)، والوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية(ADEREE)، وفدرالية الصناعات المعدنية والميكانيكية والإلكتروميكانيكية، والفدرالية الوطنية للكهرباء والالكترونيك والطاقات المتجددة، ومن جهة أخرى، الاتحاد الأوربي، والوكالة الفرنسية للتنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

وللإشارة، يرتكز مشروع إحداث هذه المعاهد على نتائج الدراسة القطاعية التي أنجزها قطاع الطاقة والمعادن في سنة 2011 لتحديد الإحتياجات الوطنية من الكفاءات والتخصصات في قطاع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وكذا على نتائج دراسة تكميلية أنجزها قطاع التكوين المهني سنة 2013 من أجل تدقيق الحاجيات من الكفاءات والتكوين لإنشاء معاهد التكوين في مهن قطاع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

كما يندرج المشروع في إطار تطبيق اتفاقية الشراكة الموقعة في 31 مايو 2011 تحت رئاسة صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله، بين الدولة ومهنيي قطاع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية السالف ذكرهم، والتي تهم إحداث وتسيير ثلاثة معاهد للتكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية بكل من وجدة وطنجة وورزازات.

وتهدف هذه المعاهد إلى تكوين عاملين وتقنيين وأطر في المهن ذات الصلة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، ولاسيما صيانة واستغلال حظائر الطواحين الريحية، وتثبيت وصيانة آليات الطاقة الشمسية والحرارية والضوئية، وصيانة واستغلال الطاقة الشمسية الديناميي- حرارية، وتثمين واستغلال مصادر الغاز الحيوي، كما تتوخى التكوين المستمر لمستخدمي قطاع الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

ولضمان نجاح هذه المعاهد، سيتم تفويض إدارتها وتسييرها لمهنيي القطاع (الوكالة المغربية للطاقة الشمسية، المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، فدرالية الصناعات الحديدية والميكانيكية والإلكتروميكانيكية، الفدرالية الوطنية للكهرباء والإلكترونيك والطاقات المتجددة)، التي إلتأمت في شركة م.إ "معاهد التكوين في مهن الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية"(Société IFMEREE SA).

ولإنجاز هذا المشروع، تم تخصيص غلاف مالي يقدر ب 285 مليون درهم (دون اعتبار المساعدة التقنية) أي حوالي 95 مليون درهم لكل معهد، والذي يتم تمويله بمساهمة مجموعة من الشركاء الأجانب ويتعلق الأمر ب:

- الوكالة الفرنسية للتنمية التي تساهم بتمويل جزئي يقدر ب 10 ملايين أورو؛
- الاتحاد الأوروبي الذي يساهم من خلال هبة مالية تقدر ب 10 ملايين أورو؛
- الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) التي تساهم بتمويل على شكل مساعدة تقنية بقيمة 3 ملايين أورو.

أما بالنسبة لتقدم إنجاز هذا المشروع، فقد تم بناء وتجهيز معهد وجدة، إضافة إلى إعطاء إنطلاقة أشغال إنجاز معهد طنجة من طرف صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس نصره الله خلال زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية إلى المغرب في 20 شتنبر 2015.

- **على المستوى الجهوي:**

في إطار تقوية قدرات الجهات والجماعات الترابية لتفعيل إستراتيجية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، يتم إنجاز البرنامج الجهوي بالجماعات الثلاث النموذجية بأكادير ووجدة وشفشاون على أن يتم تعميمه على باقي الجماعات، حيث تم تطوير مخططات عمل قطاعية وجهوية بإشراك القطاعات المعنية لإدماج تقنيات النجاعة الطاقية في قطاع البنيات والنقل والإنارة العمومية.

وبدعم من التعاون الألماني، يتم الإعداد لإنطلاق مبادرات لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية في المدن التي تحتضن المشاريع الكبرى في هذا المجال بكل ورزازات وميدلت وطاطا.

وتهدف هذه المبادرات إلى مواكبة التنمية وخلق فرص الشغل بالإضافة إلى التحسيس باستعمال تقنيات الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

محور المخطط الأزرق رؤية 2020

مقتطفات من الرسائل الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرات الوطنية ذات الصبغة الدولية للسياحة

المناظرة الرابعة للسياحة بالدار البيضاء 2004

"..... وإذا كان التقييم المرحلي ضمن استراتيجية تمتد على مدى عشر سنوات لا يمكن أن يكون ذا دلالة بدون ان يشمل على الأقل نصف هذه المدة، إلا أن في انجاز المخطط الأزرق الذي أصبح اليوم محققا بالنسبة للمراكز الساحلية للسعيدية والصويرة والأكسوس والحوزية يعتبر مؤشرا إيجابيا على التقدم في هذا الاتجاه إذ سينجم عنه توسيع قدرة الاستقبال في السنوات المقبلة..... وفي هذا الصدد فان الدولة لم تدخر جهدا بدعمها لهذا القطاع سواء بواسطة الوزارات المعنية أو بواسطة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإعداد جيل جديد من المناطق السياحية."

المناظرة الدولية السادسة للسياحة بطنجة 2006

".....لقد اعتبرنا "رؤية 2010" للسياحة الوطنية، التي أعلنا عنها في خطابنا لينابر 2001، بمثابة رافعة للتنمية في المغرب.....وإننا ندعو كافة المتدخلين في القطاع، إلى الاستمرار في التحلي بنفس روح التعبئة والالتزام، التي أبانوا عنها حتى الآن..... ذلكم هو المغزى العميق، للإرادة التي تحدونا، لرفع تحديات "رؤية 2010 "، ولجعل التنمية السياحية رافعة قوية لخلق الثروات، وتوفير فرص الشغل، ولتنمية بلادنا، وتحقيق انفتاحها على العالم وتفاعلها معه.... ".

المناظرة الوطنية السابعة للسياحة بفاس 2007

".... وفي هذا الصدد يعد المخطط الأزرق مبادرة مبتكرة من قبل الدولة لا تقتصر مزاياها على تحقيق الأهداف الكمية المتوخاة فحسب بل إن المقاربة المعتمدة في هذا المخطط الطموح قد فتحت المجال أمام دينامية تلقائية تدل عليها نوعية المشاريع المقترحة التي تقدم بها الفاعلون الخواص كما هو الشأن بالنسبة لمواقع جديدة ومنها كلا اريس وتامودا باي وواد شبيكة والداخلة.....ولهذه الغاية فإننا نهيب بحكومة جلالتنا وبكل الفاعلين والمهنيين لفتح ورش "رؤية 2020" للسياحة المغربية"، وفي هذا السياق ندعو الجميع للعمل على إنهاء انجاز الدراسات المعمقة وتحديد خيارات اعداد التراب ذات الصلة وفتح الحوار بين مختلف المتدخلين قبل سنة 2009 وذلك حتى يتسنى لبلادنا خلال سنة 2010 ابرام العقد - البرنامج الجديد لرؤية 2020 للسياحة المغربية.... ".

محور المخطط الأزرق
رؤية 2020

محور المخطط الأزرق
رؤية 2020

تقديم:

تميزت سنة 2011 بإنجاز مجموعة من المشاريع الرائدة من خلال إطلاق العديد من الأوراش في المجال السياحي الذي تراهن عليها المملكة بشكل كبير لتثمين المؤهلات التي تزخر بها، لعل أبرزها إطلاق المخطط الأزرق، ووضع استرتيجية قطاع السياحة (رؤية 2020)، التي تقوم على الاستمرار في جعل السياحة أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب.

وتطمح الرؤية الجديدة إلى جعل المغرب في سنة 2020 ضمن قائمة عشرين وجهة سياحية عالميا، واعتباره وجهة مرجعية في مجال التنمية المستدامة في الحوض المتوسطي، من خلال اعتماد نموذج سياحي فريد يوفق بين التنمية المنتظمة والتدبير المسؤول للبيئة واحترام الأصالة الاجتماعية والثقافية للمغرب، ووجهة متوسطية المتميزة بالأصالة والمرتكزة على إشعاع الثقافة والتقاليد في أبعادها المرتبطة بحسن الضيافة والانفتاح على الآخرين.

كما تهدف إلى مضاعفة الطاقة الإيوائية الفندقية ووضع روافع من شأنها توجيه الاستثمار السياحي نحو عروض للتنشيط وللرياضة وللترفيه، وكذلك تثمين التراث الثقافي المغربي المادي واللامادي وخلق بنيات تحتية للاستقبال ملائمة ومنح المناطق السياحية التموقع المستهدف.

وبغاية ضمان إشعاع للمؤهلات السياحية الشاطئية تم إدراج فكرة علامة اللواء الأزرق التي ترمز إلى اختيار الشواطئ النظيفة وذات الجودة العالية للاستحمام.

المخطط الازرق رؤية 2020

تتوفر المملكة المغربية على حوالي 150 شاطئا موزعة بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، حيث ترتكز أغلب الشواطئ، ويوجد في الساحل الشاطئي الشمالي لوحده 81 شاطئا وفي الساحل المتوسطي 42 شاطئا، أما في الساحل الجنوبي فيوجد 23 شاطئا، وتعرف شواطئ الجهة الشمالية ترددا كبيرا من قبل المواطنين سواء الذين يقطنون في المنطقة أو القادمين من مدن غير ساحلية.

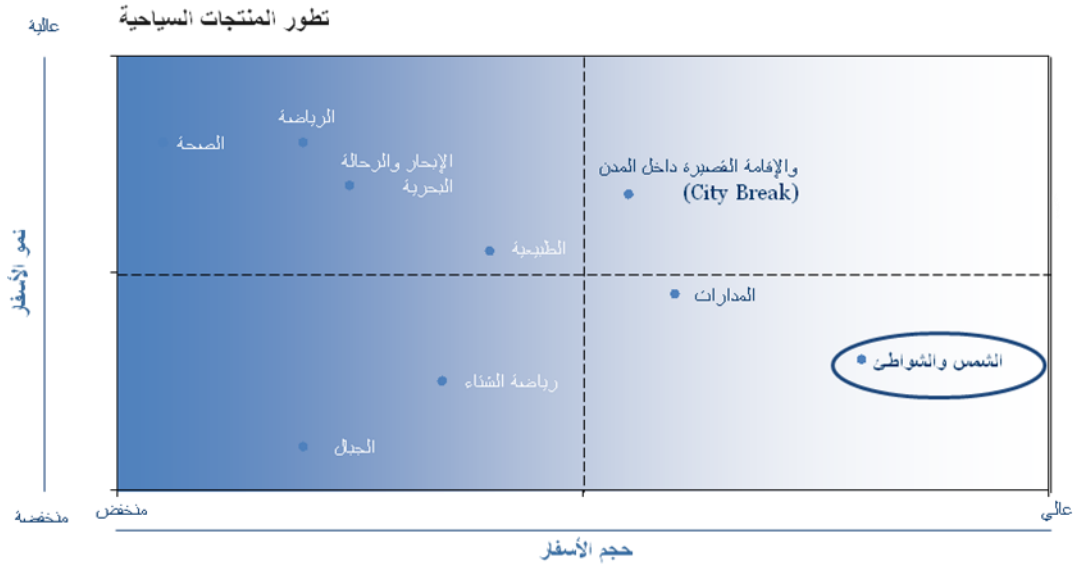

السياحة الشاطئية منتوج كمي وجد رأسمالي

وتعتبر الشواطئ المغربية رهان المخطط الأزرق على السياحة الداخلية والخارجية، إذ كان لا بد من استثمار ثروة المناطق الساحلية التي يتوفر عليها المغرب من اجل المساهمة في إعادة تشكيل القطب السياحي، الذي شكل على مدى سنوات مصدرا للدخل الوطني وثاني مصدر لجلب العملة الصعبة، ما فرض على القائمين على السياحة التفكير في صيغة للنهوض بالشواطئ لتصبح مصدر جذب للسياح، ومن هنا اعتمد "المخطط الأزرق" أو ما يعرف برؤية 2010 بغية إنشاء منتجعات ساحلية قادرة على تأهيل الشواطئ والرقي بمستواها لتصبح نقطا سياحية بامتياز.

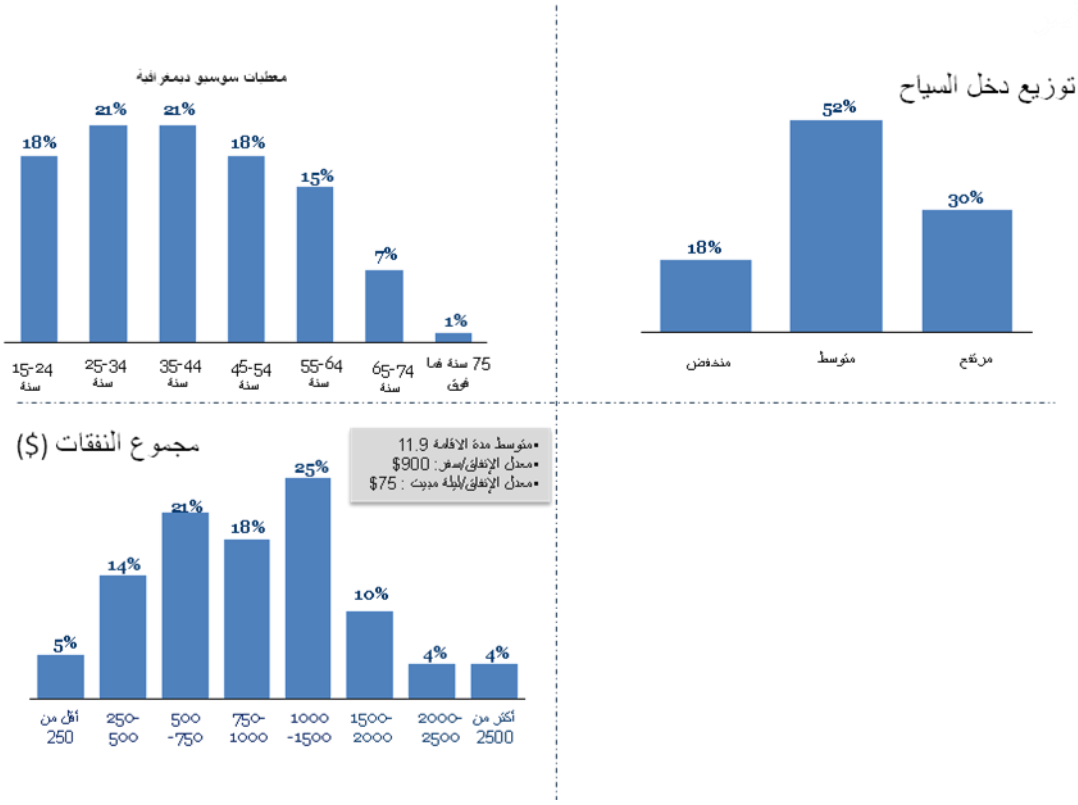

70٪ من السياح هواة "الشمس والشاطئ" دوي دخل متوسط أو منخفض ويتكونون أساسا من الأسر (وزارة السياحة)

وبمقتضى المخطط الأزرق، ارتفعت وتيرة إنجاز محطات الاصطياف خصوصا في طنجة (شمال المملكة) وأكادير (الجنوب) والجديدة قرب العاصمة الاقتصادية الدار البيضاء، وارتفعت سرعة تنفيذ المشاريع السياحية في مختلف الشواطئ.

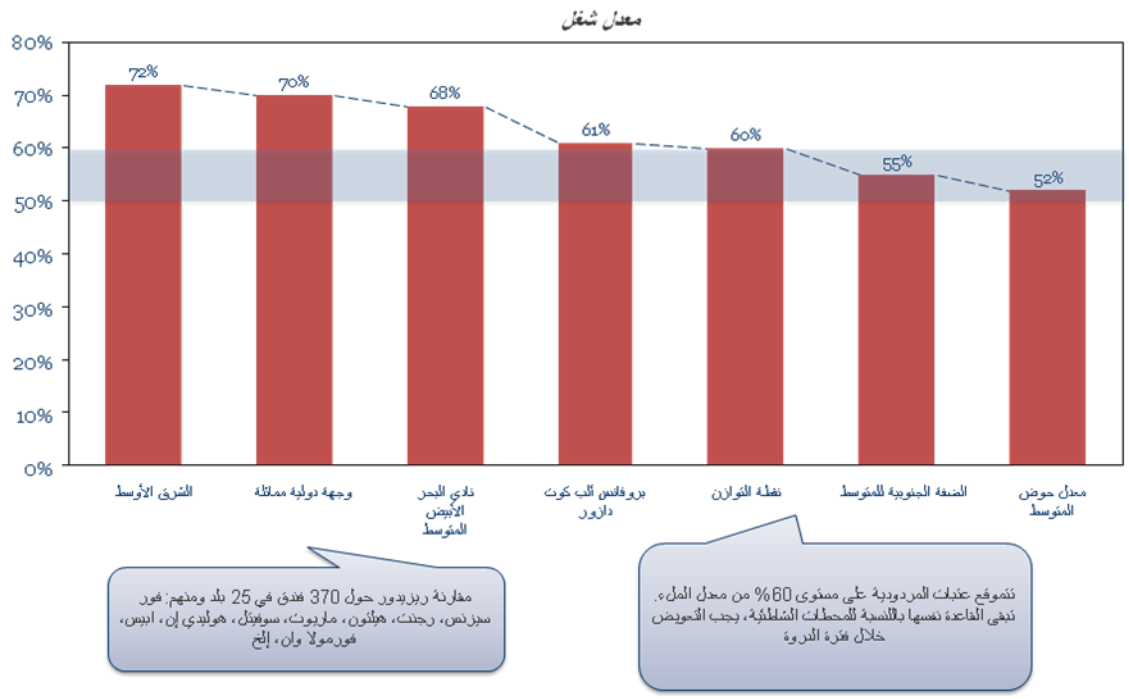

معدل الملء المستهدف في حوض المتوسط يتراوح ما بين 50% و70% كمعدل سنوي (وزارة السياحة)

ويرتكز المخطط الأزرق على تحقيق مجموعة من الرهانات والأهداف الإستراتيجية، كما رصدت له العديد من الإمكانيات المالية والمؤسساتية لإنجاحه .

أولا: مرتكزات المخطط الأزرق:

يرتكز البرنامج السياحي على مفهوم المحطات الساحلية المندمجة «الذكية»، الهادفة إلى خلق عرض مغربي تنافسي على الصعيد الدولي، يهدف في مرحلته الأولى إلى إعادة تموقع واستكمال المحطات وإعطاءها موقع تفضيلي مميز ومستدام (التي جرى إطلاقها وهي السعيدية ولكسوسوتاغازوت) وإكمال العرض السياحي بمحطات جديدة من خلال الاعتماد على منطق السوق، إذ سيجري إغناء تموقع هذه المحطات بعروض تنشيطية وترفيهية متنوعة ومكملة للبنى التحتية السياحية الأساسية، كما سيتم اتخاذ حزمة من التدابير المواكبة لدعم هذه التطورات الطموحة، وتغطية مختلف محاور هذه المواكبة (المجال الجوي، والتسويق،

التكوين)، حتى تصبح أكثر جاذبية وتنافسية في أفق بنية تحتية سياحية من الدرجة العالمية في ما يخص الجودة والرفاهية وسهولة الولوج.

وفي إطار رغبة المغرب في التموقع ضمن الوجهات العالمية العشرين الكبرى في أفق 2020، نهجت وزارة السياحة مختلف المقاربات لتنويع منتوجه السياحي واستقطاب أكبر عدد ممكن من السياح، وتشمل رؤية 2020 للسياحة البعد البيئي والتنمية المستدامة لتوظيف الإمكانيات والثروات الطبيعية والثقافية...

وتعتمد هذه الإستراتيجية على توزيع المغرب إلى ثمان مناطق سياحية:

- الموقع الثري «سوس-الصحراء الأطلسية» الذي يمتد من أكادير ونواحيها (تافراوت/ إموزار/ إداوتنان) إلى العيون وكلميم؛

- المغرب المتوسطي والذي يشمل السعيدية، مرشيكا وكلا إريس؛

- موقع مراكش الأطلسي المتعلق بوجهات مراكش وتوبقال والصويرة؛

- مغرب الوسط الوجهة السياحة الثقافية والتاريخية في ظل محور مواقع فاس ومكناس وإفران وكذا المحطات المألوفة والمتمثلة في:

- رأس الشمال؛

- وسط الأطلسي،

- جنوب الأطلسي الكبير ناهيك عن الوجهات البيئية الجميلة من قبيل الموقع الاستثنائي للداخلة؛

- الأطلس والوديان المتمحور حول ورزازات، والوديان والواحات والأطلس الكبير.

ولتمكين رؤية 2020 من تجاوز بعض العراقيل أحدث الصندوق المغربي للتنمية السياحية من طرف الدولة، لتشجيع الاستثمار الوطني والدولي وذلك بضخ موارد مالية تيسر الاستثمار والمشاريع السياحية الرئيسية والجديدة تصل إلى حدود 24 مليار درهم من التمويل البنكي للمشاريع الإستراتيجية.

وفي السياق ذاته، اعتمدت الوزارة المعنية التنمية المستدامة كخلفية ل6 برامج تهم السياحة الثقافية والشاطئية والطبيعية، مع برامج موازية ترتبط بالمناطق القروية المتميزة... في إطار البرنامج التوسيعي "المخطط الأزرق الموسع"، 6 محطات شاطئية: محطة السعيدية البحر الأبيض المتوسط (713 هكتارا، 17.000 سرير)، مزغان (504 هكتارا – 8000 سرير)، ميناء ليكسوس (461 هكتارا-12.000 سرير)، الصويرة موغادور (580 هكتارا- 10.500 سرير)، الشاطئ الأبيض (1000 هكتار- 7100 سرير)، وادي الشبيكة (1500 هكتارا- 10.000 سرير)، وقلعة إيريس (400 هكتارا- 7100 سرير) وتاغازوت، تشكل محطات حقيقية للنمو تنضاف إلى القطبين السياحيين الدوليين مراكش وأكادير.

ويعد «المخطط الأزرق»، من بين البرامج الإشعاعية التي تؤهل المغرب من التموقع ضمن التنافسية الدولية وكذا برنامج «غرين إيكو/التنمية المستدامة» الذي ينشد تعزيز بعدها الموارد القروية والطبيعية وتأهيل السوسيو اقتصادي .....

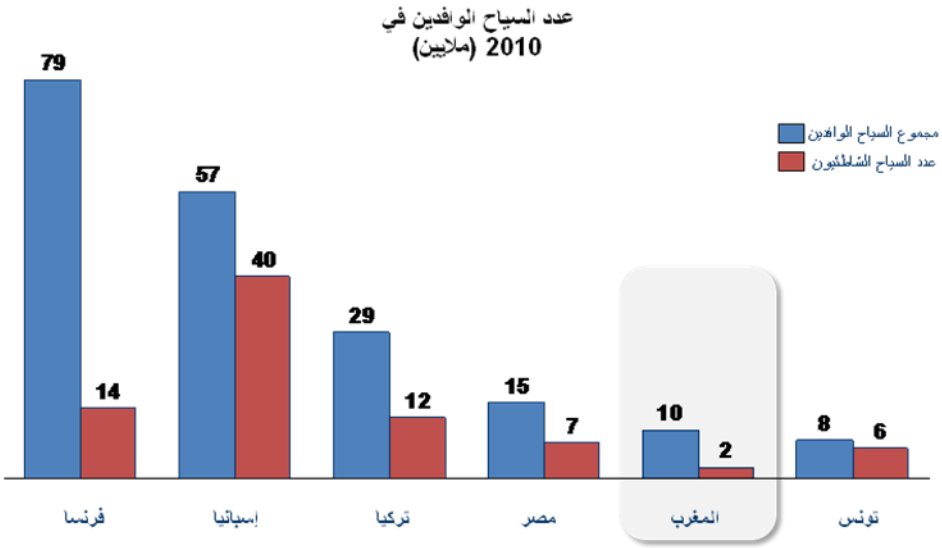

المغرب يستقطب ~ 2 مليون سائح شاطئي، منهم مليون في اكادير

ولضمان الاستثمارات الكفيلة بإنجاز هذه الإستراتيجية، تم اتخاذ ثلاثة تدابير أساسية تتمثل في:

- إحداث الصندوق المغربي للتنمية السياحية، بتمويل مشترك بين الدولة وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن المقرر أن يصل غلافه المالي إلى 15 مليار درهم ويكمن الهدف منه في رسملة حوالي 100 مليار درهم، وبتمويل من طرف البلدان الصديقة (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، والكويت) والمؤسسات المالية وتقديم منح مالية لدعم الاستثمار وتوجيهه نحو مناطق ناهضة أو أقل تنمية، ورصد غلاف بمبلغ 24 مليار درهم من التمويل البنكي للمشاريع، (البنك المغربي للتجارة الخارجية، والتجاري وفابنك، والبنك الشعبي المركزي، والقرض العقاري والسياحي، والشركة العامة)، وتعد المشاريع المرتقبة إستراتيجية بالنسبة إلى "رؤية 2020"؛

- رصد غلاف مالي لـ"رؤية 2010"، فاق 60 مليار درهم، تم توجيه معظمه في "المخطط الأزرق"بالإضافة عروض تمويلية من البنوك التجارية المدعمة لتمويل القطاع؛

- خلق صناديق استثمارية وطنية لدعم نشاط وتنمية المشاريع السياحية ومعالجة مشكل التمويل بالأموال الخاصة. وتتشكل هذه الصناديق المستقبلة لأياقتراح شراكة من: ActifInvest, Madaef, H partners, Hotels T capital, Saham؛

- وضع المكتب الوطني المغربي للسياحة (ONMT) ووكالات التنمية السياحية (ADT) استراتيجيات محددة لدعم الخدمات الجوية وزيادة جاذبية المناطق السياحية.

ثانيا: دعامات المخطط الأزرق:

من أجل تأمين الإشراف الاستراتيجي على رؤية 2020 وتعزيز الشرعية المؤسساتية للقطاع وضمان التفعيل الأمثل للاستراتيجيات ومخططات العمل المتعلقة بهذه الرؤية، تم الإعلان عن:

- تسريع إحداث الهيئة العليا للسياحة في أفق سنة 2015؛
- إحداث لجنة "أزور"، التي ستسهر على تسريع وتيرة انجاز محطات المخطط الأزرق وصندوق الضمان الخاص بالتمويل البنكي لدعم حاملي المشاريع واعتماد النصوص المتعلقة بإحداث شركات الاستثمار العقاري المسجلة في البورصة ومؤسسات الإيداع الجماعي العقاري؛
- استكمال التفكير في آليات إحداث منح الاستثمار في إطار الميثاق الجديد، وتنسيق وتبسيط الرسوم شبه الضريبية والمحلية وتمديد آجال الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة على شراء المنتجات المحلية، ابتداء من العام المقبل؛
- تسريع إحداث صناديق جهوية لتطوير الإنعاش السياحي لمختلف المجالات الترابية؛
- تعميق التفكير في آليات إحداث بطاقة العطل بغرض المساهمة في تحسين ميزانية السفر للسياح المغاربة وسن عطل مدرسية جهوية من أجل إنعاش السياحة الوطنية، ابتداء من الموسم الدراسي 2016/2015؛
- تسريع انبثاق فاعلين مهيكلين على صعيد التوزيع بهدف إطلاق وكالات أسفار وطنية مؤهلة للمشاركة في مجهود تسويق الوجهة المغربية؛
- تعزيز الرأسمال البشري خلال الفترة 2015- 2020 باحداث ونشر ميثاق الموارد البشرية لقطاع السياحة، من أجل إتاحة جاذبية أكبر (تدبير المسارات المهنية، تحفيز الموظفين، الاتفاقيات الجماعية...)؛
- الإعفاء الضريبي من حقوق الجمارك بالنسبة للتجهيزات الضرورية الخاصة بالمشروع: - الإعفاء الضريبي عند اقتناء التجهيزات والآلات الخاصة بالمشروع من المغرب خلال الشهور 24 الأوائل لابتداء من بداية نشاط الشركة؛

- الإعفاء الضريبي من حقوق الجمارك لمدة 36 شهراً بالنسبة للأملاك والمنتجات المستوردة؛

- الإعفاء الكامل للفنادق من ضريبة الشركات لمجموع رقم المعاملات بالعملة خلال 5 سنوات الأولى إبتداء من أول عملية استقبال للزبناء منجزة بالعملة، وتخفيض بنسبة 17،5% بعد هذه الفترة.

ومن تحديات رؤية 2020 أيضا مضاعفة حجم القطاع وتنمية الصناعة السياحية على مستوى جميع مناطق المملكة لتحقيق توزيع عادل للثروات، لذا اعتمدت مقاربة تشاركية توجت ببلورة برامج-عقد جهوية ساهم فيها كل المتدخلين والفاعلين مؤسساتيين كانوا أو منتخبين أو فاعلين في القطاع الخاص، وقد تم إنشاء العديد من البنيات لضمان الإشراف المنسجم على الاقتصاد السياحي الجديد.

ثالثا: تنزيل المخطط الأزرق:

اجتمعت لهذا الغرض الهيئة العليا للسياحة،كهيئة وطنية مكلفة بالإشراف على القطاع، في إطار شراكة الدولة والجهات والقطاع الخاص مع تركيز الجهود على أربعة محاور رئيسية:

أ- **الجهوية**: يتضمن هذا المحور تقسيم التراب الوطني إلى مناطق سياحية كبرى، كالآتي:

- المنطقة الشاملية: يدور عرض هذه المنطقة حول السياحة الثقافية والشاطئية حيث يرتقب زيادة الطاقة الاستيعابية لتتجاوز 43000 سرير بحلول عام 2020 فيما سيجل عدد السياح 7,2 مليون سائح، وبذلك ستساهم الجهة ب 7,2 مليار درهم كناتج سياحي داخلي خام وبخلق 128020 منصب شغل.

- منطقة المغرب المتوسطي: يتمحور هذا العرض حول مواقع السعيدية ومرشيكا وكالا إيريس، ووفقا للتوقعات الإستراتيجية يرتقب تطوير الطاقة الاستيعابية بحوالي 27300سرير لتغطية 921000 سائح، كما يتوقع ذر مداخل تقدر بحوالي 6 مليارات درهم، وبذلك ستساهم الجهة ب 2,7 مليار درهم كناتج سياحي داخلي خام.

- المنطقة الأطلسية الوسطى: تشمل هذه الوجهة الدار البيضاء والرباط و الجديدة، حيث يتمحور عرضها حول سياحة الأعمال و الترفيه،ويرتقب تحقيق طاقة استيعابية تصل إلى 39300 سرير بحلول عام 2020 فيما سيسجل عدد السياح 8,3 مليون سائح، كما يتوقع تحقيق مداخل تقدر بحوالي 1,24 مليار درهم مما سيمكن الجهة من أن تساهم ب 1,29 مليار درهم كناتج سياحي داخلي خام.

- منطقة المغرب الوسطى: تم تشكيل هذا المجال من منطلق التكامل بين مواقع مكناس وفاس وإفران، حيث يرتقب زيادة الطاقة الاستيعابية لتتجاوز 36000 سرير بحلول عام 2020 فيما يسجل عدد السياح 7,2 مليون سائح إضافة إلى 707000 مسافر محلي، وبذلك ستراهن الجهة على تحقيق مداخل تفوق 19 مليار درهم لتساهم بحوالي 30 مليار درهم كناتج سياحي داخلي خام.

- منطقة مراكش و الأطلسي: تغطي هذه المنطقة كلا من مراكش و توبقال و الصويرة، و يستهدف تحقيق طاقة استيعابية تقدر بحوالي 86000 سرير بحلول عام 2020، فيما سيجل عدد السياح 6,3 مليون سائح إضافة إلى 4,1 مليون مسافر محلي، وهذا من شأنه تحقيق مداخل تصل إلى 2,26 مليار درهم.

- منطقة الأطلس والأودية: ترتكز هذه الجهة على القطب السياحي المتمثل في ورزازات والذي يشمل الوديان والواحات والأطلس الكبري، ويدور عرض هذه المنطقة حول السياحة البيئية والتنمية المستدامة و يرتقب زيادة الطاقة الاستيعابية لتتجاوز 26000 سرير لتلبية طلب حوالي 9,1 مليون سائح إضافة إلى 000.388 مسافر محلي وبذلك تراهن الجهة على تحقيق مداخل تفوق 13 مليار درهم.

- المنطقة الأطلسية الجنوبية الكبرى: ستركز هذه الجهة حول الداخلة وعروض مندمجة للسياحة الطبيعة و الرياضة .وبالتالي، سيتم إنشاء 3800 سرير جديد ما من شأنه خلق عائدات تقدر بحوالي 819 مليون درهم، وبذلك ستساهم الجهة بحوالي 924 مليون درهم كناتج سياحي داخلي خام وبخلق 5600 منصب شغل.

- منطقة سوس والصحراء الأطلسية: ابتداء من أكادير، يغطي هذا المجال كل المناطق الداخلية لتمتد إلى العيون عبر كلميم، وسيتم إنشاء ما يقرب من 1100000 سرير لاستيعاب ما يقرب من 4 ملايين سائح ومليون مسافر محلي وهذا من شأنه تحقيق مداخل تقدر ب 28 مليار درهم، وبذلك ستساهم الجهة ب 4,29 مليار درهم كناتج سياحي داخلي خام و بخلق 181000 منصب شغل.

ب - التنوع والاستدامة: يتضمن هذا المحور:

- تسريع الأوراش الإستراتيجية الموجودة (برنامجي AUZR 2020 وبلادي)؛
- تدعيم الاستثمارات الهادفة إلى تثمين التراث و الثقافة (برنامج «التراث والموروث»)؛
- تنويع العرض السياحي من منتجات التنشيط الثقافي (برنامج التنشيط والترفيه)؛
- تثمين مجمل الموارد الطبيعية والثقافية (برنامج البيئة و الخضرة)؛
- تشجيع المنتجات السياحية ذات القيمة المضافة العالية (برنامج السياحات ذات الطابع المحلي التي لها قيمة مضافة).

ج- تمويل الاستثمارات السياحية: يتضمن هذا المحور إنشاء صندوق مغربي للتنمية السياحية يبلغ رأسماله المستهدف حوالي 100 مليار درهم ورصد إعانات لدعم الاستثمار، وتوجيهه إلى المناطق التي تعرف ضعفا في مؤشراتها التنموية وكذا تعبئة 24 مليار درهم من التمويل البنكي لدعم المشاريع الإستراتيجية في إطار رؤية 2020.

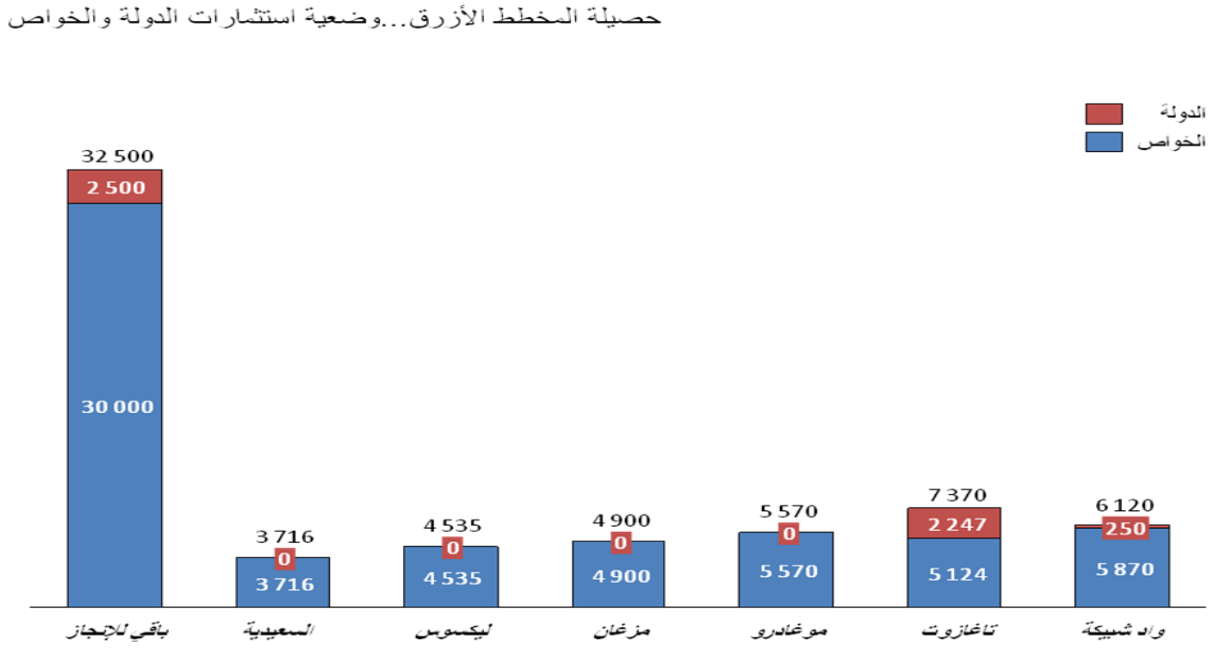

د- التكوين: يتضمن هذا المحور إنشاء مدرسة للامتياز في مجال التدبير الفندقي بشراكة مع المدرسة الفندقية بلوزان وإنشاء مركز للبحث والتنمية السياحية المستدامة، وبشراكة مع جامعتي "هارفرد" و"تورونتو".

إن رؤية 2010 حددت عدة أهداف منها استقطاب عشرة ملايين سائح ورفع الطاقة الإيوائية من 97 ألف سرير إلى 230 ألف وتوفير 600 ألف منصب شغل جديد ورفع المداخيل إلى 48 ألف درهم.

وبجرد الانجازات بين 2001 و2010، تتبين نتائج ايجابية على العموم بلغت معدل 93 في المائة بانتقال السياح الوافدين من 4.4 مليون إلى 9.3 مليون وبلوغ 46 مليار درهم من المداخيل، فضلا عن سياسة الأجواء المفتوحة حيث كان المغرب أول بلد يوقع سنة 2005 هذا الاتفاق مع أوروبا والذي أعطى نقلة مغايرة لخدمات النقل الجوي وتقريب الوجهات السياحية الرئيسية.

أما مجال التكوين، فقد تعزز ب12 ألف و 300 شخص مقابل 2000 عند انطلاقا المخطط الأزرق، موازاة مع إحداث ركائز التتبع كالمجالس الجهوية للسياحة ومرصد السياحة والشركة المغربية للهندسة السياحية لتطوير وتوجيه العرض السياحي وتتبع المشاريع الكبرى وعقد مناظرات السياحة. وعلى مستوى الإخفاقات، فان رؤية 2010 سعت إلى تحقيق 70 في المائة من نسبة الملء تحقق منها فقط50 في المائة، فيما وقفت ليالي المبيت عند 18 مليون ليلة بدل مليون المحددة، وبدورها لم تصل الطاقة الإيوائية للهدف المنشود، حيث سجلت 170 ألف سرير عوض 230 ألف.

وقد ربط مهنيوا القطاع الإخفاقات بمسألة الحكامة، بمعنىغياب آليات وهياكل مؤسساتية للتوجيه والتنزيل، وإن منطق الاستمرارية يحتم معالجة نقط الضعف خاصة على مستوى الموارد البشرية والتركيز على السياحة الثقافية، وتعزيز مكانة المغرب فيالفضاء المتوسطي وجعله ضمن قائمة العشرين وجهة الأكثر استقطابا عالميا.

رابعا: دعامات موازية لإنجاح المخطط الأزرق:

من أجل تعزيز تنافسية القطاع السياحي من خلال المخطط الأزرق تم اعتماد عدة دعامات، منها:

- تنويع الزبناء عبر الانفتاح على الأسواق الناشئة وتطوير السياحة الداخلية إلى جانب تعزيز موقعه بالأسواق التقليدية الأوروبية، ودعم مكتسبات المغرب بالأسواق العربية واستكشاف الأسواق الناشئة، خاصة البرازيل وروسيا والهند والصين.

- تحديث قنوات ترويج العرض السياحي، يظل تحقيق أهداف "رؤية 2020" من حيث توسيع وتنويع الزبناء رهينا بتحديث قنوات توزيع وترويج العرض السياحي الوطني، ومن بين الأدوات التي يمكن استغلالها في هذا الإطار نذكر الإنترنيت والهواتف الذكية التي أصبح إدماجها في استراتيجيات الترويج ضرورة ملحة بالنسبة للفاعلين السياحيين، وعلى صعيد آخر من الأنسب تعويض الحملات الإشهارية ذات الطابع العام والنمطي بأخرى تأخذ بعين الاعتبار نوعية وميولات الزبناء المستهدفين (العناية التي توليها الدولة للترويج السياحي عبر تعزيز ميزانية المكتب الوطني للسياحة، حيث تم رفعها بنسبة 12 %سنة 2013 لتصل إلى 336 مليون درهم).

- التزام الحكومة بمواكبة المشاريع المهيكلة المبرمجة في إطار "رؤية 2020" في إطار دعمها للقطاع السياحي رصدت الدولة ميزانية هامة للوزارة الوصية، حيث ارتفعت هذه الأخيرة بنسبة 33 %سنة 2013 لتبلغ 820 مليون درهم، ومن جهة ثانية تساهم الدولة في تمويل الصندوق الوطني لمؤشرات الصمود وطبيعة التحديات للتنمية السياحية بشراكة مع صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن المتوقع أن تصل الرساميل التي سيتم ضخها إلى 15 مليار درهم في أفق 2020 لدعم الاستثمار السياحي.

ويتجلى كذلك دعم الدولة للقطاع السياحي في إحداث آليات لمواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة بالقطاع، ويتعلق الأمر بكل من:

- «مساندة السياحة» و«امتياز السياحة»، واللتين تم إحداثهما في نونبر 2012، وقد تم تخصيص مبلغ 420 مليون درهم في إطار الآلية الأولى لمواكبة أزيد من 600 مقاولة صغرى ومتوسطة من أجل تحسين تنافسيتها.
- أما الآلية الثانية، فقد سطر لها هدف دعم المقاولات السياحية التي تتميز بإمكانات نمو هامة وذلك بغرض الرفع من رقم معاملاتها وإحداث المزيد من مناصب الشغل، ومن جهة تهدف إلى إعادة تفعيل آلية RENOVOTEL للمساعدة على تحديث 60 أخرى.

وفي يوليوز 2012، تم توقيع اتفاقية المقاولات السياحية، حيث بلغ المبلغ المرصود لهذا الغرض 500 مليون درهم، وبالإضافة إلى ذلك تضاعفت النفقات الضريبية المخصصة للقطاع السياحي خلال الفترة الممتدة ما بين2006و2012 لتصل إلى 446 مليون درهم، وبالموازاة مع ذلك، تحتل تعبئة العقار العمومي مكانة هامة

ضمن آلية دعم قطاع السياحة بالمغرب حيث تم تفويت 236.8 هكتارا من الأراضي لصالح 150 مشروعا للاستثمار السياحي، وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و2011.

- استدامة تمويل المشاريع السياحية بفضل التزام النظام البنكي وتعبئة رؤوس الأموال الأجنبية: يتجلى انخراط الأبناك في مواكبة "رؤية 2020" في التزامهم بتعبئة 24 مليار درهم لتمويل المشاريع المهيكلة التي تمت برمجتها في مختلف الجهات السياحية للمملكة، ومن جهتها تشكل رؤوس الأموال الأجنبية وسيلة واعدة لضمان استدامة تمويل هذه المشاريع حيث يبقى القطاع السياحي من بين القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة الأجنبية بالمغرب، ففي الفترة الممتدة ما بين 2005 و2012 تمكن القطاع من جذب 40مليار درهم من هذه الاستثمارات، أي ما يمثل 18 %من الاستثمارات الموجهة للمغرب، مما أهله لاحتلال المركز الثاني مباشرة وراء القطاع العقاري (22%).

- تصميم نظام حكامة مبني على التعاقد بين الدولة والجهات: يرمي نظام الحكامة المعتمد إلى مواكبة "رؤية 2020" في إطار تشاركي وتعاقدي يتجسد من خلال برنامج عقد وطني يحدد ضوابط التدبير الاستراتيجي للرؤية وبرامج عقود جهوية يؤطر تنفيذها على الصعيد الجهوي، ومن بين الإجراءات الرئيسية الأخرى المتعلقة بنظام الحكامة هناك إحداث المجلس الوطني للسياحة ووكالات التنمية السياحية كهيئة عليا تجمع الدولة بالجهات وبالقطاع الخاص وتضطلع بمهمة القيادة الإستراتيجية لرؤية 2020 عبر تتبع تنفيذها وتقييم انسجامها والتنسيق بين مختلف الفاعلين، ويعمل هذا المجلس في تكامل مع وكالات التنمية السياحية التي تتولى على مستوى جهاتها السياحية مهمة التنفيذ العملي للاستراتيجيات الترابية المنبثقة عن "رؤية 2020"، وفي انتظار تفعيل نظام الحكامة تم توقيع العديد من برامج العقود الجهوية المتعلقة على الخصوص، بجهات سوس-ماسة-درعة وطنجة-تطوان والشاوية-ورديغة والغرب-الشراردة-بني حسن وواد الذهب-الكويرة.

خامسا: النتائج الجزئية للمخطط وتحديات رؤية 2020

وفي سياق عرض النتائج الإجمالية بالقطاع السياحي، قدّم وزير السياحة في 02 ماي 2016 أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين حصيلة سنة 2015 ، وتضمّن عرضه جردا لإنجازات الوزارة خلال فترة 2010-2015 وتقديما لأوراش رؤية 2020. والذي ركّز على التموقع المتميز لوجهة المغرب وبمناعة القطاع السياحي ببلادنا على الرغم من الظرفية الإقتصادية العالمية المضطربة والسياق الجيو- سياسي الجهوي غير المستقر، حيث عرف عدد السياح الوافدين بمراكز الحدود نموا سنويا يقدر ب2 في المائة ما بين 2010 و 2015 (10,18 مليون سائح سنة 2015)، وارتفع العدد الإجمالي لليالي المبيت بنسبة 2 في المائة خلال الفترة الممتدة ما بين سنوات 2010 و 2015.

1- نتائج إجمالية:[67]

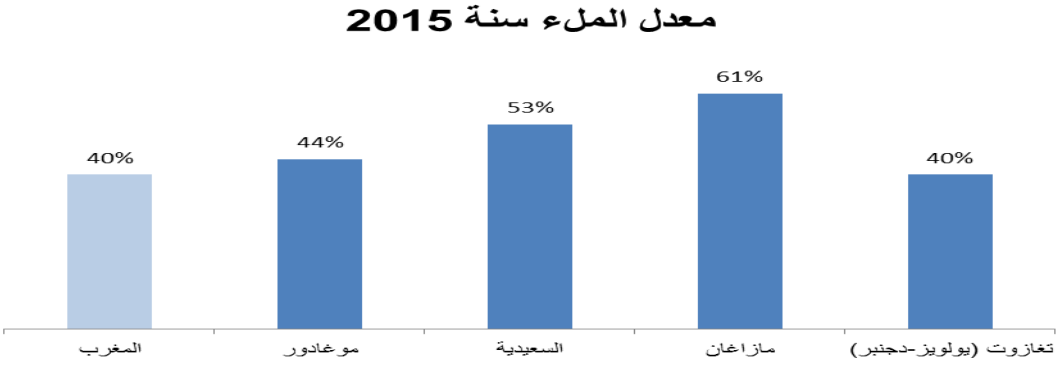

حصيلة المنتوج الشاطئي ..... المخطط الأزرق 2010 ... المخطط 2020

	+++	---
رؤية 2010	▪ عقار متوفر ▪ استراتيجية معدة (السوق، الديناميكية العامة، التكوين، الإنعاش، النقل الجوي، ...)	▪ ضعف انخراط الخواص في التنمية؛ ▪ تموقع غير ملائم للمحطات.
رؤية 2020	• إعادة تموقع كل محطة حسب الطلب ؛ • تحسين الربحية بضخ موارد مالية خاصة FMDT et CDG • خلق صندوق الضمان لمواكبة تمويل إنشاء الفنادق (شراكة مع الأبناك): ضمان 50 % من المديونية. • التثمين السياحي للمجالات الخلفية (منتوج طبيعي، ثقافي، منتوج خليط)	• عقار غير مفوتل SMIT"(*تحمل الخواص لمخاطر التهيئة*) • عدم خلق حافز للاستثمار من طرف وزارة المالية • ضعف انخراط الخواص في التنمية : منتوج غير جذاب للمستثمرين (اشكالية الربحية ، ضعف هامش الاستغلال ، نظام ضريبي غير ملائم، إلخ.) • عدم اعتماد SMIT «كشباك وحيد (على غرار مارتشيكا، ووكالة أبي رقراق ، والوكالة الخاصة لطنجة المتوسط والمناطق الحرة، إلخ.)

[67] نتائج مستخلصة من عرض السيد وزير السياحة أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين

المؤشرات	2014	2015	تباين 15/14
عدد ليالي المبيت الإجمالية بمؤسسات الإيواء السياحي المصنفة بمحطات المخطط الازرق	523 919	571 405	9%
متوسط مدة الإقامة (بالليالي)	3,8	3,16	-17%
معدل الملء	55%	54%	1-نقطة
عائدات السفر بالعملة الصعبة (بملايين الدرهم)	452	459	2%

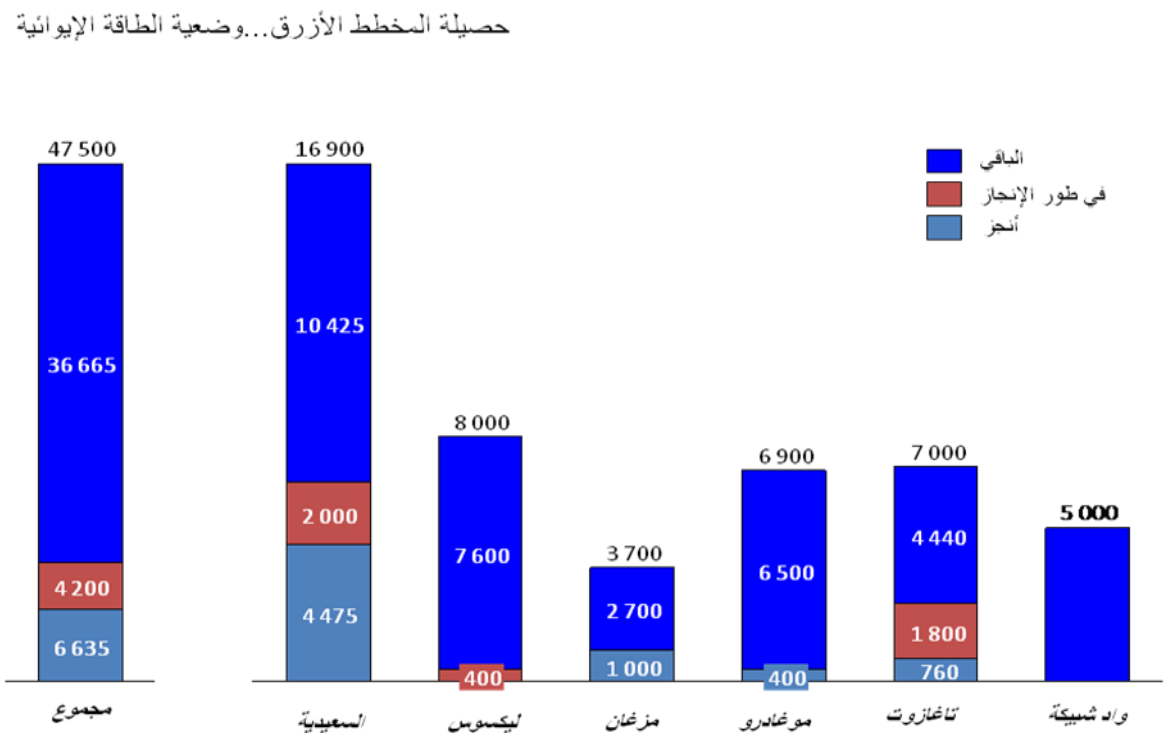

وبالنسبة لنتائج القطاع خلال الثلاثة أشهر الأولى لسنة 2016، فقد بلغ عدد السياح الوافدين 1.935693 سائح بانخفاض طفيف ب 0.5٪. كما تمثل عائدات السياحة بالعملة الصعبة 42% من صادرات الخدمات (358,6 مليار درهم ما بين 2011 و2015). ويساهم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة

بشكل ايجابي في الإقتصاد الوطني (بارتفاع بنسبة 3.8 في المائة سنويا خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و2015)، علاوة على دور القطاع في خلق مناصب الشغل حيث تمثل حصة الشغل المباشر لقطاع السياحة نسبة 4.7 في المائة في الحجم الإجمالي للتشغيل.

وبالنسبة لأهم انجازات سنة 2015 فيما يتعلق بالمنتوج، أبرز الوزير التقدم الملموس في انجاز محطتي بلادي في كل من مهدية، وإيمي ودار (بنيات الترفيه، والإقامات الفندقية ..)، وافتتاح وحدة فندقية بتغازوت (فندق الغولف، 400 سرير) بالإضافة إلى افتتاح المشروع الترفيهي لسندباد بمدينة الدار البيضاء وافتتاح حديقة التماسيح والعجلة الكبيرة بأكادير.

وبالنسبة للتسويق والتوزيع، فقد تم تنظيم حملات تواصلية همت فرنسا والمملكة المتحدة وإسبانيا وبولندا وجمهورية التشيك والشرق الأوسط، وما يقارب 100 شراكة و22 ورشة استكشافية للمهنيين بالإضافة إلى مشاركة المغرب في 88 معرض سياحي، والتعاقد على قرابة 3 ملايين مقعد مع 12 شركة طيران وافتتاح خطوط جوية جديدة.

أما فيما يخص السياحة الداخلية، فقد تم اعتماد جدولة جهوية للعطل المدرسية بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني مع تقسيم الجهات إلى ثلاثة أقطاب (دخلت حيز التنفيذ منذ بداية سنة 2016).

وفيما يتعلق بالاستدامة، فتم إعداد دفاتر تحملات يؤطر استغلال المخيمات المتنقلة والرياضات الميكانيكية ووضع برنامج تواصل حول نظام رصد الاستدامة في المنطقة النموذجية، بالإضافة إلى تنظيم الدورة الأولى للندوة الوطنية للسياحة المستدامة والمسؤولة في يناير 2016 وتوزيع الجوائز المتعلقة بالسياحة المستدامة.

وفي إطار التنافسية ومن أجل رفع وتيرة الإستفادة من برامج الدعم، تم إطلاق مبادرة لتحفيز 100 مقاولة سياحية (الإيواء السياحي، وكالات الأسفار، النقل السياحي الطرقي) للإستفادة من آليات الدعم "رينوفوتيل 3" و"مساندة سياحة"، علاوة على تدارس مع وزارة المالية لبرنامج تمويل "مساندة سياحة" للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة ومدّها بالإمكانيات اللازمة لضمان استمرارية البرنامج.

وفيما يخص تحديث وتحيين القوانين المنظمة للمهن السياحية وتحسين تأطير النشاط السياحي، فقد تمت المصادقة على القانون رقم 14-80 المتعلق بالمؤسسات السياحية وبأشكال الإيواء السياحي الأخرى، وكذلك المصادقة على المرسوم التطبيقي للقانون 12- 05 المنظم لمهنة الإرشاد السياحي، وتم إعداد دليل للاستثمار في قطاع النقل السياحي الطرقي وتنظيم قوافل التنافسية في شهر شتنبر حول موضوع السياحة الإلكترونية بمشاركة 126 مقاولة.

وبخصوص تطوير الرأسمال البشري، تم إحداث 4 مراكز لتدبير المسار المهني والإدماج والتكوين في تخصص إدارة المقاولة السياحية، وإحداث 4 مؤسسات للتميز في التكوين الفندقي والسياحي بمراكش وأكادير والمحمدية وفاس، إلى جانب إحداث المسار المهني في الإعدادي بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين

(مراكش و فاس في شعبتي الطبخ والمطعمة) وشعبة في الإجازة المهنية "تدبير هندسة المطعمة" وشعبة ماستر في "مرشد المدن والمدارات السياحية" لمصاحبة برنامج إصلاح مهن الإرشاد السياحي وكذا الباكالوريا المهنية بشراكة مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بكل من مراكش وفا س.

أما فيما يتعلق بالحكامة، فقد تم إحداث المجلس الوطني للسياحة، وذلك تطبيقا لمقتضيات برنامج العقدة الوطني رؤية 2020، الموقع أمام أنظار جلالة الملك مُحَمَّد السادس يوم في 30 نوفمبر 2010، كما تم الشروع في إعادة هيكلة المصالح الخارجية للوزارة أخذا بعين الاعتبار التقسيم الترابي الجهوي الجديد للمملكة والاختصاصات الجديدة للجماعات الترابية، وتتواصل المشاورات مع الشركاء المعنيين في شأن إحداث وكالات التنمية السياحية.

تقدم رؤية 2020 (2011 – 2015)

المؤشرات	2010	2015*	النمو (2010-2015)*	توقعات 2016	النمو المرتقب 2016-2015
عدد الوافدين (بالملايين)	9,3	10,17	10%	10,3	1,8%
الإيرادات بالعملة (مليار درهم)	56,4	59	5%	60	2%
الطاقة الإيوائية الإجمالية (سرير)	177 000	231 500	31%	241 000	4%
عدد مناصب الشغل	450 000	510 000	13%	520 000	2%

وكشف وزير السياحة خلال مؤتمر حول السياحة في 29 مارس 2015 بمدينة أكادير، أن المغرب يحقق رقم معاملات يفوق 117 مليار درهم(11.8 مليار دولار) سنويا في قطاع السياحة بطاقة استيعابية تصل إلى 300 ألف سرير، وأن معدّل النمو السياحي في البلاد لا يتجاوز 10 % برهان جذب 20 مليون سائح أجنبي بحلول عام 2020، معتبرا بطء الاستثمارات في قطاع السياحة بوجهة أكادير كباقي المدن الساحلية السياحية على الرغم من وجود مؤهلات طبيعية وإمكانيات كبيرة، بسبب تقادم المنتجات السياحية وتراجع جاذبيتها السياحية، بالإضافة إلى تقلص وانحسار الخطوط الجوية التي تربطها بكبريات العواصم العالمية وضعف الإعتمادات المالية الخاصة بترويج وتسويق المنطقة دوليا، مما أدى إلى توقف 12 مشروعا استثماريا سياحيا بطاقة استيعابية بكلفة مالية تبلغ 27.5 مليون درهم (2.8 مليار دولار).

وتم إطلاق دراسة لتقييم منتصف فترة إستراتيجية في فبراير 2016 من طرف وزارة السياحة وذلك من أجل تنمية السياحة "رؤية 2020"، برئاسة وزير السياحة وبحضور رئيس مرصد السياحة وممثلي الكونفدرالية الوطنية للسياحة وجمعيات مهنية وخبراء المكتب الدولي الاستشاري المكلف بالدراسة Boston Consulting Group (BCG)، تم التركيز على أهمية استحضار نتائج الدراسات السابقة ورؤية السياحة السابقة وكذا على ضرورة تبني قيادة مشتركة لهذا التقييم المنتصفي والمبرمج في إطار رؤية 2020، بهدف:

- رصد مدى تقدم مختلف أوراش الرؤية السياحية ووقعها على الصناعة السياحية الوطنية، بالنظر إلى السياق العالمي والتقلبات الكبرى للوضع الجيواستراتيجي وتداعياته على صناعة السياحة العالمية وكذا تطور بنية الأسواق السياحية المتسمة بتحديات جديدة وطرق جديدة للتواصل عبر التكنولوجيا الرقمية.
- بلورة روافع جديدة لتنمية العرض والطلب السياحي من أجل تشخيص نقط التعثر التي تم تشخيصها على امتداد سلسلة القيم السياحية واقتراح سيناريوهات للتقويم من خلال مخطط يخص فترة للتسريع 2016 -2020.
- تحليل ناجع للنتائج ومخطط عمل إصلاحي.

ليالي المبيت بالمحطات السياحية

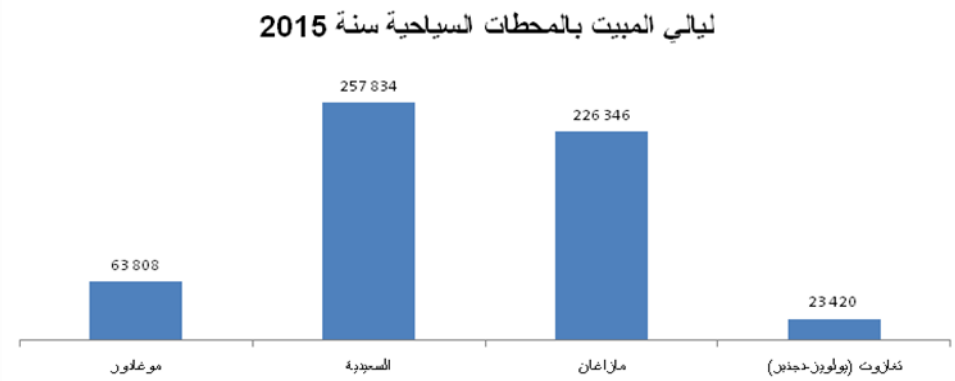

✓ مجموع ليالي المبيت بالمحطات السياحية سنة 2015 هو 408 571، 85 في المائة منها تم تحقيقها في محطتي مازاغان والسعيدية

✓ 33 في المائة من ليالي المبيت المسجلة في المحطات السياحية تم تحقيقها من طرف السياح المقيمين

21

وارتكز تقييم المنتصف لرؤية 2020 حول تحليل التقدم المسجل خلال فترة 2011-2015 بالمقارنة مع النتائج المسطرة، وتشخيص وتقييم منهجيات وخطوات وإجراءات مواكبة لتفعيل أوراش/برامج رؤية 2020، وتحليل التوجهات العالمية لقطاع السياحة وللطلب المرتبط به وكذا للعرض والمنافسة في أفق 2020. وتم

اقتراح سيناريوهات إصلاحية لرؤية 2020 عبر بلورة مخطط للتسريع قصير الأمد 2016-2020 ومخطط مهيكل يكرس مكانة قطاع السياحة كرافعة مهمة للتنمية الجهوية.

فعلى مستوى التمويل: تم التوقيع في بداية سنة (2016) بالرباط، على مذكرة تفاهم تقضي بإنشاء صندوق لضمان المشاريع السياحية، وذلك في إطار إنجاز مشاريع التنمية ودعم الاستثمار السياحي لرؤية 2020، من طرف وزير الاقتصاد والمالية ووزير السياحة ورئيس المجموعة المهنية لبنوك المغرب والمدير العام لصندوق الضمان المركزي ورئيس المجلس الإداري للشركة المغربية للهندسة السياحية، أفرزت عن وضع آلية لضمان القروض البنكية الممنوحة لانجاز مشاريع الإيواء/أو التنشيط السياحي ذي الحجم المتوسط والكبير وضمان القروض البنكية على المدى المتوسط والطويل للمقاولات السياحية.

وتقدّر ميزانية هذا الصندوق الموجه بالخصوص للمشاريع السياحية للمخطط الأزرق (السياحة الشاطئية) لفترة 2015-2020 ب 400 مليون درهم للفترة الممتدة ما بين 2016 و2020، وتتم تغطية المبالغ في حدود 300 مليون درهم من طرف الدولة و100 مليون درهم من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسيمكن هذا الصندوق الذي يأتي لاستكمال الهندسة الإجمالية للموارد المالية الممتلكة على شكل صناديق خالصة وديون بنكية أنشأت منذ انطلاق رؤية 2020، من إعطاء زخم جديد للمشاريع الصاعدة التي لم يتم إنجازها بعد.

ومن أجل مواكبة تنمية محطات المغرب الأزرق، فإن الحصة المخصصة للمشاريع المبرمجة في إطار المحطات الشاطئية لهذا المخطط أكثر جاذبية، بنسبة تصل إلى 60 في المائة في مقابل 50 بالمائة بالنسبة للمشاريع التي لا تدخل في هذا الإطار، وهكذا تسعى هذه الآلية من حل إشكالية ديون البنوك من خلال تقاسم المخاطر التي تتحملها هذه الأخيرة بسقف يصل إلى حدود 50 مليون درهم بالنسبة للمشروع و350 مليون درهم بالنسبة للمحطة في حالة عدم التزام المستثمر، وذلك استكمالا لعرض الضمان الذي يمنحه "صندوق الضمان للمقاولات الصغرى والمتوسطة" الذي يستهدف المشاريع التي يقل حجمها عن سقف التزام ب 10 مليون درهم للمشروع.

وستمكن هذه الآلية على المدى المتوسط والبعيد من التقليص من المخاطر التي تتعرض لها البنوك التي تمنح المزيد من القروض ومن إعطاء دينامية للتشغيل بخلق مناصب الشغل (نحو 20 ألف منصب شغل من ضمنها 10 الاف منصب شغل مباشر)، وتتضمن المذكرة إنشاء لجنة للتتبع تضم ممثلين عن وزارتي الاقتصاد والمالية والسياحة والشركة المغربية للهندسة السياحية والمجموعة المهنية لبنوك المغرب وصندوق الضمان المركزي من أجل تفعيل هذه الآلية، ويتوجب على المقاولات الراغبة في الاستفادة من هذه الآلية أن تكون:

- خاضعة للقانون المغربي؛
- أن تقدم برنامجا ماليا ناجعا للاستثمار لإنشاء مؤسسة الإيواء طبقا لمقتضيات قانون 61.00 المتعلق بالمؤسسات السياحية (باستثناء الإقامات العقارية للترويج السياحي أو مؤسسة التنشيط السياحي)؛
- تقديم طلب الضمان قبل نهاية يناير 2020.

لكن الملاحظ أنه في ظل غياب آلية للضمان مكيفة مع المشاريع السياحية الإستراتيجية التي يتجاوز معدل استثماراتها 100 مليون درهم، واصلت البنوك النظر إلى المشاريع السياحية باعتبارها محفوفة بالمخاطر بالخصوص مشاريع التنشيط ومشاريع الإقامة بالوجهات الصاعدة التي تشكل المحطات الشاطئية أحد مكوناتها، مع فرصة إعطاء صندوق الضمان الثقة للبنوك والمستثمرين حول انخراطهم بمشاريع المحطات الشاطئية.

وتسعى الوزارة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية لإنشاء آلية ترمي إلى دعم الاستثمار السياحي وتوجيهه نحو الأراضي الأقل تنمية أو الصاعدة وكذا نحو الفرص الجديدة للتنمية (تمنح الاستثمارات مع الأخذ بعين الاعتبار للمخاطر التي يتوجس منها المستثمرون بالنسبة لكل منطقة وكل منتوج).

أما على مستوى الموارد البشرية: وقعت كل من المنظمة الدولية للتمويل(IFC) أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي ووزارة السياحة ومرصد السياحة بتاريخ 28 يناير 2014 على اتفاقية شراكة من أجل تعزيز آفاق تشغيل الشباب بالمغرب، وذلك في إطار مبادرة التكوين من أجل التشغيل للشباب العربي (E4E) التابعة للمنظمة الدولية للتمويل IFC والذي تم إطلاقه سنة 2011 بمصر والأردن وتونس ثم المغرب، ويعتمد هذا البرنامج على شراكات بين القطاعين العام والخاص لمنح الشباب التكوين والمهارات الأساسية، استجابة لمتطلبات المقاولات.

وفي هذا الإطار، ستوفر المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) الاستشارة والخبرة لكل من الوزارة ومرصد السياحة من أجل مساعدة الشباب على إيجاد العمل، وذلك بخلق آليات خاصة بالتشغيل والمهن بالمرصد وكذا بلورة برنامج يعمل على تحسين منظومة التكوين في القطاع السياحي، ولتعزيز نموه يتوجب على القطاع تكوين ما يوازي 130.000 شاب في مختلف مهن السياحة لتكريس النمو الذي يعرفه القطاع وتقليص التفاوت بين التكوينات المقدمة واحتياجات المقاولات المشغلة.

وللتذكير، ينجز هذا المشروع بفضل دعم خاص من طرف البنك الإسلامي والحكومة الهولندية والكتابة العامة للشؤون الاقتصادية السويسري .

الرفع من أداء المكتب الوطني للسياحة على ضوء ملاحظات التقرير الأخير للمجلس الأعلى للحسابات

في إطار ممارسته للاختصاص الموكول إليه بمقتضى الدستور والقانون، والذي يتوخى مراقبة حسن صرف الأموال العمومية وفق أهداف محددة مرتكزة على النتائج، نشر المجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 1 ابريل 2015، مضامين التقرير السنوي المفصل والمتعلّق بأنشطة المحاكم المالية برسم عام 2013، الذي رفعه رئيس المجلس الأعلى للحسابات، إلى صاحب الجلالة الملك مُحَمَّد السادس..

ورصد قضاة المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من الاختلالات التي طبعت تسيير المكتب المغربي للسياحة الذي يتولى مهمة الترويج للمنتوج السياحي المغربي داخل وخارج ارض الوطن، أهمها:

1_ **قصور إستراتيجيته**: التي ارتكزت أساسا على اعتبارات القرب من الأسواق المصدرة عوض معيار النفقات السياحية، مشيرا إلى أن الأسواق التي يعتبرها المكتب أولوية (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة) لا تمثل سوى 21% من مجمل النفقات للدول العشر الأولى في ترتيب المنظمة الدولية للسياحة، أي ما يعادل 430 مليار دولار ممثلة بذلك 47% من السوق العالمي.

وقد أسفرت المعايير السالفة الذكر عن تموقع المغرب في ثلاثة أنواع من الأسواق سنة 2004، وهي الأسواق الإستراتيجية وتشمل فرنسا واسبانيا والبرتغال وألمانيا والمملكة المتحدة، والأسواق المستقبلية والمتمثلة في ايطاليا وسويسرا والدول الاسكندينافية والبينيلوكس والشرق الأوسط، وأخيرا الأسواق ذات الطابع التكتيكي (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا)، وقد حظيت الأسواق الإستراتيجية، حسب التقرير، بنسبة ثمانين في المائة من توقعات ميزانية الإنعاش مقابل 16 و4 في المائة لكل من الأسواق المستقبلية والأسواق التكتيكية.

وأشار إلى أن تموقع المغرب في هذه الأسواق عرف عدة مراجعات دون توثيق لذلك ودون الارتكاز على تحاليل للأسواق من شأنها تفسير التغيرات التي قد تكون طرأت على مستوى هذه الأسواق، وهو ما يدل على "عدم الوضوح فيما يتعلق بخيارات تموقع المغرب على غياب عمليات متسلسلة من شأنها المساعدة على تحديد أهداف يمكن تحقيقها وتخصيص الإمكانيات المادية والبشرية لذلك، وكذا تحديد المهمات الدقيقة المنوطة بكل متدخل على مستوى المكتب وكذا فروعه بالخارج"، حسب ما ورد في تقرير المجلس.

وبالموازاة مع إعادة تصنيف الأسواق المستهدفة، تخلى المكتب عن منطق تخصيص الموارد للأسواق بالنظر لتموقعها الاستراتيجي، وفي هذا الصدد يقول التقرير:"انتقل المكتب من وضع أولويات إستراتيجية لاختيار الأسواق وتخصيصها بنسب من ميزانية الإنعاش إلى إعادة الاعتبار لهذه الأسواق بالنظر إلى الأنشطة التي يعتزم القيام بها، دون الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات على مستوى مخصصات الميزانية وكذا التوازن بين قنوات التواصل المتصلة بالمستهلكين ومهنيي السفر ووسائل الإعلام بالكيفية التي تتناسب مع خصوصيات كل سوق.

إضافة إلى أن البيئة الجديدة لتوزيع السفر لم تؤد إلى تغير حقيقي على مستوى تسويق المغرب كوجهة سياحية.

2- **غياب التجديد** في وسائل التكنولوجيا المستعملة في عملية الترويج السياحي، اذ موقع المكتب على الانترنت المحدث سنة 2008 الاستعمال الوحيد للتكنولوجيا الجديدة للمعلومات رغم كونه لا يستغل نظاما لتدبير العلاقة مع الزبون بسبب عدم التقاطه لأسماء وعناوين واهتمامات الزوار.

وتبعا لذلك، يوصي المجلس الأعلى للحسابات ب:

1- إعطاء الأولوية اللازمة للأنشطة المتعلقة بدراسة الأسواق من طرف المكتب، حتى تكون في مستوى رهانات رؤية 2020؛

2- إضفاء الطابع الرسمي على مسلك صنع القرار قصد إرساء مبادئ المسائلة والتقارير؛

3- تجاوز التأخير الذي يطبع إصدار مجموع الوثائق الإستراتيجية المتعلقة بتفعيل رؤية 2020، خاصة منها مخططات العمل التسويقي والاستمرار في الحفاظ على مكتسبات السياحة المغربية بالأسواق التقليدية، مع اغتنام الفرص التي تتيحها الأسواق الناشئة من أجل تحديد توقع للمغرب فيها وكذلك تطوير قطاعات أخرى من السوق السياحية، كالمغاربة المقيمين بالخارج والسياحة الداخلية وسياحة الاجتماعات والأعمال والسياحة الثقافية؛

4- تطوير العلامة التجارية للوجهات وتعزيز مقوماتها واستكشاف السبل لتثمين العلامة التجارية للمغرب كوجهة سياحية؛

5- ضمان توقع ثابت على مستوى مختلف الأسواق على المدى المتوسط بالاستناد إلى دراسات تسويقية والسهر على ضمان احترام الاختيارات المبرمجة المرتبطة بالوسائل المتاحة وآليات التتبع والتقييم.

Figure 5: Glissement de la programmation des capacités litières

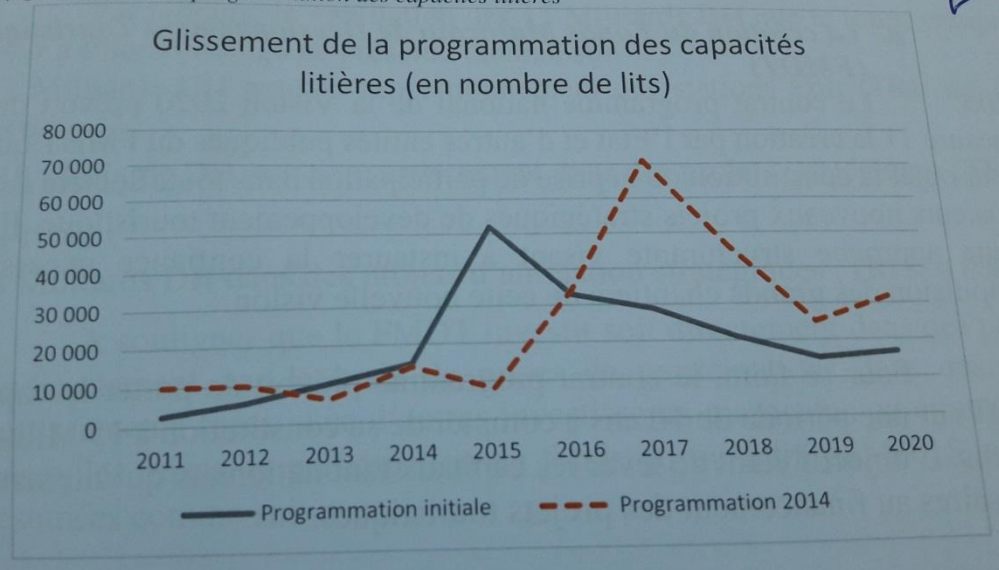

Source : Ministère de Tourisme, traitement par commission.

Figure 6: Capacités litières réalisées à fin juin 2015 pour les six stations Azur

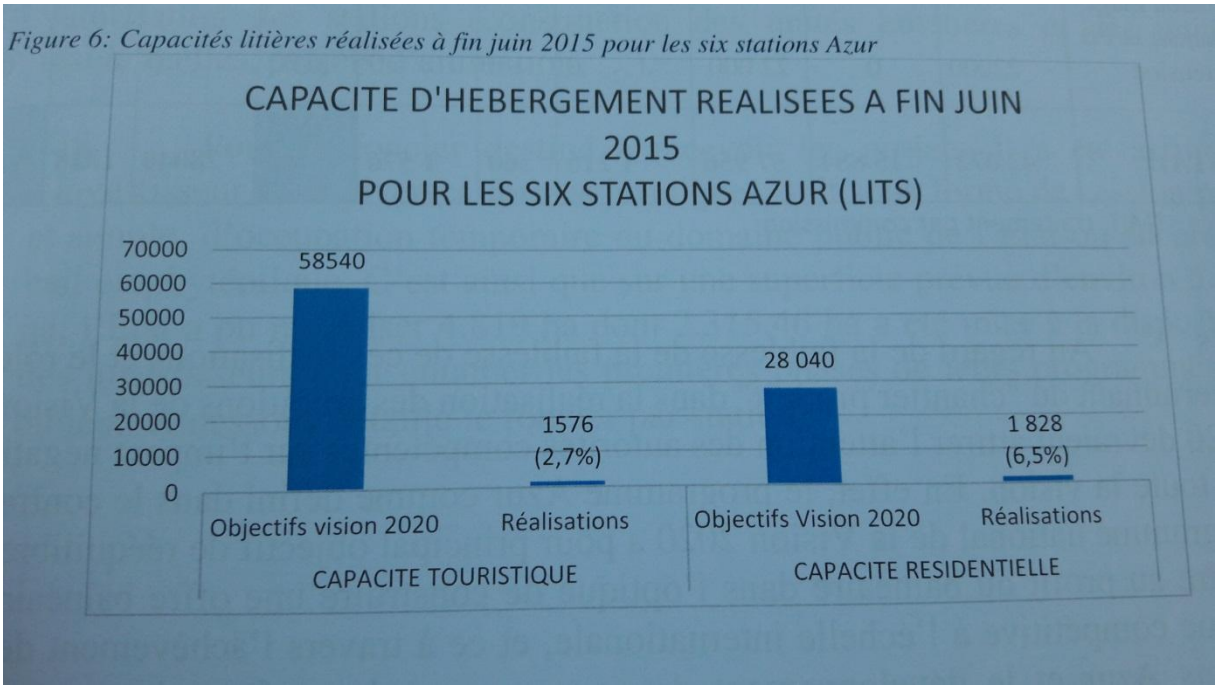

Foncier mobilisé pour réaliser les stations Azur

station	Superficie prévue (ha)	Superficie mobilisée (ha)	Superficie mis à disposition de l'investisseur		Reste à céder/louer
Saidia	713	713	713		0
Lixus	468	468	201	Terrains de phase 1	267
Mazagan	504	504	240	Terrains de phase 1	264
Mogador	588	583	316	Terrains de phase 1	272
Taghazout	615	615	615		0
Plage blanche	1280	436	0	Projet en standby	1280
Total	**5668**	**4819**	**2315**		**3 353**

Source: SMIT

Stations	CAPACITES TOURISTIQUE (en nombre de lits)							CAPACITES RESIDENTIELLES (en nombre de lits)		
	Objectifs (lits)			Réalisations (lits)			%	Objectifs	réalisations	%
	Hôtellerie	RT/RIPT et VVT	TOTAL	Hôtellerie	RT et VVT	TOTAL				
Taghazout	2260	5190	7 450	360	360	720	9,66	4870	0	0,00
Station Lisus	4792	3 134	7 926	450	0	450	5,68	8380	448	5,35
Station Mogador	5450	0	5 450	406	0	406	7,45	4255	222	5,22
Station Mazagan	2700	0	2 700	0	0	0	0,00	3696	222	6,01
Station Saidia	4870	7 560	12 430	0	0	0	0,00	6839	936	13,69
Station Plage blanche et PB extension	22000	0	22 000	0	0	0	0,00	0	0	0,00
TOTAL	**42 072**	**15 884**	**57 956**	**1 2616**	**360**	**1 576**	**2,72%**	**28040**	**1828**	**6,52%**

سادسا: الإكراهات والفرص :

يمكن إرجاع الإكراهات التي اعترضت تنزيل المخطط لاعتبارات داخلية وأخرى خارجية، تتمثل بالأساس فيالأزمة العالمية التي أعاقت استمرار مشاريع المخطط الأزرق، على أساس أن المحطات السياحية آلية لتنزيل رؤى وتصورات مندمجة تروم توفير الدينامية المطلوبة في سوق الشغل وتدفق الرساميل وتحريك أنشطة اقتصادية موازية، وأن عدم انطلاق بعض المحطات رغم تدشينها يمس مباشرة هذه الرؤى المندمجة، على أساس أن تتحمل الحكومة مسؤوليتها وتواصل العمل ولا تنتظر الاستثمارات الخارجية التيقد لا تأتي.

ومن بين اللبنات الأساسية التي أرساها المغرب لإنجاز رؤية 2020 الطموحة، إحداث الصندوق المغربي للتنمية السياحية الذي ينخرط اليوم في شراكات مع صناديق سيادية لدول خليجية قصد تكوين الهيئة المغربية للاستثمار السياحي «وصال».

وفي انتظار فتح المساهمة لاحقا أمام صناديق ومؤسسات استثمارية دولية ومغربية، بهدف تحقيق الطموح المتعلق بمضاعفة حجم القطاع، يتعين رفع **6 تحديات أساسية:**

1- تعزيز حضور المغرب في الأسواق التقليدية، خصوصا المملكة المتحدة وألمانيا، وأوروبا الشرقية، وتطوير أسواق جديدة للنمو؛

2- تطوير العروض الموجهة لشرائح جديدة من المستهلكين، ذوي الإمكانيات العالية، لاسيما شرائح الأسر، وكبار السن، والشباب الناشطين؛

3- ومن التدابير التي تتوقعها السلطات العمومية لرفع التحديات المتعلقة بالإنعاش والتسويق، تخصيص تمويل إضافي للمكتب الوطني المغربي للسياحة من أجل تشجيع الإنعاش السياحي، خاصة أن عملية الترويج لست وجهات دولية جديدة ستتطلب تغييرا جذريا لأدوات الإنعاش المؤسساتي؛

4- ولتعزيز جاذبية المناطق السياحية ستوضع ميزانيات للإنعاش السياحي الجهوي تسيرها وكالات التنمية السياحية على مستوى كل منطقة ترابية، هدفها تأمين الجاذبية الجهوية عبر استراتيجيات خاصة لدعم الإنعاش وتطوير النقل الجوي لكل وجهة وبطريقة تتلاءم مع توقع منتوجها ونموذجها التنموي؛

5- ومن التحديات أيضا ما أكدته الدراسات في المجال البيئي، إذ تدعو الضرورة إلى الأخذ في الاعتبار أهمية البعد البيئي والحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية؛

6- اعتبار السياحة قطاعا تنمويا وليس قطاعا يستهلك الموارد الطبيعية من أجل جلب السياح والعملة الصعبة.

ولدعم **عنصر التنمية المستدامة لرؤية 2020**، سيتم وضع نظام متكامل ليشمل أدوات محددة وكذا مؤشرات للتقييم والتتبع، وسوف يسمح هذا النظام بتطبيق أفضل لمعايير الاستدامة ضمن المواصفات التنظيمية ووضع آليات مالية لدعم التنمية الإيكولوجية للمناطق السياحية.

ويكمن الرهان أيضا في تعبئة الموارد المالية والحوافز اللازمة لتوجيه الاستثمار السياحي، الشيء الذي تم تدارسه خلال مناظرة السياحة برسم سنة 2014، حيث اتفق الأطراف على مجموعة من الالتزامات من شأنها تشجيع وتوجيه الاستثمار السياحي وتسريع وثيرة إنجاز المشاريع.

ومن أهم هذه القرارات، ضرورة إحداث لجنة للمخطط الأزرق 2020 تسهر على تسريع وتيرة انجاز مشاريع المخطط الأزرق وخلق صندوق للضمان مخصص للتمويل البنكي لدعم حاملي المشاريع السياحية واعتماد النصوص المتعلقة بتفعيل OPCI وSIIC من طرف مجلس لحكومة: (Les Organismes de Placement Collectif Immobilier) و(Summer Institute for Intercultural Communication)

واتفقت الأطراف المتدخلة على الانتهاء من دراسة آليات تفعيل منح الاستثمار في إطار ميثاق الاستثمار، والعمل على تبسيط وضمان انسجام رسوم الضرائب المحلية ومراجعة الضرائب الموازية خلال سنة 2015 وكذا تمديد فترة الاستفادة من الإعفاء من أداء الضريبة على القيمة المضافة على المشتريات المتعلقة بالتجهيزات الفندقية من 24 إلى 36 شهرا.

ركائز سياحة المستقبل من منظور المندوبية السامية للتخطيط

حظي موضوع آفاق وتطلعات السياحة في المغرب للفترة بين 2010 و2020 باهتمام المندوبية السامية للتخطيط، في شكل سيناريوهات محتملة ترتبط بالسياحة في المغرب عام 2030.

وأشار تقرير المندوبية ثلاثة سيناريوهات محتملة تتعلق بآفاق القطاع في العام المذكور، كالتالي:

- **السيناريو الأول:** يحمل عنوان "**طريق التجربة**" في سياق التنمية السياحية في المنطقة المتوسطية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، يرتكز أساسا على رؤية 2010 وما تحقق بفضلها من أوراش، لاسيما المخطط الأزرق، ويتوقع هذا السيناريو أن يدفع مضيق كستاديل صول والجنوب الاطلسي لاسبانيا والبرتغال الفاعلين السياحيين في البلدين الأوروبيين إلى تعزيز حضورهم في المغرب سياحيا، وما يقوي هذا التوجه توقع انخفاض تكاليف النقل مع تشغيل مشروع الربط القار عبر مضيق جبل طارق ومد خط سككي بين الضفتين، زيادة على خفض تكاليف النقل الجوي مع دخول شركات لوكوست الأجواء المغربية ما يرفع من الطلب السياحي الأوروبي نحو المغرب.

- **السيناريو الثاني:** وهو تحت عنوان "**نحو تنمية مستدامة**" إلى مستقبل مجتمع المعرفة، وذلك بالارتكاز على الانشغالات المرتبطة بديمومة نماذج النمو الاقتصادي، ويستند هذا التصور إلى التعاون المتوسطي والانفتاح على العالم، وذلك في ارتباط مع المشروع الأوروبي المعروف بـ"المخطط الأزرق" المقرر أن يدخل حيز التنفيذ عام 2025، كما يستند إلى التطور الذي من المتوقع أن تشهده السياحة الداخلية والجبلية، والتي تشكل مصدر دخل السكان القرويين والفلاحين والصناع التقليديين.

- **السيناريو الثالث:** يعتمد على **الاندماج الأوروبي وسياحة المعرفة**، فمن المتوقع أن تؤدي تنمية العلاقات المؤسساتية العميقة مع الاتحاد الأوروبي إلى مشاركة أكثر فاعلية للمغرب في السوق الداخلية الأوروبية المفتوحة، في وقت سيزيد الاتحاد الأوروبي في تطوير مجتمع المعرفة والبحث عن أنماط سياحية بمضامين عميقة وتوفر قيما مضافة عالية، وتشكل هذه الأخيرة بالنسبة إلى المغرب فرصا مواتية لمضاعفة الأداء السياحي وإضفاء أقصى ما يمكن من مواصفات الجودة عليه.

- **السيناريو الرابع** تحت عنوان "**المنطقة المشتركة**" في الجمع بين السيناريوهات الثلاثة، وتتقوى "المنطقة المشتركة" بمنجزات السياحة في ظل ما ينتظر أن تحقق في رؤى 2010 و2015 و2020 وفق السيناريو الاول، في حين تتعزز بالاهتمامات المرتبطة بالتنمية السياحية المستدامة انطلاقا من السيناريو الثاني، وبسياحة المعرفة اعتبارا لمضمون السيناريو الثالث.

خاتمة

لقد عملت بلادنا في سياق تحديث المنظومة التدبيرية للشأن العام على اعتماد عدد من المخططات في مجموعة من المجالات الحيوية التي تنتج الثروة.

ونظرا للأهمية التي تمثلها هذه الاستراتيجيات، فقد وقع الاختيار لدى المجموعة الموضوعاتية على خمس استراتيجيات أساسية هي: المخطط الأخضر، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، المغرب الرقمي، الطاقات المتجددة، المخطط الأزرق ورؤية 2020، وذلك من أجل محاولة رصد مدى استجابتها لمتطلبات التنمية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، ومساهمتها في إنتاج الثروة والرفع من الناتج الداخلي الخام ببلادنا.

ونظرا لما يحظى به القطاع الفلاحي في بلادنا من أهمية كبرى، باعتباره من القطاعات التي يعوّل عليها لتحقيق التنمية في بلادنا، بحيث يمثل ما بين 15٪ إلى 20٪ من الناتج الداخلي الخام حسب محاصيل الحبوب، ويؤثر بشكل قوي في نسبة النمو وصادرات البلاد لكونه مصدرا أساسيا للدخل بالنسبة ل 80٪من الساكنة القروية، إذ يوفر أكثر من 4 ملايين يوم عمل للساكنة القروية، فقد تم اعتماد الاستراتيجية الفلاحية **"المخطط الأخضر"** كدعامة اساسية لتنمية شاملة ومندمجة وأساسا للأمن الغذائي، تعكسها بشكل كبير التطلعات الواردة فيه.

وتتمحور استراتيجية المخطط الأخضر حول مقاربة شمولية ومندمجة تهدف إلى الرفع من الإنتاج والتسويق، بغاية الانعكاس الإيجابي على خلق القيمة المضافة وإحداث فرص الشغل. ولهذه الغاية اعتمدت على مبادئ عامة تتمحور حول:

- عدم استبعاد أي سلسلة إنتاجية؛
- ادماج جميع الفلاحين عن طريق تطوير فلاحة عصرية ذات إنتاجية والنهوض بالاستثمار في الفلاحة التضامنية؛
- عدم استبعاد أي جهة، عبر تنفيذ أهداف مخطط المغرب الأخضر بما يتفق والخصوصيات المحلية والتوجهات الوطنية من خلال مخططات فلاحية جهوية؛
- تلبية الطلب الداخلي وضمان منافسة في الأسواق الدولية .

وتبين من خلال الرصد اتخاذ عدة تدابير تنظيمية وتبني مجموعة من التدابير المصاحبة تهم ترشيد الموارد المائية، وتحسين التمويل وتدبير المخاطر وتحسين التسويق الداخلي وإنعاش الصادرات، بالإضافة إلى إطلاق عدة برامج وتوقيع عقود برامج تغطي مجموع الجهات همّت سلاسل الانتاج الرئيسية والنباتية والحيوانية، مما ساهم في تخفيض نسبة الساكنة التي تعاني من سوء التغذية والزيادة في حجم الاستثمار الفلاحي، غير أن عدة اكراهات لا تزال تقف أمام تحقيق أهداف المخطط الأخضر، وتتصل بالضعف المسجل على مستويات:

استعمال وسائل الإنتاج في نسيج الصناعات الفلاحية، والتنظيم، والتأطير، ومحدودية الموارد المائية، وتجزيء العقار، وكذا هيمنة الحبوب على المناوبة الزراعية.

كما شكلت **مخططات الإقلاع الصناعي** 2005-2009، والميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009-2014، ومخطط التسريع الصناعي 2014-2019، سلسلة تثبيت مقومات اقتصاد مغربي مبني على الصناعة كمكوّن أساسي في المنظومة الإقتصادية، والتي همّت رزنامة من الإجراءات الهادفة إلى تشجيع الإستثمار، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مناطق صناعية، وإعادة النظر في المنظومة الجبائية كإجراء مواكب ومصاحب.

وتوخت هذه المخططات الإستجابة لثلاث أهداف استراتيجية يتمثل أولها في جلب استثمارات جديدة للمغرب، وتطوير الصناعات التي تتماشى والمجالات التي تعرف تطورا كبيرا على المستوى الدولي (السيارات، أجزاء الطائرات، الإلكترونيك ....)، وكذا توجيه هذه التنمية الصناعية نحو التصدير والدخول لمعترك المنافسة الدولية. بحيث تسعى هذه الأهداف إجمالا تحقيق نسبة نمو تصل إلى 6 % مع قيمة مضافة تصل ل 53 مليار درهم، وخلق 250000 منصب شغل مباشر.

ولقد سجلت الحصيلة الماكرو- اقتصادية لمخطط التسريع الصناعي على مستوى فرص الشغل 358677 منصب، و60173 مليون درهم بالنسبة للقيمة المضافة، و109306 مليون درهم على مستوى الميزان التجاري.

وبلغ حجم الإستثمارات المرصودة إلى حدود النصف الأول من 2016 ما مجموعه 13.7 مليار درهم من مجموع 20 مليار درهم المبرمجة للفترة من 2014 -2020 من صندوق التنمية الصناعية.

ومن المؤشرات العامة الأفقية هو تقدم ترتيب المغرب من المرتبة 80 إلى 75 برسم سنة 2016 في التقرير الذي تعده DoingBusiness من أصل 189 دولة.

وفي ظل الثورة التكنولوجية التي يعرفها العالم، انخرط المغرب كباقي البلدان الأخرى في مسلسل إعادة هيكلة مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وذلك باعتماد القانون رقم 96.24 المتعلق بالبريد والمواصلات كما تم تغييره وتتميمه والذي فتح المجال أمام تحرير قطاع الاتصالات.

وبناء على ذلك، قام المغرب بمجموعة من **الاستراتيجيات الرقمية،** انطلاقا من المخطط الخماسي الممتد من 1999 إلى 2003، مرورا بإستراتيجية المغرب الالكتروني سنة 2010 والتي امتد تنفيذها من 2005 إلى 2010، وصولا لاعتماد إستراتيجية المغرب الرقمي التي غطت الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013، علما بأنالوزارة المعنية منكبة في المرحلة الحالية على تهيئ دراسات إستراتيجية المغرب الرقمي 2020 كامتداد

لسابقاتها ودعما لقدرة مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال التنافسية ورفع من مستواه في إنتاج الثروة الوطنية وتوفير فرص الشغل وتمكين المواطنين على قدم المساواة من خدماته الجديدة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم التركيز في هذا التقرير على تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 بشكل أساسي ولكنه لا يغفل التطرق إلى ما تحقق من تراكمات في هذا القطاع، وخصوصا من خلال تنفيذ الاستراتيجيات السابقة والتي تلتقي جميعها في أغلب الأهداف والطموحات، والتي اشتملت عليها إستراتيجية المغرب الرقمي 2013 بشكل واضح في أربعة محاور أساسية، تتعلق على التوالي: بالتحول الاجتماعي، وبتنفيذ برنامج الخدمات العمومية الموجهة إلى المرتفقين، وبإنتاجية المقاولة الصغرى والمتوسطة، وبتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

إلى جانب ذلك، حدّدت الإستراتيجية تدبيرين مواكبين مرتبطين بتنمية الرأسمال البشري وإرساء الثقة الرقمية لتنفيذ الإجراءات المعتمدة والمحددة في 53 إجراء.

كما نصت الإستراتيجية على إنشاء هياكل تنظيمية تقوم بمهمة توجيه وضمان حكامة الإستراتيجية، ويتعلق الأمر بالمجلس الوطني لتكنولوجيات الإعلام والاقتصاد الرقمي، ولجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات، كما شاركت هيئات أخرى في تنفيذ هذه الإستراتيجية، والتي بلغت الموارد المالية المخصصة ما قدره 19.5 مليار درهم كما جاء في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، الذي عمد أيضا إلى قيّاس نسبة منجزات كل مخطط والاجراءات الواردة فيه.

ووعيا بالرهانات والتحديات الجسيمة والواعدة التي يمثلها قطاع الطاقة بالنسبة للبلاد نتيجة التطورات المتنازعة التي تعرفها اسعار المواد الطاقية، عمل المغرب على تكثيف الجهود المتعلقة بالطاقات المتجددة والفعالية الطاقية باعتبارها محورا رئيسيا في ظل الارتفاع المتواصل للطلب الوطني على الطاقة وخاصة الطاقة الكهربائية التي تنمو سنويا بنسبة 6% نتيجة للتطور الإقتصادي والاجتماعي والنمو الديمغرافي الذي تشهده البلاد، وبعدما عرف التوازن بين العرض والطلب على الكهرباء تفاقما أدّى في بعض الأحيان إلى إنقطاعات كهربائية ببعض المناطق، وضع المغرب استراتيجية طاقية وطنية سنة 2009، منحت لتطوير استعمال الطاقات المتجددة مكانة متميزة وأولوية بالغة لتمكين بلادنا من تأمين التزويد بالطاقة في جميع الظروف، وتقليص التبعية الطاقية التي تجاوزت سنة 2009 نسبة 98% .

وفي إطار تفعيل هذه الإستراتيجية التي تم إعطاء إنطلاقتها سنة 2009، والتي تتوخى، عبر تطوير مشاريع للطاقة الشمسية والريحية والمائية، الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة في القدرة الكهربائية الإجمالية المحدثة في أفق 2020 إلى ما نسبته 42%، تم الشروع في تنفيذ برامج ملموسة من الطاقة الشمسية والطاقة الريحية والطاقة الكهرومائية تصل القدرة الإجمالية لكل واحد منهما 2000 ميكاواط.

وبالموازاة مع المخططات السالف ذكرها، خصص لمحاور هذه الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية **المخطط الأزرق** الذي تم إطلاقه برهان تحقيق عرض مغربي سياحي تنافسي على الصعيد الدولي، يهدف في مرحلته الأولى إلى إعادة تموقع واستكمال المحطات وإعطائها موقعا تفضيليا مميّزا ومستداما، وإكمال العرض السياحي بمحطات جديدة من خلال الاعتماد على منطق السوق، بإغناء تموقع هذه المحطات بعروض تنشيطية وترفيهية متنوعة ومكمّلة للبنى التحتية السياحية الأساسية، وباتخاذ حزمة من التدابير المواكبة لدعم هذه التطورات الطموحة، وتغطية مختلف محاور هذه المواكبة (المجال الجوي، والتسويق، التكوين)، حتى تصبح أكثر جاذبية وتنافسية في أفق بنية تحتية سياحية من الدرجة العالمية في ما يخص الجودةوالرفاهية وسهولة الولوج.

وبغية ضمان التمويل للمخطط، وجّهت الدولة اعتمادات مهمة للمشاريع السياحية للمخطط الأزرق، وعملت على تغطية مبالغ القروض في حدود 300 مليون درهم من طرف الدولة و100 مليون درهم من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد تم رصد بعض النتائج الجزئية للمخطط في تحقيق رقم معاملات يفوق 117 مليار درهم(11.8 مليار دولار) سنويا في قطاع السياحة بطاقة استيعابية تصل إلى 300 ألف سرير، مع أن معدل النمو السياحي في البلاد لا يتجاوز 10 %.

بالمقابل مثلت عائدات السياحة بالعملة الصعبة 42% من صادرات الخدمات (358,6 مليار درهم ما بين 2011 و2015)، ومثلت حصة الشغل المباشر لقطاع السياحة نسبة 4.7 في المائة في الحجم الإجمالي للتشغيل إلى حدود الثلاثة أشهر الأولى لسنة 2016، فيما بلغ عدد السياح الوافدين 1.935693.

وبهده الخلاصات التي شملت المخططات المشكلة لهذا التقرير تكون المجموعة الموضوعاتية قد قامت باستعراض مختلف مضامين هذه المخططات كمحاور أساسية للسياسات العمومية وأثارها على تطور الثروة ببلادنا.

وشكرا

المراجع المعتمدة في اعداد التقرير:

1- المرجعيات المعتمدة:

أ- الخطب والتوجيهات الملكية.

ب- المرجعيات القانونية:

- الدستور المغربي؛
- القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين؛
- النظام الداخلي لمجلس المستشارين؛
- القانون 12- 05 المنظم لمهنة الإرشاد السياحي؛
- القانون رقم 08.31 المتعلق بتحديد تدابير لحماية المستهلك؛
- القانون رقم 08-27 المتعلق بالنظام الأساسي للغرف الفلاحية؛
- القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة؛
- القانون رقم 09-47 المتعلق بالنجاعة الطاقية؛
- القانون رقم 10-39 المتعلق بالتجميع الفلاحي؛
- القانون رقم 14-80 المتعلق بالمؤسسات السياحية وبأشكال الإيواء السياحي الأخرى؛
- القانون رقم 15-58 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 09-13 المتعلق بالطاقات المتجددة؛
- القانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء؛
- القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات؛
- القانون 61.00 المتعلق بالمؤسسات السياحية؛

- القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية؛
- القانون رقم 08.09 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه المعطيات ذات الطابع الشخصي؛
- القانون رقم 42.08 بإحداث وكالة التنمية الفلاحية؛

2- التقارير:

2.1- تقارير وطنية:

أ- تقرير الخمسينية.

ب- تقارير المجالس والمؤسسات الوطنية:

- تقرير المجلس الأعلى للحسابات بشأن تقييم إستراتيجية المغرب الرقمي 2013؛
- تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛
- تقارير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي؛
- المندوبية السامية للتخطيط، وضعية سوق الشغل خلال الفصل الأول من سنة 2016؛
- المندوبية السامية للتخطيط، الميزانية الاقتصادية التوقعية ل2013؛
- المندوبية السامية للتخطيط، المغرب بين أهداف الألفية من أجل التنمية وأهداف التنمية المستدامة، المكتسبات والتحديات؛
- النشرات الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط؛

2.2- تقارير دولية:

- الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية.
- تقرير الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لإفريقيا مكتب شمال إفريقيا، الاقتصاد الأخضر في المغرب؛
- تقرير البنك الدولي، الرأسمال غير المادي لقياس الثروة 2006؛

3- وثائق القطاعات الحكومية:

- التصريح الحكومي، يناير 2012؛
- تصريح رئيس الحكومة حول الحصيلة المرحلية، يوليوز 2014؛
- الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009 - 2014؛
- دليل المستثمر في القطاع الفلاحي في المغرب، منشورات وكالة التنمية الفلاحية؛
- مخطط الإقلاع الصناعي 2005-2009؛
- مخطط التسريع الصناعي 2015 -2020؛
- مخطط المغرب الأخضر "الإستراتيجية الطموحة"؛
- نتائج المناظرة الوطنية الأولى للصناعة الدار البيضاء سنة 2010 ؛
- نتائج المناظرة الوطنية الثالثة للصناعة بطنجة سنة 2013 ؛
- نتائج المناظرة الوطنية الثانية للصناعة الدار البيضاء سنة 2011؛
- الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، نحو اقتصاد اخضر من أجل تنمية مستدامة في المغرب 2014.
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك، الإستراتيجية اللوجستيكية في المغرب، الحصيلة وآفاق التطور.
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك في أرقام، 2014؛
- وزارة الاقتصاد والمالية، مجلة المالية.
- الحصيلة المرحلية للمخطط الأخضر: تجاوز الأهداف، حوار مع وزير الفلاحة والصيد البحري؛
- تقارير الوكالة الوطنية للتنمية الفلاحية؛
- تقارير المرصد الوطني للصناعة.

4- عروض حكومية أمام البرلمان:

❖ جلسات المساءلة الشهرية لرئيس الحكومة؛

❖ تقارير لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين حول مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجارة والصناعة لسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 و2016؛ المشروع الوزاري للنجاعة، وثيقة مصاحبة للقانون المالي 2016؛

❖ حصيلة وتوقعات قطاع الطاقة والمعادن، عرض أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين بمناسبة دراسة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2014؛

❖ حصيلة وتوقعات قطاع الطاقة والمعادن، عرض أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين بمناسبة دراسة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2016؛

❖ حصيلة وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية برسم سنة 2014 وبرنامج العمل برسم سنة 2015، عرض أمام لجنة التعليم بمجلس المستشارين بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية للوزارة؛

❖ عرض السيد وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة خلال تقديم مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الطاقة والمعادن برسم السنة المالية 2016 أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين.

❖ برنامج تنمية سلاسل الإنتاج، وثيقة مرفقة بمشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري في القانون المالي لسنة 2016؛

❖ برنامج التعليم والتكوين والبحث العلمي، وثيقة مرفقة بمشروع ميزانية وزارة التعليم العالي في القانون المالي لسنة 2016؛

❖ القانون المالي لسنة 2016، ميزانية الاستثمار الخاصة بوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

❖ **العروض المقدمة أمام المجموعة الموضوعاتية من طرف:**

وزارة السياحة - وزارة الطاقة والمعادن - وزارة التشغيل - وزارة النقل والتجهيز واللوجستيك.

5- مواقع الكترونية لمؤسسات رسمية:

- ❖ الموقع الالكتروني لوزارة الفلاحة: www.agriculture.gov.ma
- ❖ الموقع الإلكتروني لوزارة المالية: www.finances.gov.ma
- ❖ الموقع الإلكتروني لشركة الاستثمارات الطاقية: www.siem.ma
- ❖ الموقع الإلكتروني للمرصد المغربي للصناعة: www.omi.gov.ma
- ❖ المرصد المشترك مع وزارة الصناعة والإقتصاد الرقمي: sig.mcinet.gov.ma
- ❖ الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط: www.hcp.ma
- ❖ الموقع الإلكتروني لمكتب الصرف: www.utrf.gov.ma
- ❖ الموقع الإلكتروني للوكالة المغربية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية: www.aderee.ma
- ❖ الموقع الإلكتروني للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب: www.one.org.ma
- ❖ الموقع الإلكتروني للوكالة المغربية للطاقة الشمسية: www.masen.org.ma
- ❖ الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والتجارة والإقتصاد الرقمي: www.mcinet.gov.ma
- ❖ موقع وكالة التنمية الفلاحية: www.adc.gov.ma

6- أبحاث ودراسات باللغة الفرنسية:

❖ Institut Royal des études stratégique ; « industrialisation et compétitivité globale du maroc » **, septembre 2014** .

❖ Haut Commissariat Au plan, Etude sur leRendement du Capital Physique au Maroc , **janvier 2016.**

❖ Ministre de l'industrie du Commerce de l'Investissement et de l'Economie Numérique , Indicateurs sur le suivi de l'investissement**, Edition 2ème Semestre 2015.**

❖ Ministre de l'industrie du Commerce de l'Investissement et de l'Economie Numérique , Tableau de bord mensuel sur les filières industrielles ,Janvier-Février 2016

❖ Ministre de l'industrie du Commerce de l'Investissement et de l'Economie Numérique ; « Industrie en chiffres » **édition 2014**

السادة أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة

المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة

عضو المجموعة الموضوعاتية	المهمة
المستشار مهدي عبد الكريم	رئيس المجموعة الموضوعاتية
المستشار فؤاد قديري	النائب الأول للرئيس
المستشار رشيد المنياري	النائب الثاني للرئيس
المستشار عبد الصمد مريمي	مقرّر المجموعة الموضوعاتية
المستشار عبد السلام بلقشور	عضو المجموعة الموضوعاتية
المستشار عبد الرحمان الدريسي	عضو المجموعة الموضوعاتية
المستشار لحسن أدعي	عضو المجموعة الموضوعاتية
المستشار عبد الحميد فاتحي	عضو المجموعة الموضوعاتية
المستشار مُحَمَّد عدال	عضو المجموعة الموضوعاتية
المستشار عبد الحق حيسان	عضو المجموعة الموضوعاتية
المستشار عبد اللطيف اوعمو	عضو المجموعة الموضوعاتية

أعضاء الفريق الإداري الداعم لعمل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتحضير الجلسة السنوية الخاصة بمناقشة وتقييم السياسات العمومية المتعلقة ب: "السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة"

المهمة	اسم الإطار	الصفة	مجال التدخل
الإشراف العام	**وحيد خوجة**	أمين عام المجلس	
الإشراف الإداري	**حسن الفاطمي**	مدير التشريع والمراقبة	
التنسيق الإداري	**أحمد كجي**	* رئيس مصلحة بمديرية التشريع والمراقبة البرلمانية	* العلاقة بالمؤسسات والقطاعات الحكومية. * التواصل والتوثيق.
مراجعة وتنسيق مواضيع التقرير	*** نجاة عز الدين الإدريسي** *** أحمد كجي** ***علي الطيرة**	* مستشارة عامة * رئيس مصلحة بمديرية التشريع . * إطار بالأمانة العامة	محاور التقرير
أعضاء	**نجاة عز الدين الإدريسي**	مستشارة عامة	مخطط المغرب الأخضر
	علي الطيرة	إطار بالأمانة العامة	مخطط التسريع الصناعي
	توفيق مطيع	إطار بمديرية التشريع والمراقبة البرلمانية	مخطط المغرب الرقمي
	مصطفى شكايل	إطار بمديرية التشريع والمراقبة البرلمانية	مخطط الطاقات المتجددة
	***غزلان كدار**	* رئيسة مصلحة بمديرية التشريع والمراقبة البرلمانية	المخطط الأزرق

فهرس المواضيع

مدخل.....ص4

محور المخطط الأخضر.....ص11

أولا: السياق العام لاستراتيجية المخطط الأخضر.....ص13

ثانيا: المرتكزات الأساسية للمخطط الأخضر.....ص15

ثالثا: قراءة في أثار استراتيجية المخطط الأخضر.....ص20

رابعا: انجازات المخطط الأخضر.....ص28

خامسا: الاكراهات.....ص30

محور المخطط الصناعي بالمغرب.....ص33

السياق العام.....ص34

أولا : الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009-2014.....ص35

1- مرتكزات المخطط.....ص35

2- نتائج المخطط.....ص37

ثانيا: مخطط التسريع الصناعي 2014-2020.....ص76

1- أهم مرتكزات المخطط.....ص76

2- النتائج الجزئية المحققة لحدود النصف الأول من 2016 .....ص79

ثالثا: الإكراهات والفرص.....ص86

مخطط المغرب الرقمي.....ص91

تقييم إستراتيجيات المغرب الرقمي.....ص92

أولا : أهداف وسياق الإستراتيجيات: ص92

- المخطط الخماسي 1999-2003 .....ص92

- إستراتيجية المغرب الإلكتروني 2005 – 2010.....ص93

- إستراتيجية المغرب الرقمي 2013.....ص93

- الإستراتجية الرقمية 2020.....ص97

ثانيا: الإمكانيات المتاحة للاستراتيجيات: ص100

- الإمكانيات المتاحة لإستراتيجية المغرب الرقمي 2013.....ص100

- الإمكانيات المتاحة لإستراتجية المغرب الرقمي 2020.....ص101

ثالثا: النتائج المحققة بخصوص إستراتيجية المغرب الرقمي 2013.....ص104
رابعا: قراءة في الآثار.....ص115
محور الطاقات المتجددة.....ص 118
أولا: السياق العام.....ص119
ثانيا: الإستراتيجية الطاقية الوطنية.....ص 120
ثالثا: الإطار التشريعي والمؤسساتي.....ص125
رابعا: الانجازات المحققة في إطار الإستراتيجية الطاقية.....ص129
خامسا: قراءة في الآثار.....ص133
محور المخطط الأزرق - رؤية 2020 -.....ص138
تقديم: ص140
أولا: مرتكزات المخطط الأزرق.....ص143
ثانيا: دعامات المخطط الأزرق.....ص146
ثالثا: تنزيل المخطط الأزرق.....ص147
رابعا: دعامات موازية لإنجاح المخطط الأزرق.....ص151
خامسا: النتائج الجزئية للمخطط وتحديات رؤية 2020.....ص153
سادسا: الإكراهات والفرص.....ص163

خاتمة ص166
- **المراجع المعتمدة في إعداد التقرير.....ص170**
- **السادة أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بإنتاج الثروة.....ص176**
- **أعضاء الفريق الإداري الداعم لعمل المجموعة الموضوعاتية المؤقتة.....ص177**
- **فهرس المواضيع.....ص178**